مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد
الضاد 2

للطباعة والاستنساخ

استنساخ عادي- ملون * طباعة * تنضيد بحوث
طباعة وتجليد رسائل الدراسات العليا
ترجمة * سبايرول
صور فورية * هدايا *
اكسسريز * فضة

محاضرات: سياسة زراعية

القسم: علوم أقتصاد

المرحلة: ثالثة

المصادر:

1.
2.
3.

- نتعهد بتقديم المناهج الدراسية المعتمدة من قبل الاساتذة وبالوقت المناسب.
- المكتب غير مسؤول عن أي ملزمة لا تحمل ختم المكتب.

2018 - 2017

مكتبة الضاد

[illegible]

السياسة الزراعية

1- السياسة العامة وفروعها
2- الاتجاهات المختلفة في السياسات الاقتصادية
3- اهداف السياسة الاقتصادية
4- الاجراءات التي تلجأ اليها السياسة لتحقيق اهدافها
5- السياسة الزراعية
6- اهداف السياسة الزراعية في الدول النامية
7- وسائل تحقيق اهداف السياسة الزراعية
8- نظرية السعر ومشاكل المزارعين
9- وسائل تحقيق الاستقرار للمزارعين
10- السياسة السعرية
11- السياسة التسويقية الزراعية
12- السياسة الزراعية للتجارة الخارجية
13- السياسة الزراعية الاستثمارية
14- السياسة الائتمانية
15- السياسة التشريعية

السياسة العامة

لكل دولة بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم فيها سياستها العامة تجاه جميع المسائل والقضايا الداخلية والخارجية ذات المساس بحياة المجتمع والدولة ومصالحها.

للسياسة تعاريف مختلفة ، فيعرفها البعض بانها وجهة نظر السلطة وموقعها حيال القضايا العامة.

وتعبر السياسة العامة في الحقيقة عن الكيفية التي تتناول بها الدولة معالجة القضايا والمشاكل المختلفة التي تواجهها. ويلزم لتنفيذ تلك السياسة وضع منهاج عملي واختيار اجراءات ووسائل مناسبة لتطبيق المنهاج وذلك لتحقيق الاهداف المرسومة.

فالسياسة العامة اذا هي نهج السلطة او خططها في معالجة قضايا المجتمع والدولة معتمدة في ذلك على مجموعة من الاجراءات والوسائل الممكنة والمناسبة ولأجل تحقيق أهداف معيّنة.

ويجب التأكيد بانه ينبغي في السياسة العامة ان تستهدف اساسا تحقيق الرفاهية العامة لأبناء الشعب وتامين العدالة في توزيع الدخول بين هؤلاء وتخليصهم من الاستغلال بمختلف صنوفه واشكاله.

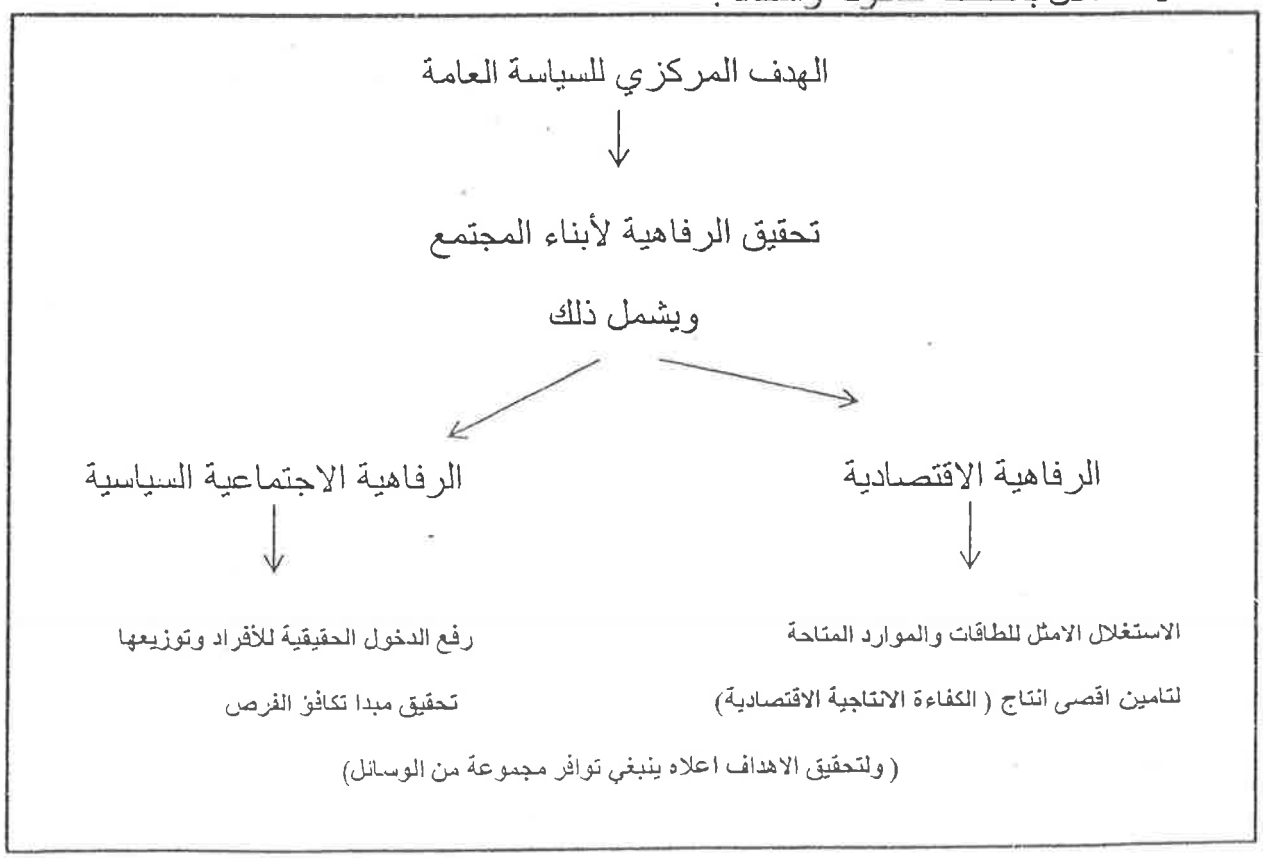

فروع السياسة العامة

تشمل السياسة العامة على فروع عديدة، فهناك السياسة الداخلية والخارجية وهناك السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

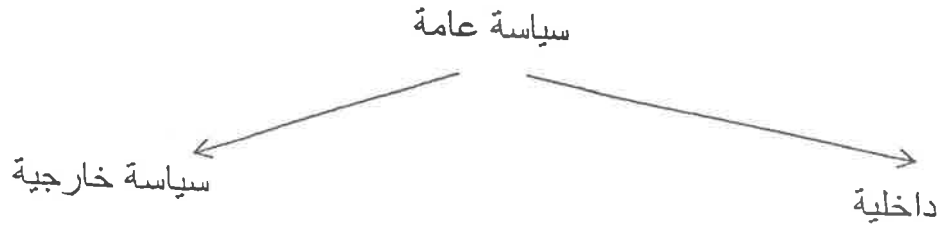

وتشمل السياسة الداخلية حقوق المواطنين والنظام وقضايا اجتماعية والتعليم وغيره

اما السياسة الخارجية فتشمل العلاقات الدولية والاقتصادية والسياسية.

اما السياسات الاقتصادية فتشمل الاتي:-

1- السياسة المالية والنقدية
2- السياسة الضريبية
3- السياسة الانتاجية
4- السياسة الصناعية
5- السياسة التجارية (داخلية وخارجية)
6- السياسة الزراعية : وهذه بدورها تشمل الاتي:-
   - ا- السياسة السعرية للمنتجات الزراعية
   - ب- السياسة التسويقية للمنتجات الزراعية
   - ت- السياسة التمويلية للنشاطات الزراعية
   - ث- السياسة الانتاجية الزراعية
   - ج- السياسة الحيازية واستصلاح الاراضي
   - ح- السياسة الضريبية للأنشطة الزراعية
   - خ- السياسة الاستيرادية والتصديرية والعلاقات الدولية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية

ان التنسيق بين تلك السياسات تعد مسالة بالغة الاهمية ويمثل مستلزما اساسيا بين مستلزمات وشروط نجاح تلك السياسات ، ويمكن تقسيم السياسات الاقتصادية حسب الوسائل وحسب القطاعات وكما يأتي:-

اولا:- السياسات الاقتصادية حسب الوسائل:

1- سياسة سعرية
2- سياسة مالية ونقدية
3- سياسة ضريبية
4- سياسة الاجور
5- سياسة الاستخدام (التشغيل)

ثانيا :- السياسة الاقتصادية حسب القطاعات:

1- سياسة تجارية
2- سياسة زراعية
3- سياسة صناعية
4- النقل والمواصلات

مما تقدم يمكن الخروج بالتعريفات الاتية عن كل مما يأتي:-

السياسة العامة: مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تقوم بها الدولة والتشريعات والانظمة التي تصدرها لأجل تحقيق هدف او غاية يروم المجتمع تحقيقها وذلك بتغيير علاقات الانتاج لزيادة وتحسين الرفاهية العامة.

السياسة الاقتصادية: وتشمل العديد من الاساليب والبرامج التي يلجأ اليها المجتمع بغية تحقيق اهدافه ، وتتضمن السياسة الاقتصادية العديد من السياسات الفرعية ، منها ما يتعلق بالسياسة الزراعية والنقدية والمالية والصناعية والتوزيعية للسلع والخدمات . اي ان السياسة الاقتصادية **هي سياسة الدولة تجاه الاقتصاد الوطني**.

السياسة الزراعية: هو ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الذي يجري تطبيقه في القطاع الزراعي متضمنا مجموعة من البرامج التي تستهدف تحقيق اهداف محددة . وقد تعددت التعاريف للسياسة الزراعية الا ان معظمها يشير الى ان السياسة الزراعية هي (عبارة عن الاجراءات العلمية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والاساليب الاصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول الى اقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي).

الاتجاهات المختلفة في السياسات الاقتصادية

لقد ظهرت اتجاهات متباينة في السياسات الرامية الى تطوير الاقتصاد الوطني لدول العالم منذ القدم ، اذ استرشدت حكومات تلك الدول في وضعها للسياسات بآراء الاقتصادية وبالنظريات الاقتصادية التي كانت سائدة في المراحل المختلفة ، ومن هذه الاتجاهات :

اولا:- اصحاب المذهب التجاري(1500-1800) : ويطلق عليهم (التجاريون) ، واصحاب هذا الاتجاه اعتبروا النقود والمعادن الثمينة ثروة حقيقية للأمم، وينبغي اتخاذ كل ما يمكن من الوسائل الكفيلة بجمع اكبر كمية ممكنة باعتبارها مفتاحا للرفاهية الاقتصادية الوحيد لأبناء الشعب ، وقد آمن هؤلاء بالاتي:-

1- ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتحقيق تلك الاهداف واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة لتحقيق صالح الميزان التجاري.
2- تشديد الرقابة على المعادن الثمينة لعدم خروجها من الوطن.
3- بناء القوة العسكرية والسياسية لتحقيق الوحدة الوطنية(دور الدولة المهم)

ثانيا: الفيزيوقراطيون او الطبيعيون: نشأت في منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا طائفة من الكتاب الذين كان غالبيتهم من الملاك الزراعيين ، وانتقد هؤلاء بشدة آراء اصحاب المذهب التجاري ونادوا بأفكار جديدة هدفها ابراز الدور الحاسم للزراعة ولهذا تم تسميتهم بالطبيعيين او الفيزيوقراطيين ، واعتبروا الزراعة النشاط الوحيد الذي يعطي الناتج الصافي لمن يزاوله ، وقسمت هذه المدرسة المجتمع الى قسمين هما:

1- طبقة منتجة (المشتغلون بالزراعة)
2- طبقات اخرى يحكم النشاط الذي تزاوله.

وآمن هؤلاء بالملكية الخاصة واقتصار تدخل الدولة لحماية الحرية والملكية وارواح المواطنين.

ثالثا: اصحاب المدرسة الكلاسيكية: وبرز هؤلاء في فترة صدور كتاب (آدم سمث) المعروف (ثروة الامم) في الربع الاخير من القرن التاسع عشر. وقد تلخصت آراؤهم تجاه الاقتصاد والمجتمع بالاتي:-

1- التأكيد على فكرة المصلحة الشخصية وانسجام المصالح بين فئات المجتمع.
2- الدعوة الى حرية النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز بين اقاليم الدولة الواحدة وبين العالم.
3- الاعتقاد بوجود نظام طبيعي يشتمل على قوانين اقتصادية طبيعية عامة وشاملة تعمل في كل زمان ومكان(كالملكية الخاصة والمنافسة ودافع الربح والدافع الفردي في العمل وآلية الاسعار .....)
4- الايمان بالرأسمالية كأسلوب في الانتاج. واصحاب هذه المدرسة اختلفوا مع اصحاب المدرسة الطبيعية حول مصدر الثروة ، فقد كان اصحاب هذه يؤمنون بان العمل هو المصدر الحقيقي لثراء الامم والشعوب، اي عمل كافة طبقات وفئات المجتمع هو مصدر الثروة، ويقصد بالعمل هنا فعاليات الافراد المختلفة او العمل بمفهومه العام. وقسم هؤلاء العمل الى قسمين :

أ- العمل المنتج: الذي يحقق السلع الاقتصادية المادية(هو العمل الذي يضيف قيمة الى موضوع العمل الذي يوضع امامه.
ب- العمل غير المنتج (هو الذي لا يضيف قيمة الى موضوع العمل)

وان تقدم الامم ورفاهيتها يعتمد على النسبة الاتية:

$$\frac{\text{العمل المنتج}}{\text{العمل غير المنتج}}$$

رابعا : المدرسة الاشتراكية او الاتجاه الاشتراكي: برز هذا الاتجاه في دول كثيرة من العالم ومنها اوروبا واعتبر الاتجاه الاشتراكي النظام الرأسمالي نظاما استغلاليا ويمكن تلخيص الافكار والمبادئ التي نادى بها الاشتراكيون بشكل عام :-

1- احلال الملكية الاجتماعية الجماعية لوسائل الانتاج
2- اعتماد التخطيط الاقتصادي الشامل كأداة بيد الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية وتوجيه النشاطات باتجاه تحقيق الاهداف المرسومة.

اهداف السياسة الاقتصادية

تهدف السياسة الاقتصادية الى تحقيق هدفين اساسيين هما :-

1- الرفاهية الاقتصادية : وهي تعظيم صافي الناتج القومي
2- الرفاهية الاجتماعية : وهي التوزيع الامثل للثروة والدخل

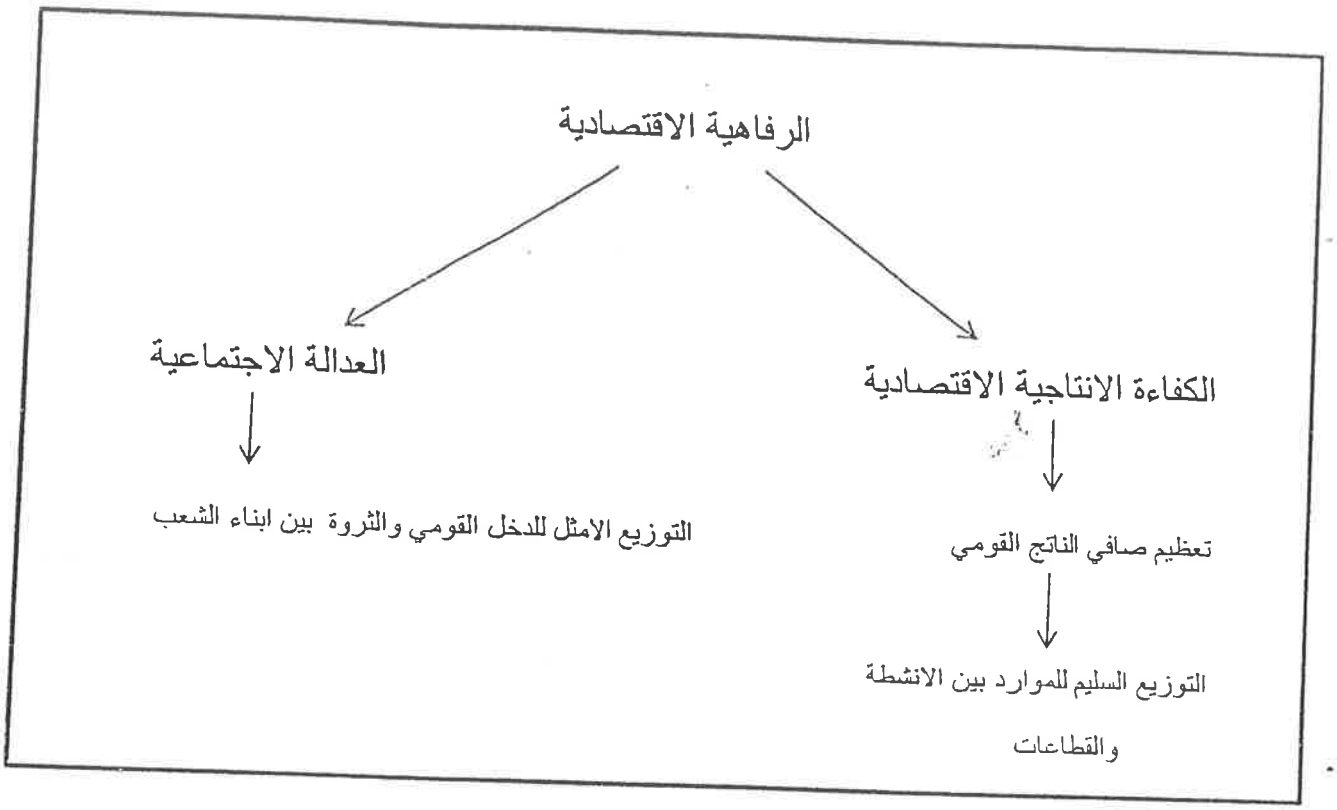

تتباين الآراء بصدد العلاقة بين الهدفين الرئيسيين للسياسة الاقتصادية ، فهناك فريق من الاقتصاديين الذين يقرون بكونها علاقة تكاملية ، اذ ان العلاقة بين تعظيم صافي الناتج القومي والتوزيع الامثل للثروة والدخل هي ليست متناقضة وحتى اذا برزت حالات التناقض بينهما فإزالتها تعد ممكنة عن طريق اتخاذ الاساليب السياسية المناسبة.

ويرى فريق آخر بان العلاق تناقضية ، اذ ان حجم الناتج القومي يتأثر سلبيا بالمغالاة في تحقيق العدالة الاجتماعية وبصرف النظر عن التباين في وجهات النظر فان تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يمثل قمة اهداف السياسات الاقتصادية علما بانه لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا عن طريق تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعية ، لذلك فان الكفاءة والعدل يمثلان الاولوية في الترتيب بالنسبة للأهداف الاخرى في حالات معينة وذلك عند وجود اهداف ذات طبيعة مؤقتة واهداف اقتصادية.

الاجراءات التي تلجأ اليها السياسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها:-

1- الاجراءات الكمية: وهي قصيرة المدى وهي تهدف احداث الغير في بعض الظواهر كالعمل او التوازن النقدي وميزان المدفوعات ، اي المشاكل التي تتبدل بسرعة تغير الظروف داخل بعض القطاعات في الاقتصاد الوطني ومنها السياسة النقدية والمالية والضريبية.
2- الاجراءات النوعية: تستهدف احداث تحولات نوعية في الاقتصاد الوطني والتركيب الاجتماعي كتحويل تركيب الاقتصاد الوطني من اقتصاد زراعي الى اقتصاد زراعي صناعي خلال فترة زمنية ، او تحويل النظام من المنافسة وتحقيق التوازن من خلال تفاعل العرض والطلب في السوق الى نظام يتسم بالتخطيط الاقتصادي وتحديدهم لعرض وترشيد الاستهلاك من السلع والخدمات
3- الاجراءات التنظيمية والتوزيعية: ويقصد بالتنظيمية بانها تلك الاجراءات التي تستهدف تكافؤ الفرص بين المواطنين عن طريق اصدار القوانين والنظم التي يجب على الافراد الالتزام بها عند ممارستهم لنشاطهم الاجتماعي منعا للاستغلال.

اما الاجراءات التوزيعية فهي تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخول وتكافؤ الفرص بين الاسر والافراد كبرامج الاعانات النقدية والعينية والعلاج المجاني والرعاية الصحية ومجانية التعليم.

السياسة الزراعية

السياسة الزراعية: هو ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الذي يجري تطبيقه في القطاع الزراعي متضمنا مجموعة من البرامج تستهدف تحقيق اهداف محددة ، وقد تعددت التعاريف للسياسة الزراعية الا ان معظمها يشير الى ان السياسة الزراعية هي : (**عبارة عن الاجراءات العلمية والعملية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والاساليب الاصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول الى اقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي**) ، وبهذا المضمون فان السياسة الزراعية تضم سياسات فرعية هي:-

1- السياسة السعرية للمنتجات الزراعية
2- السياسة التسويقية للمنتجات الزراعية
3- السياسة التمويلية للنشاطات الزراعية
4- السياسة الانتاجية الزراعية
5- السياسة الحيازية واستصلاح الاراضي
6- السياسة الضريبية للأنشطة الزراعية
7- السياسة الاستيرادية والتصديرية والعلاقات الدولية فيما يتعلق بتجارة المنتجات الزراعية

لماذا الاهتمام بالزراعة والقطاع الزراعي؟

هناك دوافع واسباب عديدة تدفع بالبلدان المختلفة بغض النظر عن انظمتها السياسية والاقتصادية الى الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع السياسات المناسبة للزراعة للوصول بها الى مستوى من التطور لتحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، ومن اهم هذه الدوافع هي:-

اولا:- الدوافع الانسانية: من المعروف ان العاملين في القطاع الزراعي في الدول النامية يمثلون نسبة كبيرة من عدد العاملين في البلد ، وكذلك فان سكان الريف يمثلون النسبة الاكبر من السكان اذ يصل في بعض الدول النامية الى نسبة (70-90%) من عدد السكان، **لذا فان القطاع الزراعي يقوم بمد الصناعة بالمواد الخام الاولية لإنتاج الصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة ومن هذه المواد الخام القطن والصوف والاخشاب.**

كما ان القطاع الزراعي يقوم بتوفير الايدي العاملة للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، اذ ان تطور العمليات الانتاجية واستخدام الآلات والمكائن والوسائل الحديثة في الانتاج الزراعي يؤدي الى انخفاض الحاجة الى الأيدي العاملة البشرية الأمر الذي يتيح للقطاعات الاخرى استخدامها في تطوير هذه القطاعات آخذين بنظر الاعتبار دخول متغيرات مهمة في هذا الجانب.

كما ان تطوير الزراعة والانتاج الزراعي وتحقيق نسبا عالية من الاكتفاء الذاتي الامر الذي يحقق فائضا في الانتاج المحلي مما يؤدي الى تصدير الفائض والحصول على العملات الصعبة والتي تسهم الى حد كبير في تطوير القطاع الزراعي وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى.

الشكل الاتي يبين حالة وجود قطاع زراعي متخلف

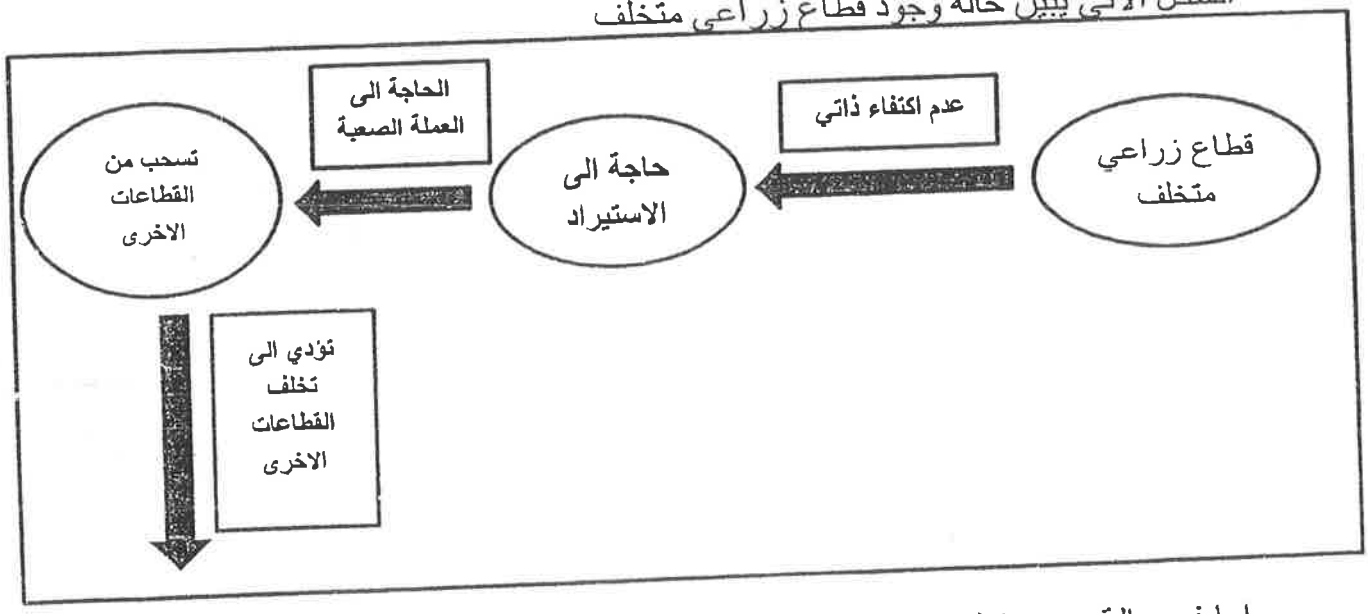

اما في حالة وجود قطاع زراعي متطور:

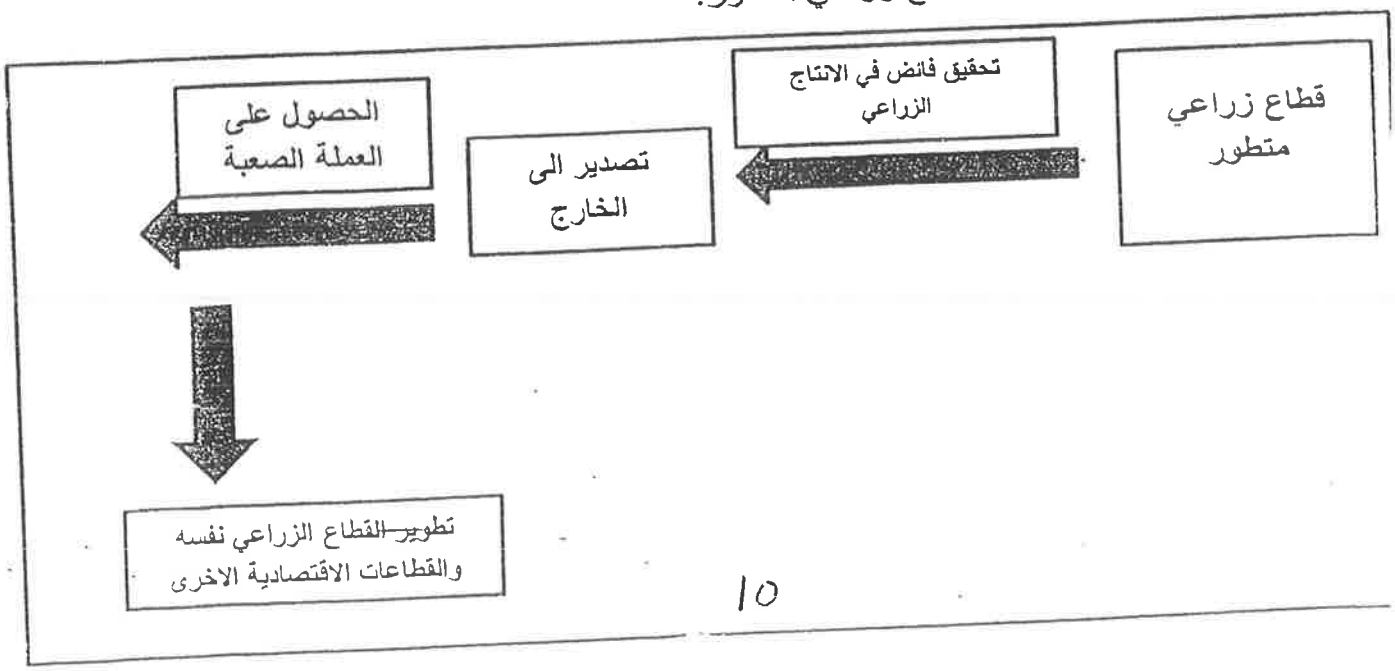

ويعد القطاع الزراعي سوقا للسلع الصناعية والقطاعات الاخرى لذا فان تطوير القطاع الزراعي يقود الى تنشيط هذا القطاع من خلال استهلاك سلع القطاعات الاخرى وزيادة واردات تلك القطاعات ومن ثم تطويرها.

كما ان السياسة الزراعية تهدف الى تطوير القطاع الزراعي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا الامر الذي يؤدي الى تطوير العاملين فيه وفي مختلف المجالات.

ثانيا:- دوافع اقتصادية:- ان الزراعة هو ذلك الجزء البطيء في النمو في الاقتصاد الوطني ولايزال بدانيا ويحتاج الى تغييرات اساسية وحاسمة لكي تزداد نسبة مساهمته في تكوين الناتج والدخل القومي.

ثالثا: دوافع تحقيق الامن الغذائي:-ان القطاع الزراعي يقوم بإنتاج الغذاء وان تحقيق الامن الغذائي للبلد من المسائل المهمة لأي دولة لان الامن الغذائي يسهم بتحقيق الامن القومي للبلد.

اهداف السياسة الزراعية

في ظروف البلدان النامية ولطبيعة تكوين القطاع الزراعي فيها فانه يمكن تلخيص اهداف السياسة الزراعية في هذه البلدان بشكل عام بالاتي:-

اولا: اتاحة مبدأ تكافؤ الفرص امام كافة الافراد

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال التشريعات الزراعية لغرض عدم تراكم الثروة بين فئة قليلة من المزارعين ، ويكون للسياسات التوزيعية والتنظيمية دورا مهما في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. وعلى سبيل المثال فان قوانين الاصلاح الزراعي الخاصة بتوزيع الاراضي على الفلاحين بشكل عادل وتنظيم حيازة الاراضي ، يعد من التشريعات المهمة في تحقيق المساواة بين الفلاحين ، وكذلك ما يتعلق بتحديد ساعات العمل وتحديد الاجور الدنيا للفلاحين وتحديد الملكية الزراعية.

ثانيا: زيادة الكفاءة

من الاهداف المهمة للسياسة الزراعية هي زيادة الكفاءة ، والمقصود هنا هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية وليس نسبة الكفاءة ، اذ ان نسبة الكفاءة تعني نسبة الناتج الى العوامل الداخلة في العملية الانتاجية والتي يعبر عنها بالقانون الاتي:-

$$\frac{\text{Out put}}{\text{input}}$$

اما الكفاءة الاقتصادية : فهي التي تقاس على اساس الاسعار اي اسعار السلع المنتجة مع اسعار وكميات العوامل المستخدمة .

فالكفاءة الاقتصادية المثلى هي عندما نستخدم جميع الموارد في افضل مجال للاستثمار ، اي ان نصل الى حالة تكون فيها جميع الموارد مستخدمة في صورة مثلى ، وفي هذه الحالة تعمل الوحدات الاقتصادية وفق تساوي الايراد الحدي مع التكاليف الحدية مع السعر اي:-

$$MR = MC = P$$

وفي بعض الاحيان تكون هناك زيادة في مجموع الانتاج ولكن هذه الزيادة ليست ناتجة عن استخدام الموارد بشكل كفوء اقتصاديا بل من المحتمل ان يكون ذلك ناتج عن ان بعض عوامل الانتاج لم تكن مستخدمة سابقا.

ثالثا: زيادة الدخل الزراعي

من الاهداف المهمة للسياسة الزراعية هو زيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي لما يتميز به من انخفاض في الدول النامية ، وهناك شعور بعدم العدالة الاجتماعية بسبب الفارق الكبير بين دخول المزارعين مع غيرهم ، وان انخفاض الدخل الزراعي اصبح عائقا في طريق اي اصلاح اجتماعي او اقتصادي، وان القطاع الزراعي في البلدان النامية لا يسهم الا بجزء قليل من مكونات الدخل القومي مما يتطلب تطوير هذا القطاع وزيادة الدخل فيه.

ومن المعروف ان الدخل الزراعي يتميز بعدم الاستقرار في هذه البلدان نتيجة لعدم استقرار الاسعار الزراعية وان عدم استقرار الدخل الزراعي يؤدي الى خلق كثير من المشاكل والصعوبات ليس للمزارعين فقط بل وللحكومة ايضا ، وان عدم

استقرار الدخل الزراعي ايضا يؤدي الى عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني بصورة عامة. كما ان عدم استقرار الدخل الزراعي وعدم اليقين في الزراعة يؤدي الى خفض الانتاج الزراعي وسوء استغلال عوامل الانتاج. وعليه فان هدف زيادة الدخل الزراعي يعد من الاهداف المهمة للسياسة الزراعية.

رابعا: تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع

ان زيادة الكفاءة وتحسين واستقرار الدخل الزراعي هي نظرة محدودة ان لم تكن هناك اهداف اخرى ومنها الرفاهية العامة والتي تأخذ بنظر الاعتبار نواحي اجتماعية وسياسية ومنها على سبيل المثال:

1- المحافظة على حرية الفرد.
2- توسيع افق التعليم ومجالاته وفرصه.
3- تطوير المجتمع ورفاهيته.
4- المستوى الصحي والترفيهي للمجتمع الريفي.

الشروط التي يجب ان تتوافر في اهداف السياسة الزراعية

1- ان وضوح الاهداف يعد شرطا جوهريا في نجاح السياسات الموضوعة عند تنفيذها.
2- ان تكون الاهداف واقعية وممكنة التحقيق.
3- ان تخدم تلك الاهداف وتسهم فعليا في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأبناء الشعب وان تسهم فعلا في توفير الشروط الموضوعية لتنفيذ السياسات الاخرى.
4- ان لا تتعارض تلك الاهداف مع القيم الاصيلة للمجتمع الذي تنفذ فيه السياسة الزراعية وان لا يكون هناك تعارض بين تحقيق هدف وباقي الاهداف لنفس السياسة.

وسائل تحقيق اهداف السياسة الزراعية

الوسائل: هي الطرق والاجراءات العملية التي يتضمنها المنهاج العملي والتي يجب اتباعها لأجل تحقيق هدف معين ، وكثيرا ما تكون الوسائل متعددة ومختلفة للوصول الى ذلك الهدف.

كثيرا ما يتوقف نجاح الخطة او فشلها على المهارة في اختيار الوسائل الاكثر صلاحية والاكثر ملائمة للظروف لان بعض الوسائل اكثر مطابقة وموافقة من غيرها وبعضها اسهل من حيث ادارتها وبعضها ارخص من غيرها وبعضها يواجه عقبات ومعارضة اكثر من غيرها.

وعند اختيار الوسائل يجب ملاحظة ما يأتي:-

1- ملائمة الوسيلة الى الهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه.
2- مرونتها وملائمتها للأحوال والظروف المحيطة بها.
3- تأثيرها على مناهج السياسات الاخرى.
4- مقارنة تكاليفها بالمنافع المؤمل الحصول عليها.
5- ان لا تتعارض مع الظروف والقيم الاصيلة السائدة في المجتمع التي تطبق فيه السياسة.

ملاحظة

- ان فشل تحقيق هدف معين ليس بالضرورة ان يكون الهدف الموضوع غير صحيح ، وانما الوسيلة والوسائل المختارة لتحقيق هذا الهدف غير سليمة ، اي ان التنسيق بين الوسائل من جهة والاهداف من جهة اخرى له اهمية كبيرة لنجاح تنفيذ المنهاج العملي للسياسة.
- ليس من الضروري استخدام كافة الوسائل بصورة متزامنة او على نفس الدرجة من الاهمية ، اذ قد تستخدم بعض الوسائل في المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية بينما تستخدم الاخرى في مراحل متقدمة منها.

تصور ص صفحة ١٦
اسئلة صفحة ٢٠ (١٠ نيرد فلد)

الوسائل التي يمكن اتباعها لتنفيذ السياسات الزراعية في ظروف الدول النامية

1- تطوير القوى المنتجة ورفع القدرة الانتاجية للعاملين في الزراعة وتحقيق الكفاءة الانتاجية والاقتصادية والقضاء على العلاقات الانتاجية البالية ودعم الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الزراعي التي تؤدي الى تحقيق العدالة في توزيع الدخول.
2- تحقيق الحجم الاقتصادي الامثل للوحدات الانتاجية الزراعية.
3- تخطيط الجهاز السعري بما يؤمن القيادة الصحيحة لاستغلال الموارد في العملية الانتاجية.
4- تأمين رأس المال اللازم لتمويل تنفيذ السياسات الموضوعة ورفع كفاءة الاجهزة التمويلية.
5- تقديم الخدمات الاجتماعية لرفع المستويات التعليمية والثقافية الصحيحة وتعديل الضرائب والاعانات والمنح وتنظيم المكننة الخاصة، وتستمد تلك الوسائل اهميتها من ضرورة تحقيق الزيادة في الدخل القومي وتوزيعه على اساس عادل وفق المعايير والمؤشرات التي يضعها المجتمع.
6- تطوير الادارة المزرعية باعتبارها العنصر المسؤول عن المزج الامثل للعناصر الانتاجية بهدف رفع كفاءتها في الاستغلال.
7- تطوير الارشاد الزراعي باعتباره نشاطا يستهدف رفع كفاءة الجانب البشري في العملية الانتاجية.
8- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لرفع الكفاءة التسويقية الزراعية لكون التسويق يحتل نشاطا يعتمد عليه الى حد بعيد نجاح الانتاج الزراعي.
9- يعد الاصلاح الزراعي من اكثر الوسائل استخداما لتحقيق اهداف السياسة الزراعية في الدول النامية وذلك من خلال اعادة توزيع الاراضي الزراعية على عناصر العمل المزرعي.

نظرية السعر ومشاكل المزارعين

يتعرض انتاج الكثير من السلع الزراعية في انحاء العالم لتغيرات كبيرة جدا في بعض السنوات وذلك نتيجة لعوامل خارجة عن ارادة المزارعين وتخطيطهم ، ومن هذه العوامل ما يؤدي الى زيادة كميات المحاصيل بشكل غير متوقع (مثل الظروف المناخية الجيدة والملائمة). وهناك عوامل تؤدي الى عجز كبير وغير متوقع في كميات المحاصيل (نقص الامطار والامراض والفيضانات)، وعليه نجد ان المزارعين لديهم في بعض السنوات كميات كبيرة وجيدة من المحاصيل تفوق توقعاتهم او تخطيطهم ، وفي سنوات اخرى كميات ضئيلة من المحاصيل على عكس ارادتهم. وفيما يأتي توضيح لهذه التغيرات غير المتوقعة على اسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين باستخدام نظرية السعر.

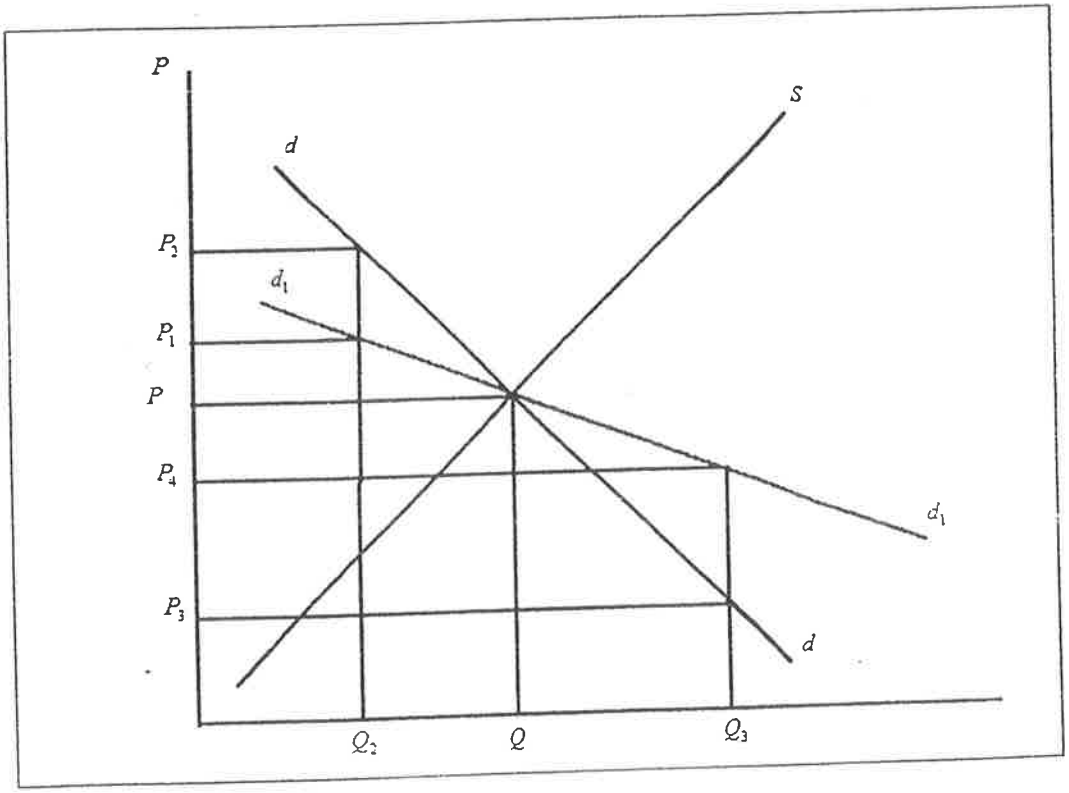

في الشكل البياني اعلاه يبين العلاقة بين الكميات المنتجة والمعروضة للبيع عند الاسعار المختلفة وذلك تبعا لرغبة المزارعين ، فاذا حدثت تغيرات غير مقصودة في المحاصيل الزراعية فان الكميات المعروضة للبيع عند الاسعار المختلفة ستختلف عن الكميات التي يرغب فيها المزارعون والتي يوضحها منحنى العرض.

فاذا كان السعر السائد في السوق هو P فان الكمية التي يعرضها المزارعون هي Q وهي مساوية للكمية المطلوبة (سعر وكمية التوازن)، فاذا حدثت تغيرات

عشوائية فان الكمية الفعلية التي ستعرض للبيع عند السعر P يمكن ان تكون اكبر او اقل من Q. تم رسم منحنيين للطلب هما d و d_1 ويلاحظ من الرسم ان d قليل المرونة نسبيا وان d_1 كبير المرونة نسبيا وذلك خلال المدى Q_2و Q_3، وان الغرض من رسم المنحنيين d و d_1 هو اختبار تأثير التغيرات غير المقصودة في كمية العرض في الحالتين.

لنبدأ الان من السعر التوازني P والكمية التوازنية Q ، ثم نفترض نقص المنتجة والمعروضة للبيع الى Q_2 ، وتبعا لمنحنى الطلب القليل المرونة d فان السعر سيرتفع الى P_2 عندما يصبح العرض Q_2. اما اذا كان الطلب السائد كبير المرونة نسبيا مثل d_1 فان السعر سوف يرتفع الى P_1 (اقل من P_2) عند الكمية Q_2. ويلاحظ في كلتا الحالين ان الكمية المطلوبة تنكمش الى النقطة التي تصبح فيها مساوية للكمية المعروضة. ومن الناحية الاخرى اذا كانت الظروف ملائمة بصفة استثنائية فان كمية المحاصيل المنتجة سوف تصبح اكبر من الكميات التي خطط لها المزارعون. فاذا فرضنا ان الكمية المعروضة زادت الى Q_3 فان السعر سوف ينخفض الى P_3 في حالة المنحنى d ولكن ينخفض الى P_4 (وهو اكبر من P_3) في حالة d_1. وفي كلتا الحالين يلاحظ ان انخفاض السعر يؤدي الى تمدد الكمية المطلوبة الى النقطة التي يتم فيها استيعاب الكمية المعروضة التي زادت ، ومما سبق نصل الى الاتي:-

1- ان التقلبات غير المقيدة في الكميات المنتجة لدى المزارعين تتسبب في تغيرات سعرية في اتجاه مضاد لتغير الكميات ، فكلما تحسنت احوال المحاصيل كلما انخفضت اسعارها في السوق.
2- بافتراض قدر معين من النقص او الزيادة في الناتج فان الارتفاع او الانخفاض التابع في السعر سوف يكون اكبر كلما كانت مرونة الطلب اقل.

اثر هذه التغيرات على الايرادات المتحققة للمزارعين من بيع محاصيلهم

- اذا كانت مرونة الطلب على السلعة الزراعية اكبر من الواحد فان انخفاض السعر (بسبب زيادة كمية المحصول) سوف يؤدي الى زيادة ايراداتهم.
- والعكس صحيح بمعنى ان سوء الاحوال الجوية الذي يؤدي الى نقص كميات المحاصيل وارتفاع الاسعار سوف يؤدي الى نقص ايرادات المزارعين اذا كانت مرونة الطلب على السلعة اكبر من الواحد.
- اما في حالة السلع الزراعية التي يتميز الطلب عليها بانه منخفض المرونة (المرونة اقل من واحد) فان تحسن الاحوال الزراعية وزيادة كمية المحاصيل يؤدي الى انخفاض ايرادات المزارعين وذلك لان زيادة كمية المحاصيل (مع ثبات العوامل الاخرى) يؤدي الى انخفاض السعر وتتحدد الكمية المطلوبة بنسبة اقل من نسبة انخفاض السعر فتصبح الايرادات اقل مما كانت عليه قبل حدوث هذه التغيرات.
- والعكس صحيح بمعنى ان ايرادات المزارعين سوف ترتفع مع ارتفاع السعر بسبب سوء الاحوال الزراعية ونقص كميات المحاصيل طالما ان درجة مرونة الطلب اقل من الواحد.

الخلاصة: ان ايرادات المزارعين سوف تتغير طرديا مع كمية المحاصيل اذا كانت مرونة الطلب اكبر من الواحد ، وان الايرادات سوف تتغير عكسيا مع كمية المحاصيل اذا كانت مرونة الطلب اقل من الواحد.

في حالة المرونة اكبر من واحد (طلب مرن)

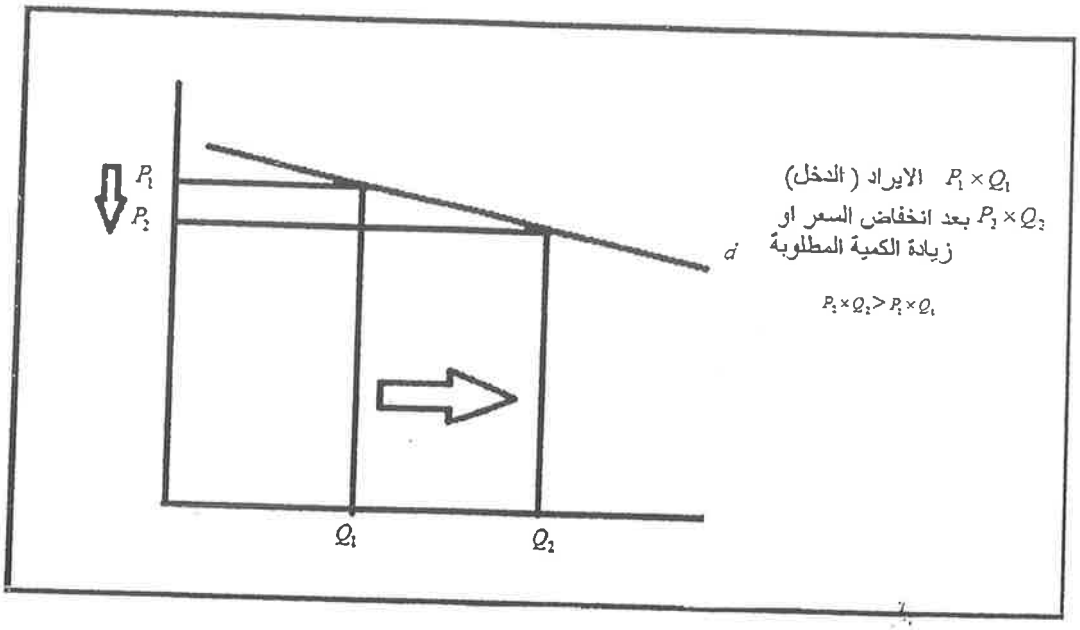

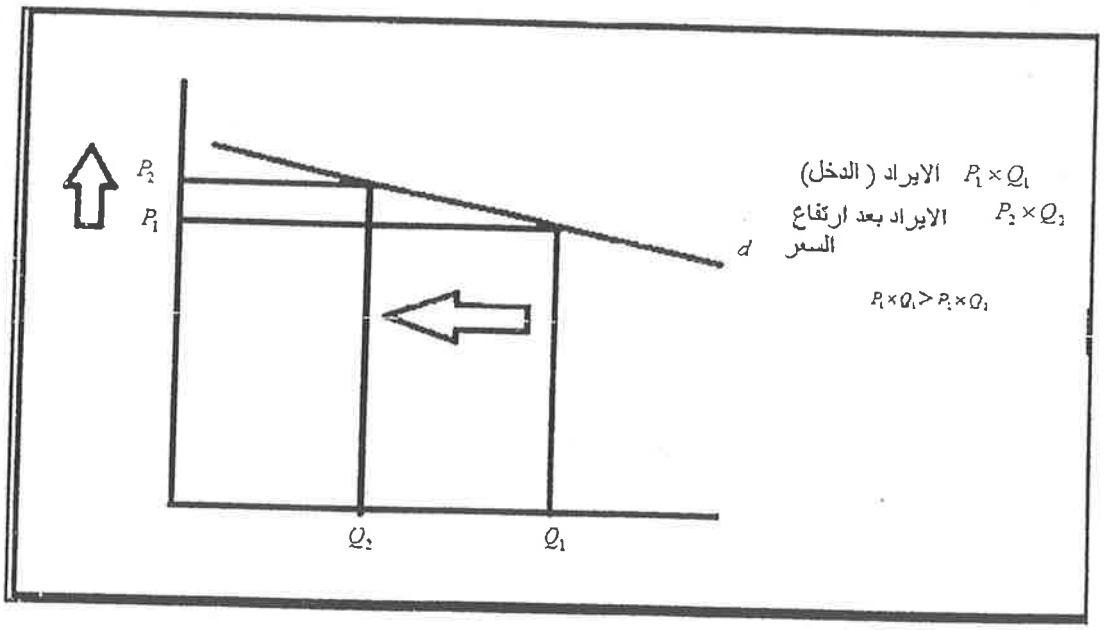

في حالة المرونة اقل من واحد (طلب غير مرن)

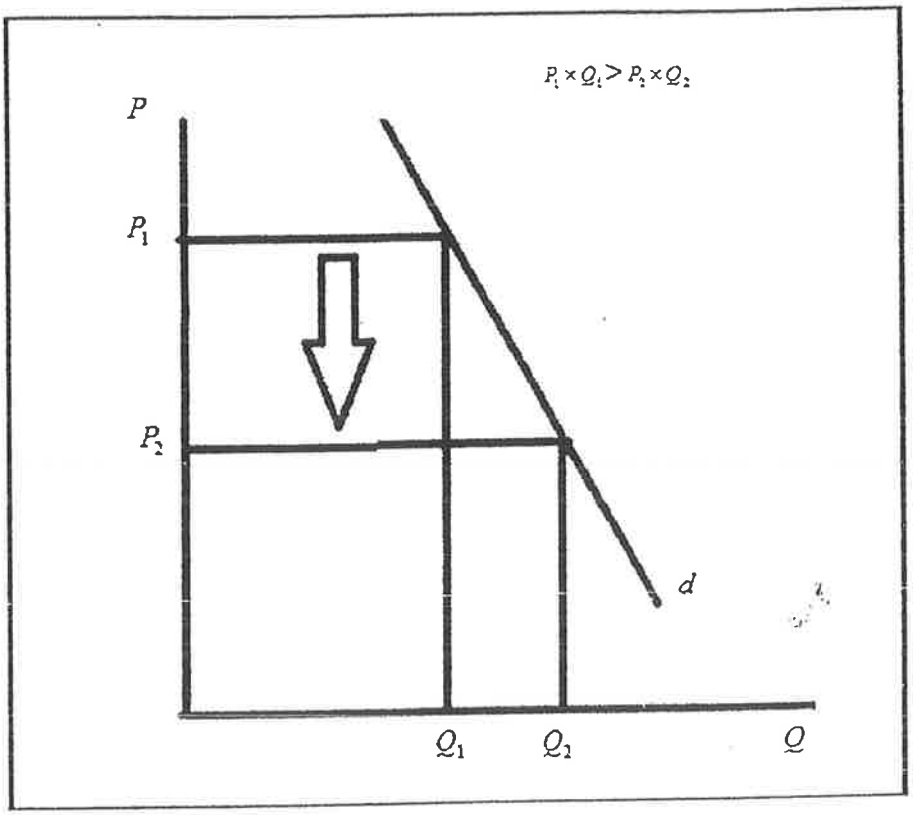

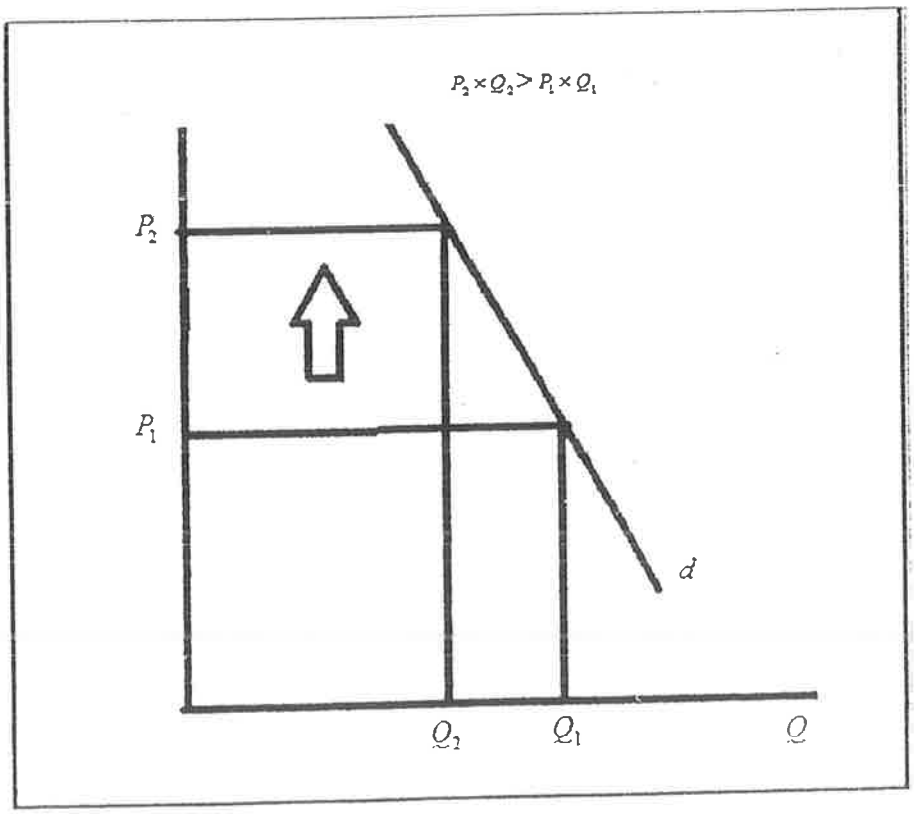

وسائل تحقيق الاستقرار للمزارعين

اولا: اتحاد المنتجين الزراعيين

احدى الوسائل لمنع التقلبات في اسعار السلع الزراعية تتمثل في تنظيم تدفقات الكميات المعروضة من هذه السلع الى السوق بغض النظر عن الكميات المنتجة منها ويتم ذلك عن طريق تكوين ما يعرف باتحاد المنتجين الزراعيين وفكرة الاتحاد تقوم على اساس ان الكل يستطيع ان يحقق ما لا يستطيع الفرد الواحد او المجموعة الصغيرة من الافراد تحقيقه ، فلو فرضنا ان واحدا من المزارعين في ظروف تحقيق محاصيل جيدة استطاع ان يخزن جزءا من انتاجه ولا يعرضه في السوق ابتغاء التأثير على السعر فانه لن يتمكن من تحقيق هدفه ذلك لان انتاج المزارع الواحد يعد جزءا صغيرا من مجموع الناتج الكلي للمزارعين الذي يدخل الى السوق ، ونفس هذه النتيجة تظل صحيحة اذا فرضنا تجمع عدد صغير من المزارعين لنفس الغرض ولكن بإمكان جميع المزارعين او معظمهم ان يتكتلوا ليتحكموا في العرض الكلي ومن ثم في اسعار سلعهم. الان ما الذي يمكن ان يفعله المزارعون من خلال اتحادهم؟

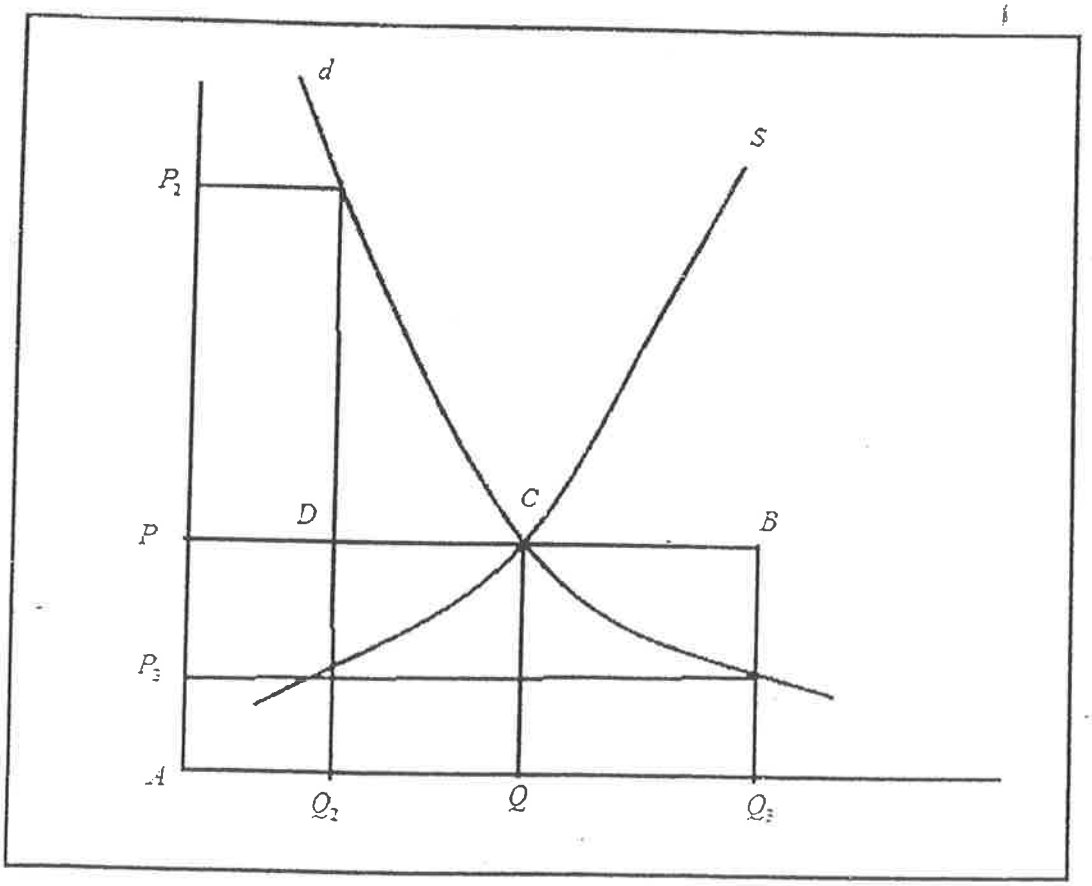

1- لو فرضنا عنصر التأكد في النشاط الزراعي لوجدنا الناتج الفعلي دائما متساويا مع الناتج المقدر او المخطط من قبل المزارعين وبالتالي يحصل استقرار في السعر والكمية في السوق، ومن الرسم البياني السابق يتبين لنا اننا اذا اتخذنا فرضا مبسطا مؤداه ان الناتج المقدر من قبل المزارعين هو Q وانه هو نفسه الناتج الفعلي ، فان السعر سوف يستقر عند P ، ولكننا عرفنا ان للعوامل العشوائية دورا هاما في اشاعة عنصر عدم التأكد داخل النشاط الزراعي . ولذلك بينما الناتج المقدر من المزارعين هو (Q) فان الناتج الفعلي قد يتقلب مثلا بين Q_2 نقصا و Q_3 زيادة ، فاذا قلنا ان سعر السوق الحر انما يتقلب لكي يحقق تساوي الطلب مع الناتج الفعلي ، فان السعر في الشكل السابق سوف يتقلب بين P_2 و P_3 تبعا لتقلبات الناتج بين Q_2 و Q_3، ولنرى الان كيف يمكن ان ينجح اتحاد المنتجين الزراعيين في السيطرة على السعر مستقرا عند P والكمية عند Q وبذلك يحافظ على استقرار دخل المزارعين عند المستوى المحدد بالمستطيل $(PCQA)$.

ان الاتحاد سيقرر عدم السماح ببيع اي كمية منتجة تزيد عن Q ، ولكن ماذا سيفعل بالزيادة؟ فانه يقوم بخزنها. فمثلا اذا وجد ان كمية الناتج الفعلي قد زادت الى Q_3 في احدى السنوات فان الكمية $(Q_3\text{-}Q)$ سوف تخزن لدى الاتحاد ولن تباع في السوق ، ومعنى هذا تبقى الكمية المعروضة في السوق عند Q والسعر مستقر عند P والدخل الاجمالي مستقر عند مستوى $(PCQA)$. ومن الناحية الاخرى فانه اذا نقصت الكمية للناتج الفعلي في احدى السنوات الى Q_2 فان الاتحاد سوف يعمل على اخراج كمية مقدارها (Q,Q_2) من المخازن للبيع في السوق ومرة اخرى تصبح الكمية المعروضة هي Q ويستقر السعر عند P والدخل الاجمالي عند $(PCQA)$.

ومثل هذه السياسة التي تؤدي الى استقرار السعر والدخل يمكن ان يستقر دائما بنجاح تام طالما ان Q يمثل متوسط معتدل للناتج الزراعي بمعنى ان التقلبات حول زيادة او نقص تتساوى على مدى السنوات المتتالية ، فاذا فرضنا مثلا ان اتحاد المنتجين الزراعيين قد حدد كمية الناتج التي تحافظ عليها معروضة في السوق عند مستوى اقل من Q فان السعر سيكون بالطبع اعلى من P والدخل ايضا اكبر من $(PCQA)$(لان الطلب غير مرن)، ولكن في هذه الحالة سنجد ان الاضافة الى المخزون ستستمر على مدى السنين المتتالية ، بينما نجد ان السحب من المخزون لن يحدث الا اذا هبط الناتج هبوطا حادا ، ومعنى هذا ان يتراكم المخزون السلعي لدى اتحاد المنتجين

وبالتالي تزداد تكاليف التخزين وتزداد احتمالات الخسارة للمجتمع لاسيما حينما تتخذ الخطوات العملية للتخلص من المخزون الفائض. ومن الناحية الاخرى اذا قام الاتحاد بتحديد متوسط الناتج الذي ينبغي المحافظة عليه عند مستوى اكبر من Q بينما Q متوسط معتدل للناتج الزراعي فان السعر طبعا سيكون اقل من P والدخل سيقل عن $(PCQA)$ (الطلب غير مرن) وهذا في غير صالح المزارعين ، وعمليا فان الوضع لا يمكن ان يستمر لان الاتحاد لن يستطيع ان يعرض دائما كمية اكبر من المتوسط حيث لن يبقى في المخازن ما يفي بالغرض بذلك على مدى السنوات المتتالية او بعبارة اخرى ان السحب من المخزون سيكون اكبر من الاضافة اليه وذلك على مدى عدد من السنوات المتتالية.

2- البرامج الحكومية للمزارعين : لنفرض الان ان المنتجين الزراعيين لم يكونوا اتحادا

أ- لنفرض ان الحكومة قد استهدفت تثبيت السعر عند P كما في الرسم البياني السابق وهذا السعر هو المقابل للكمية Q الذي فرضنا انها تمثل متوسط معتدل للناتج الزراعي. الان اذا زاد الناتج الى Q_3 فان هذا يمكن ان يخفض سعر البيع الى P_3 ، ولكن الحكومة لن تسمح بحدوث مثل هذا الانخفاض في السعر وسوف نعمل على تثبيت السعر عند P فتقوم بشراء الكمية $(Q_3\text{-}Q)$ وخزنها لديها. لقد تم تثبيت السعر ولكن الدخل لن يكون ثابتا عما كان في حالة تكوين اتحاد المنتجين. ففي الحالة السابقة كان الاتحاد يخزن الكمية الفائضة لحسابه فيبقى دخل المزارعين ممثلا بالمستطيل $(PCQA)$ ، اما الان فان السعر قد تم تثبيته عند P ولكن حيث اشترت الحكومة الكمية الاضافية $(Q_3\text{-}Q)$ فان دخل المزارعين قد ازداد الى (PBQ_3A) وهو يزيد على $(PCQA)$ بالمستطيل CBQ_3Q والعكس صحيح ، بمعنى اذا هبط الناتج مثلا الى Q_2 فان الحكومة في سياستها لتثبيت السعر عند P سوف تسحب كمية مساوية الى $(Q_2\text{-}Q)$ من مخزونها وتطرحها للبيع عند هذا السعر وهو P ، والملاحظ ان دخل المزارعين في هذه الحالة هو (PDQ_2A) وهو يقل عن $(PCQA)$ بالمقدار $(DCQQ_2)$ وهكذا فان الحكومة تنجح في تثبيت السعر عند P ، ولكن دخول المزارعين متقلبة وغير ثابتة ، والحقيقة انه في ظل هذه السياسات الحكومية التي استهدفت تثبيت السعر عند P نجد ان المزارعين يواجهون منحنى طلب لا نهائي المرونة حيث انهم يقومون عمليا ببيع كمية صغيرة او كبيرة عند سعر معين لا يتغير ، ويلاحظ ان الدخول في هذه الظروف تتغير طرديا مع كمية المحصول ، فحينما تكون الظروف جيدة والمحصول وفير يبيع المزارعون كمية كبيرة عند P والعكس صحيح.

ب- لنفرض ان الحكومة قد استهدفت تثبيت الدخول وليس السعر. فلقد راينا فيما سبق ان تثبيت السعر فقط لا يحفظ دخول المزارعين ثابتة. كل ما في الأمر هو ان المزارعين في ظل ظروف طلب منخفض المرونة على سلعتهم وبدون اتحاد او تدخل من جانب الحكومة يواجهون تقلبات في دخولهم مضادة للتقلبات في كمية محاصيلهم، اما في ظل سياسة الحكومة لتثبيت السعر فان دخولهم تتغير طرديا مع كمية محاصيلهم.

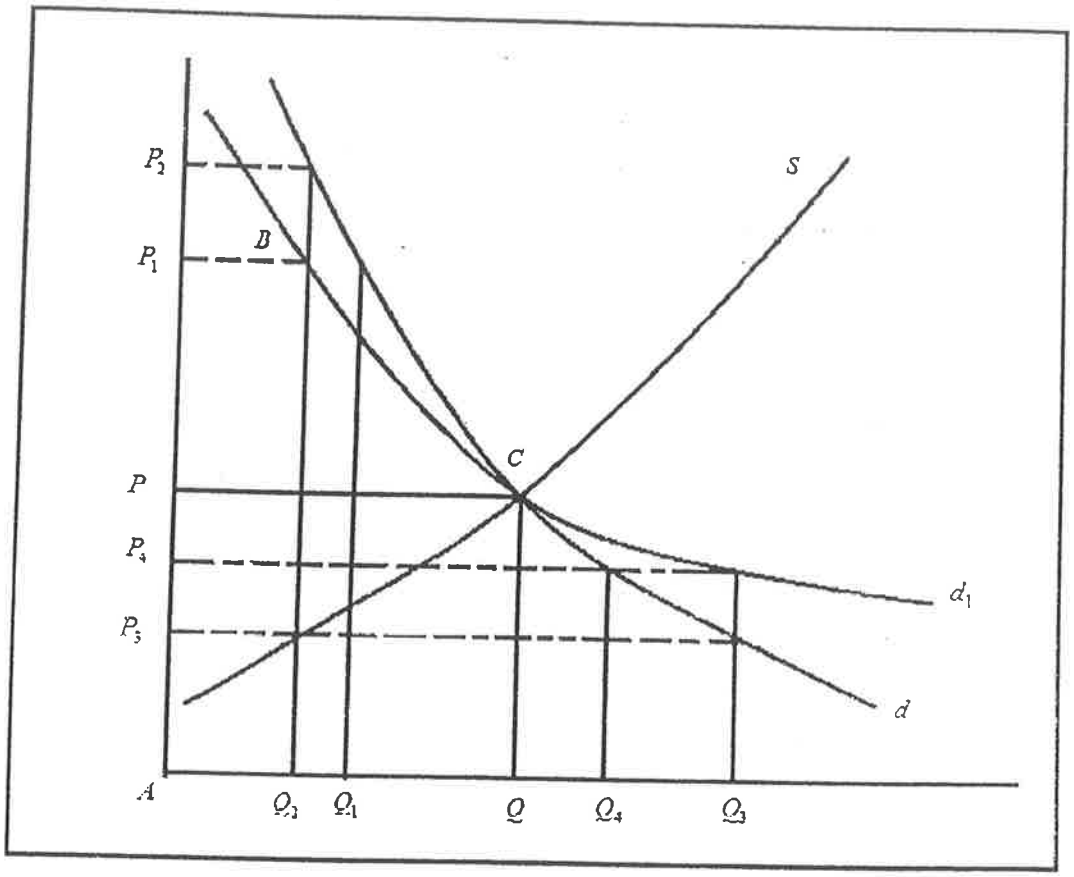

شكل يمثل الحالة –ب-

والوقع ان الحكومة اذا ارادت تثبيت دخول المزارعين فإنها لا بد ان تسمح بتغيير السعر بنسبة متساوية لنسبة تغير الكمية المنتجة ، فمثلا اذا زاد الناتج الفعلي عن المتوسط المعتدل المقدر بنسبة 15% مثلا فان الحكومة سوف تعمل على خفض السعر بنسبة 15% ، او اذا انخفض الناتج بنسبة 10% فان الحكومة سوف تعمل على رفع السعر بنسبة 10% (واذا راجعنا موضوع مرونة الطلب نستطيع ان نقول ان السياسة الحكومية في هذه الحالة تتمثل في ايجاد منحنى طلب متكافئ المرونة في السوق ذي المرونة الواحدة من اجل تثبيت ايرادات المزارعين.

ولشرح هذه السياسة وكما هو موضح بالرسم البياني اعلاه (الشكل البياني للحالة – ب-) حيث ان (d ، S) يمثلان الطلب والعرض على سلعة زراعية هي مثلا X ، ولنفرض ان الناتج المخطط من قبل المزارعين هو Q وهو يساوي الناتج الفعلي عند السعر P ، وحسب ما تم فرضه سابقا فالناتج الفعلي يمكن ان يتقلب حول Q بين Q_2 و Q_3 ، ومنحنى الطلب d يتميز بمرونة منخفضة جدا حتى اذا انخفض الناتج الى Q_2 ارتفع السعر الى P_2 ، واذا زاد الناتج الى Q_3 انخفض السعر الى P_3 (لاحظ مدى التقلب في السعر بين $P_3 - P_2$.

الان نرسم منحنى طلب جديد وهو d_1 ويمر بنقطة التوازن C ، وهذا المنحنى هو اساس السياسة الحكومية الهادفة لتحقيق الاستقرار في دخول المزارعين مع السماح بتغير السعر في مدى متوسط يتناسب مع التغير في الكمية. وكما ذكرنا سابقا فان هذا المنحنى بأكمله لابد ان يكون متكافئ المرونة. ومعنى ان d_1 لابد ان يتخذ شكل القطع الزائد القائم ، والان نرى كيف تعمل السياسة الحكومية حيث يمر المنحنى d_1 بنقطة التوازن C فإننا نقول:

1- انه اذا كان الناتج هو Q فان السعر هو P وايرادات المزارعين تتمثل في المستطيل $(PCQA)$.
2- اذا زادت الكمية الى Q_3 تبعا لملائمة الاحوال الزراعية الجيدة ، فان السعر لابد ان يهبط الى P_3 تبعا لمنحنى الطلب الاصلي d ، ولكن السياسة الحكومية الهادفة لتحقيق الاستقرار في ايرادات المزارعين لن تسمح بهبوط السعر هكذا وان تعمل على ان يكون السعر السائد في السوق هو P_4 كما هو محدد بالمنحنى d_1 وحيث ان d_1 متكافئ بمرونته فان $[Q \times P = Q_3 \times P_4]$ ، ولكن المشتري عند السعر الحكومي P_4 سوف يطلب فقط Q_4 ، ولذلك الحكومة سوف تشتري الكمية $(Q_3 - Q_4)$ بالسعر P_4 وتقوم بخزنها.
3- اذا انخفضت الكمية الى Q_2 بسبب سوء الاحوال الزراعية فان السعر لابد ان يرتفع الى P_2 تبعا الى المنحنى الاصلي d ، ولكن السياسة الحكومية الهادفة الى تثبيت ايرادات المزارعين لن تسمح بهذا وانما ستعمل على ايجاد سعر آخر هو P_1 المحدد بالمنحنى d_1 مقابل الكمية Q_2. وعند هذا السعر سنجد ان الكمية $(P_1 \times Q_2)$ تعطينا المستطيل (P_1BQ_2A) و يمثل ايرادات المزارعين في هذه الحالة ويساوي تماما المستطيل $(PCQA)$. ولكن يلاحظ ان المشترين عند السعر P_1 الذي اوجدته الحكومة يطلبون (Q_1A)، ولذلك فان الحكومة سوف

تقوم بالسحب من مخزون (Q_1,Q_2) وتبيعه بالسعر P_1 ، فاذا نجحت هذه السياسة الحكومية المذكورة فإنها سوف تؤدي الى :-

أ- تقلبات محدودة في سعر السلعة الزراعية بالمقارنة عما كان يحدث اذا ترك السوق حرا تماما.

ب-ثبات دخول المزارعين (ايراداتهم من بيع المحاصيل الزراعية).

ت-امكانية تحويل البرنامج الحكومي ذاتيا.

وفي الواقع اذا فرضنا مؤقتا عدم وجود نفقات تخزين سنجد ان البرنامج الحكومي يدر ارباحا وذلك لان الحكومة تقوم بالشراء من السوق في حالة انخفاض السعر (مثلا حينما يكون العرض مساويا الى Q_3 وسوف تبيع في حالة ارتفاع السعر (مثلا حينما يكون السعر مساويا الى Q_2).

ويلاحظ انه كلما انخفض السعر كلما زادت مشتريات الحكومة والعكس صحيح ، اي كلما ارتفع السعر كلما زادت مبيعاتها في السوق ، ولكن لابد من اسقاط الفرض الخاص بعدم وجود نقصان تخزين وسنجد ان الاجابة على السؤال : **هل تدخل الحكومة في سوق السلع الزراعية بالشراء تارة وبالبيع تارة اخرى سوف يدر لها ارباحا ام لا؟** ..... ولكن على اية حال سنجد ان البرنامج الحكومي لتثبيت دخول المزارعين افضل من البرامج الحكومية لتثبيت الاسعار. ففي برنامج تثبيت السعر سنجد ان الخسائر بالنسبة للحكومة متوقعة بل قد تكون حتمية، حيث ان كل المشتريات والمبيعات تم عند السعر P لذلك لن تكون هناك ابدا اية ارباح تغطي نفقة التخزين.

السياسات السعرية

تهدف السياسات السعرية الى زيادة مستوى الانتاج وزيادة الدخل المزرعي ويتحقق ذلك عن طريق تحديد سعر تشجيعي مضمون للمزارعين يفوق السعر التوازني بالسوق ، ويتم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق وسيلتين هما شراء فائض المحصول او دفع الفرق بين السعر التشجيعي المضمون والسعر السوقي اللازم للتخلص من مستوى الانتاج الزراعي عند السعر التشجيعي.

السعر التشجيعي عن طريق شراء فائض المحصول

تعد الاسواق الزراعية نموذجا حيا لأسواق المنافسة الكاملة ، حيث لا يستطيع المزارع الفرد التأثير على السعر السوقي لتجانس المنتجات المعروضة من جهة ، ولتعدد العارضين (المزارعين) من جهة اخرى، وبالتالي فان منحنى الطلب الذي يواجه المزارع هم منحنى كامل المرونة، وعليه فان قيمة معامل مرونة الطلب السعرية للمزارع تساوي ما لانهاية. أما بالنسبة لمرونة الطلب السعرية للسوق على السلع الزراعية فهي منخفضة واقل من الواحد الصحيح وذلك لان السلع الزراعية تعد من السلع الاساسية.

بافتراض ان الشكل الاتي (**السعر التشجيعي عن طريق شراء فائض المحصول**) ، يوضح منحنى الطلب السوقي ومنحنى العرض السوقي لسلعة زراعية ، فان السعر التوازني الذي يتحقق عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض هو P_0 والكمية التوازنية هي q_0 وبالتالي فان الايراد الكلي للمزارعين يساوي مساحة الشكل الرباعي $0q_0hP_0$

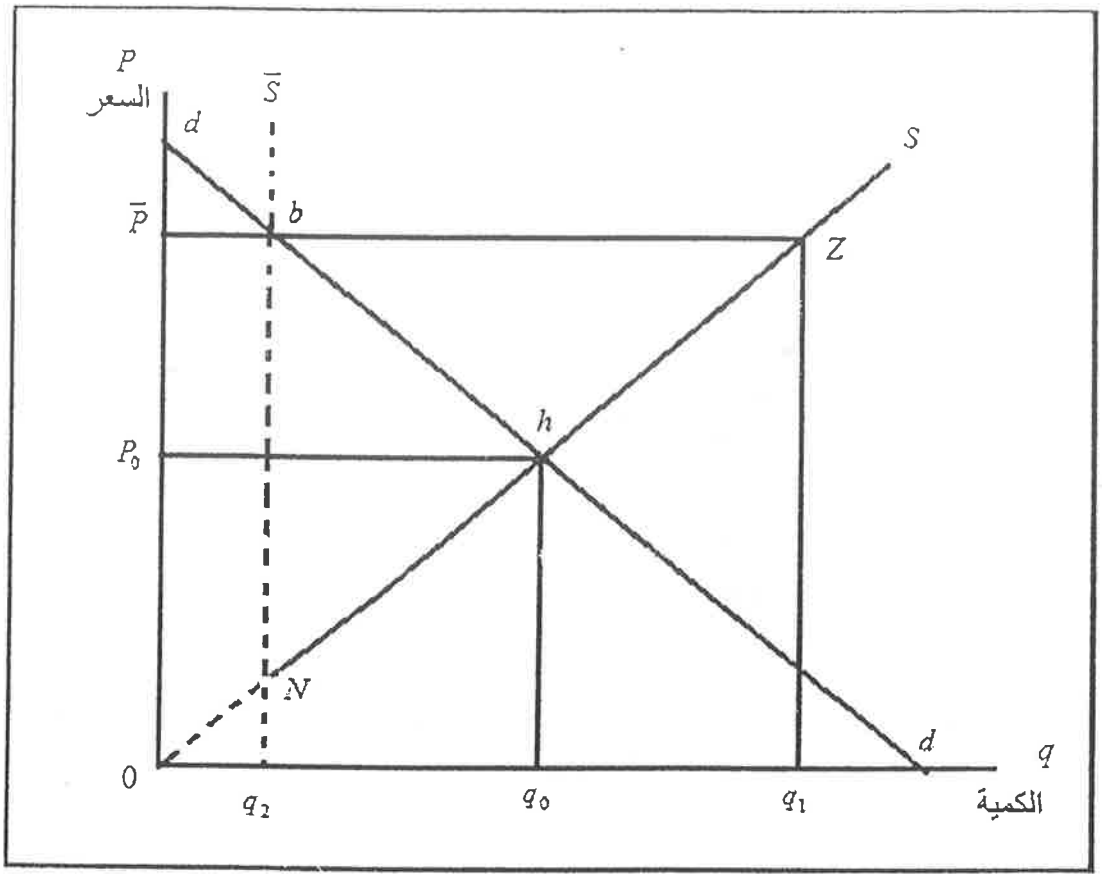

شكل يمثل السعر التشجيعي عن طريق شراء فائض المحصول

اذا تدخلت الدولة وفرضت سعرا تشجيعيا عند المستوى $\bar{P}$ فان الكمية المعروضة من تلك السلعة سوف تزداد الى المستوى q_1 بينما ستنخفض الكمية المطلوبة الى المستوى q_2. ان هذا الفائض سوف يدفع السعر السوقي الى اسفل حتى يتحقق التوازن مرة اخرى عند السعر P_0 ، وفي هذه الحالة لن يستفيد المزارعون من السعر التشجيعي لذلك كان لزاما شراء فائض المحصول من قبل الدولة حتى تنخفض الكمية المعروضة في السوق الى المستوى q_2 ، وبالتالي يصبح السعر التشجيعي $\bar{P}$ هو السعر التوازني في السوق، ويتغير منحنى العرض الى المنحنى $0N\bar{S}$ وبهذا يحصل المزارعون على جزء من دخلهم نتيجة بيع الكمية q_2 في السوق عند السعر $\bar{P}$ ، ويكون اجمالي الايراد الكلي في هذه الحالة مساويا لمساحة المربع $0q_1Z\bar{P}$ والذي يتكون في واقع الامر من المستطيل $0q_2b\bar{P}$ وهذا يمثل الايراد الكلي من السوق ويضاف اليه مساحة المستطيل q_2q_1Zb وهو يمثل الايراد الكلي من الدولة، وبذلك فان الهدف من السعر التشجيعي قد تحقق وهو زيادة الانتاج من المستوى $0q_0$ الى المستوى $0q_1$ وزيادة الدخل المزرعي بمقدار المساحة $\bar{P}Zq_1q_0hP_0$.

السعر التشجيعي عن طريق دفع الفرق بين السعر التشجيعي والسعر السوقي

عند فرض السعر التشجيعي $\overline{P}$ فان مستوى الانتاج سوف يزداد الى المستوى $0q_1$ كما هو موضح بالشكل التالي (**السعر التشجيعي عن طريق دفع الفرق)** ، ان هذا المستوى من الانتاج سوف يتم بيعه بالكامل في السوق عند السعر P_1 وبالتالي فان الايراد الكلي من السوق يساوي مساحة المستطيل $0q_1WP_1$ ثم تقوم الدولة بدفع الفرق بين السعر $\overline{P}$ والسعر P_1 لجميع الوحدات التي يتم انتاجها من السلعة ، وبالتالي فان الايراد الكلي من الدولة يساوي مساحة المستطيل $P_1WN\overline{P}$ ، وهذا يعني ان الايراد الكلي بعد تطبيق البرنامج سوف يساوي مساحة الشكل الرباعي $0q_1N\overline{P}$ ، بينما الايراد الكلي قبل تطبيق البرنامج يساوي مساحة المستطيل $0q_0hP_0$. ومن الواضح ان المنتج سوف يستفيد من البرنامج الاول والثاني ، اما المستهلك فسوف يتضرر من البرنامج الاول ويستفيد من البرنامج الثاني.

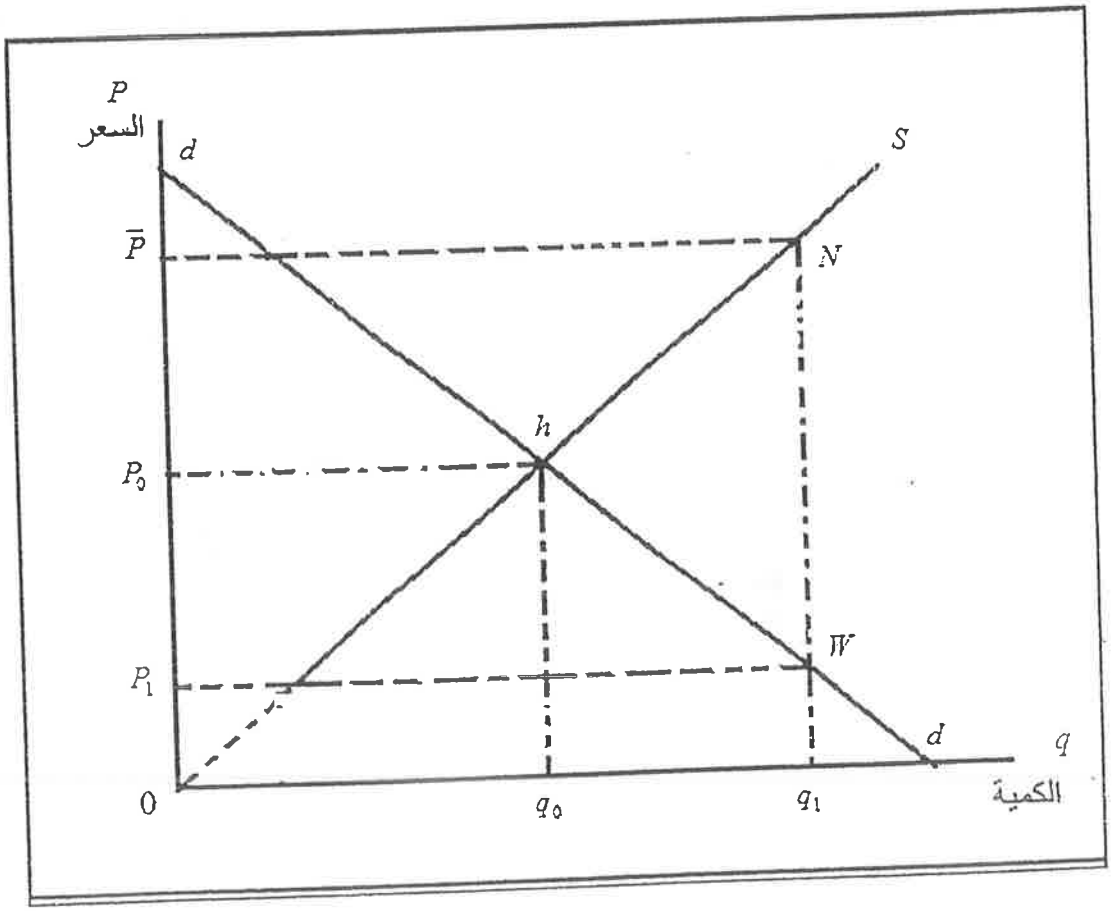

شكل يمثل السعر التشجيعي عن طريق دفع الفرق

مثال:

اذا كان منحنى الطلب السوقي ومنحنى العرض السوقي لسلعة ما كالاتي :-

$$q_d = 200 - 2P$$
$$q_S = 2P$$

اوجد السعر التوازني والكمية التوازنية في سوق المنافسة الكاملة . اذا تدخلت الدولة وفرضت سعرا تشجيعيا مضمونا يساوي 70 وحدة نقدية للطن الواحد . اوجد الكمية المعروضة والكمية المطلوبة عند السعر التشجيعي واوجد مقدار الفائض واوجد الدخل الكلي للمزارعين (في حالة تطبيق البرنامج عن طريق شراء فائض المحصول او عن طريق دفع الفرق بين السعر التشجيعي والسع السوقي)

الحل:

- وازن قبل تنفيذ البرنامج:
التوازن

$$\begin{aligned} q_S &= q_d \\ 2P &= 200 - 2P \\ 4P &= 200 \\ P_0 &= 50 \end{aligned}$$

وعليه فان الكمية التوازنية q_0 عند السعر التوازني $P_0 = 50$ هي:

$$q_0 = 200 - 2(50) \Rightarrow 100$$

عند السعر التشجيعي $\overline{P} = 70$ فان الكمية المعروضة يمكن الحصول عليها كالاتي :

$$q_1 = 2(70) = 140$$

والكمية المطلوبة عند السعر $\overline{P} = 70$ هي :

$$q_2 = 200 - 2(70) = 60$$

وعليه فان فائض المحصول نتيجة هذا السعر التشجيعي:

$$140-60=80\ \ units$$

الايراد الكلي من الدولة: $80\times 70=5600$

الايراد الكلي من السوق: $60\times 70=4200$

الايراد الكلي بعد البرنامج : $5600+4200=9800$

الايراد الكلي قبل تطبيق البرنامج: $100\times 50=5000$

كمية التوازن — سعر التوازن

وفي حالة دفع الدولة للفرق بين السعر التشجيعي والسعر السوقي فان السعر السوقي الذي يؤدي للتخلص من الانتاج الكلي الناتج من السعر التشجيعي يمكن الحصول عليه كالاتي:-

$$140=200-2P_1$$
$$2P_1=200-140$$
$$P_1=\frac{60}{2}\Rightarrow 30$$

الايراد الكلي من السوق: $140\times 30=4200$

الايراد الكلي من الدولة : $(70-30)\times 140=5600$

اجمالي الايراد الكلي: $4200+5600=9800$

سياسة دعم الانتاج الزراعي

تقوم الدولة في بعض الاحيان بدفع اعانة نقدية عن كل وحدة يتم انتاجها من الانتاج الزراعي بغض النظر عن السعر السوقي ، وهذا يعني ان الدولة تسهم في تخفيض تكاليف الانتاج الزراعي مما يعني ان منحنى العرض سوف يتحرك بالكامل الى اليمين بمقدار الاعانة وبذلك تزداد الكمية المعروضة من السلعة وينخفض السعر التوازني وذلك موضح بالشكل الاتي (**شكل يمثل سياسة دعم الانتاج الزراعي**)

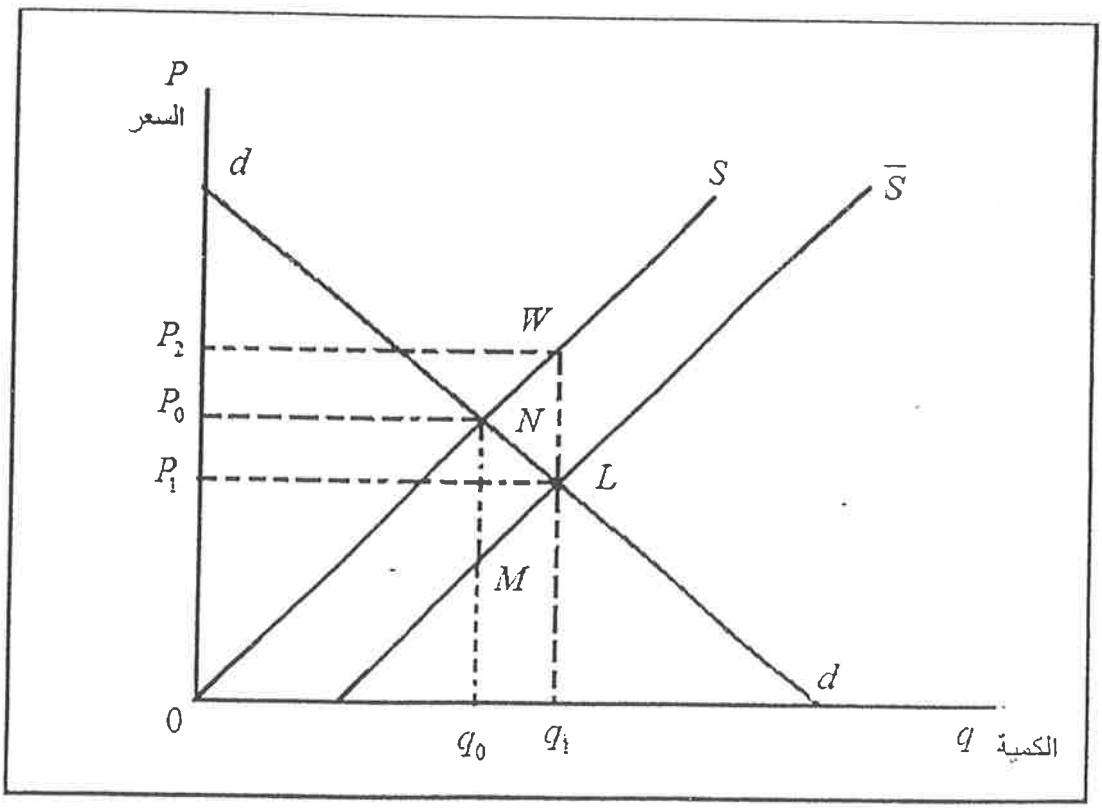

شكل يمثل سياسة دعم الانتاج الزراعي

واضح ان السعر التوازني قبل بداية البرنامج يساوي P_0 والكمية التوازنية تساوي q_0 وبالتالي فان الايراد الكلي يساوي مساحة المستطيل $0q_0NP_0$. بافتراض ان الدولة سوف تدفع اعانة نوعية مقدارها x من الوحدات النقدية لكل وحدة يتم انتاجها من السلعة، وبالتالي فان منحنى العرض سوف يتحرك بالكامل الى الاسفل بمقدار الاعانة x ، اي ان المسافة الرأسية بين منحنى العرض S ومنحنى العرض $\overline{S}$ تساوي مقدار الاعانة التي تساوي الفرق بين المسافة q_0N والمسافة q_0M اي تساوي المسافة NM ولذلك فان السعر التوازني الجديد يساوي P_1 والكمية التوازنية الجديدة تساوي q_1 ، لذلك سوف يحصل المزارعون على ايراد كلي من السوق يعادل مساحة المربع $0q_1LP_1$ ويتحصلون على ايراد كلي من الدولة على شكل اجمالي اعانات تساوي المربع P_1P_2WL ، وبالتالي فان اجمالي الايرادات تساوي مساحة المربع $0q_1WP_2$.

السياسة الضريبية:

في بعض الحالات تتدخل الدولة عن طريق فرض ضريبة نوعية على الانتاج الزراعي وذلك من اجل الحصول على عائد ضريبي من المزارعين ، ويتم هذا البرنامج عن طريق اجبار المنتج بدفع مبلغ نقدي ثابت عن كل وحدة من الانتاج تم عرضها للبيع ، وبالتالي فان منحنى العرض سوف يتحرك بالكامل الى اعلى بمقدار الضريبة وسوف يحاول المنتج ان يحول اكبر جزء من الضريبة على عاتق المستهلك ، ولكن يعتمد على مرونة الطلب السعرية ومرونة العرض السعرية.

واضح من الشكل ادناه (**شكل يمثل السياسة الضريبية**) ان منحنى العرض الاصلي قبل فرض الضريبة هو S_0 وبالتالي فان السعر التوازني والكمية التوازنية هي P_0 و q_0. عند فرض ضريبة نوعية مقدارها T لكل وحدة يتم انتاجها وعرضها للبيع فان منحنى العرض سوف يتحرك الى اعلى بمقدار الضريبة النوعية ليصبح المنحنى S_1 ويتحقق التوازن بين منحنى الطلب الاصلي ومنحنى العرض الجديد عند نقطة التوازن السعرية الجديدة P_1 والكمية التوازنية الجديدة q_1 وبالتالي فان حصيلة الضريبة هي Tq_1. وبتحديد مقدار ما يدفعه المستهلك من هذه الضريبة

يتبين انه يساوي المسافة P_1P_0 بينما يتحمل المنتج المقدار P_0P_2 وبالتالي فان اثر الضريبة النوعية هو عكس الاعانة النوعية للإنتاج.

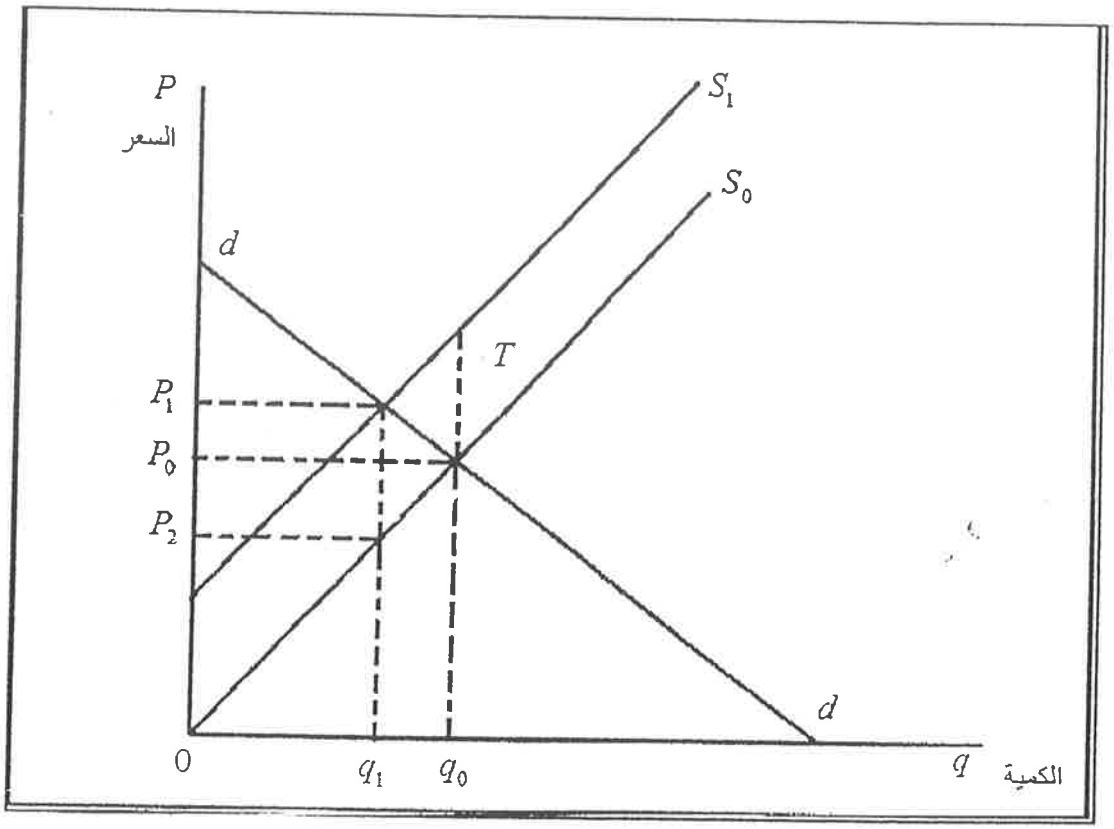

شكل يمثل السياسة الضريبية

مثال:

اذا كان منحنى طلب السوق لسلعة ما هو :

$$Q_d = 500 - 2P$$

ومنحنى العرض لنفس السلعة هو :

$$Q_S = 100 + P$$

فاذا تم فرض ضريبة نوعية مقدارها 2 دينار للوحدة . اوجد السعر التوازني الجديد والكمية التوازنية الجديدة واوجد مقدار ما يدفعه المستهلك وما يدفعه المنتج من هذه الضريبة؟

الحل:

قبل فرض الضريبة:

$$\begin{aligned} &Q_d = Q_S \\ &500 - 2P = -100 + P \\ &3P = 600 \\ &P_0 = 200 \\ &Q_0 = 500 - 2(200) \Rightarrow 100 \end{aligned}$$

بعد فرض الضريبة النوعية فان منحنى العرض الجديد سوف ينتقل بمقدار الضريبة ويمكن اشتقاقه جبريا كالاتي:-

$$\begin{aligned} &Q_S = -100 + (P - 2) \\ &Q_S = -102 + P \end{aligned}$$

ويكون التوازن الجديد كالاتي:-

$$\begin{aligned} &-102 + P = 500 - 2P \\ &P_1 = 200.7 \\ &\therefore Q_1 = 500 - 2(200.7) \Rightarrow 98.6 \end{aligned}$$

ما يدفعه المستهلك من الضريبة :-

$$200.7 - 200 = 0.7$$

ما يتحمله المنتج من الضريبة:

$$2 - 0.7 = 1.3$$

السياسات التسويقية الزراعية

AGRICULTURAL MARKETING POLICIES

مقدمة

يقصد بالسياسية التسويقية الزراعية مجموعة الأفكار والإجراءات المنظمة التي تتخذ بشأن التوجيه والتنظيم والإشراف والتدخل والسيطرة على سلوك وإنجاز الأنشطة التسويقية الزراعية بهدف تحقيق أهداف الفلاحين أو المستهلكين أو الوسطاء أو المجتمع ككل، أو تحقيق التوازن بين هذه الأهداف في آن واحد.

فعلى مستوى الفلاح تبدو بعض التساؤلات غاية في الأهمية والإجابة عليها ترسم الملامح العامة للسياسة التسويقية الزراعية. فأول قرار تسويقي يواجه الفلاح هو **ماذا ينتج ؟** وقد يبدو ذلك على أنه خارج عن إطار المشكلات التسويقية، ولكنه في حقيقة الأمر يعد مشكلة تسويقية على درجة كبيرة من الأهمية. فيجب على الفلاح أن يختار المحصول الذي يستطيع أن يبيعه بسعر جيد، ثم تلاحق في ذهنه بعد ذلك سلسلة من الأسئلة المتصلة يتحتم عليه إيجاد إجابات واضحة ومحددة بشأنها، ومن بين هذه الأسئلة: **كم ينتج ؟** حيث يحاول الفلاح التوقع بالظروف السوقية وقت حصاد المحصول وبيعه واتخاذ القرار بتحديد حجم الإنتاج. **وأين ومتى وبأي شكل يبيع ؟** حيث يحاول الفلاح أن يحدد الأماكن والأسواق التي يمكن تصريف وتوزيع منتجاته فيها، وكذلك الزمن والشكل المناسب لتصريفها، **ومتى يكون بيع الفلاحين لمنتجاتهم بالتجزئة مربحاً ؟** إذ يكون ذلك ممكناً إذا كانت منتجاتهم يمكن بيعها للمستهلكين

بقليل من عمليات التجهيز أو حتى بدون الحاجة إلى أي عمليات تجهيز وخاصة المنتجات الزراعية الطازجة مثل الخيار والفلفل والبيض وما إلى ذلك، ويقارن الفلاح باستمرار بين بدائل القنوات التسويقية ليحدد الطرق المثلى التي يحصل فيها على أعلى الأسعار لمنتجاته المسوقة.

وتوجد الكثير من المنشآت التسويقية التي تسهم في تسويق المنتجات الزراعية، ويجب على كل هذه المنشآت أن تضع قرارات مستمرة قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تتعلق بعملياتها التسويقية منها ما يتصل بالإيرادات الممكن تحقيقها ومدى نجاحها في تحقيق وظائفها من وجهة نظر المجتمع. ويتوقف نجاح المنشآت التسويقية على القرارات التي تتخذها، فمن خلال الآلاف من المنشآت الفردية يتم تداول السلع الزراعية بعد أن تترك باب المزرعة، وعن طريق هذه المنشآت تؤدى وظائف التنظيف والتدريج والتغليف والتصنيع والنقل والتوزيع. والدافع الاقتصادي لهذه المنشآت هو تحقيق عوائد مجزية على العمل أو الاستثمارات مقارنة بالعوائد الممكن تحقيقها في وظائف أخرى، ومن ثم فهي تسعى جاهدة إلى تعظيم أرباحها إما من خلال تقليل التكاليف أو زيادة العوائد من عمليات البيع، ومن ثم فمن المهم تفهم مدى المنافسة بين هذه المنشآت وبين المزارعين وغيرهم من القائمين على تداول السلع الزراعية، وكذلك تفهم كافة الظروف والعوامل المؤثرة على الإنجاز السوقي حتى يمكن التأثير عليها بما يحقق أهداف السياسة التسويقية.

ويرى الكثيرون من الاقتصاديين الزراعيين ضرورة التدخل الحكومي لتحسين عمليات التسويق بما يحقق مصلحة المنتجين والمستهلكين والمجتمع ككل من خلال تقديم التسهيلات التسويقية اللازمة وتهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي المناسب الذي يكفل تحقيق ذلك، وتصميم الخطط التسويقية السليمة، ووضع التسهيلات والتنظيمات الكفيلة بتحقيق تسويق السلع الزراعية تسويقاً منظماً، والتحكم في الأسعار الزراعية، ووضع المعايير والضوابط المنظمة للجودة والمواصفات القياسية، وإتاحة المعلومات السوقية، وتشجيع البحث العلمي في مجال التسويق الزراعي، وسن التشريعات التسويقية

الكفيلة بحماية البائعين والمشترين، ومساعدة الهيئات المنتجة والجمعيات التعاونية التسويقية وغيرها من التنظيمات التي تساعد على تنظيم التسويق الزراعي وما إلى ذلك من الأعمال التي لا يمكن للأفراد القيام بها دون مساعدة.

وتلجأ الهيئات والحكومات إلى اتخاذ بعض سياسات التسويق الزراعي التي تؤدي إلى استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وزيادة دخول المنتجين الزراعيين، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تسويق منظم سواء كان ذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التسويقية، أو عن طريق اتفاقات تسويقية أو أي وسيلة للتحكم في السوق من خلال التحكم في متغير أو أكثر من المتغيرات المؤثرة على أداء النظام التسويقي للسلع الزراعية مثل السعر أو الكمية أو صفات المحصول أو تكاليف الإنتاج.

ومن المعروف أن الأسعار المزرعية تميل إلى التقلب الشديد بدرجة أكبر بكثير جداً من أسعار السلع غير الزراعية، وبالطبع فإنّ ذلك يؤدي إلى دورات إنتاجية يزيد فيها توجيه الموارد الزراعية لأنشطة إنتاجية معينة في بعض الفترات، بما يلقي عبئاً ثقيلاً على التسهيلات التسويقية والتجهيزية في تلك الفترات، بينما يقل الإنتاج من نفس هذه الأنشطة الإنتاجية في فترات أخرى مما يؤدي إلى عدم استخدام التسهيلات التسويقية والتجهيزية المتاحة أو استخدامها بطاقات غير كاملة.

وتحاول الحكومات في الآونة الأخيرة في معظم دول العالم التأثير على أسعار بعض السلع الزراعية من خلال سياسات دعم الأسعار أو الضمانات السعرية للمزارعين من أجل تحقيق أهداف معينة.

أهداف السياسة التسويقية الزراعية

تتدخل الحكومات عموماً في ميكانيكية عمل النظم التسويقية لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الستة التالية:

(١) الاستقرار في الأسعار والدخول المزرعية

فمن الأهداف الرئيسية لرسم السياسات التسويقية الزراعية العمل على استقرار الأسعار الزراعية ومن ثم استقرار دخول الزراع لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقلبات الشديدة التي تحدث في الأسعار الزراعية.

(٢) حسن توجيه الموارد الزراعية

وذلك من خلال تشجيع الزراع إلى زيادة إنتاج أنواع معينة من السلع أو الإقلال من إنتاج أنواع معينة منها وفقاً لأهميتها وتبعاً لدرجات التفضيل السائدة في المجتمع.

(٣) زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية

إذ تعتبر السلع الزراعية في مجملها متطلبات غذائية وكسائية لأفراد المجتمع، ومن ثم يحرص المجتمع على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات تيسر تحقيق هذا الهدف.

(٤) زيادة مستوى الأسعار والدخول المزرعية

فإضافةً إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول المزرعية تحاول بعض الحكومات تحقيق مستويات متزايدة من الدخول لسكان الريف لإيجاد نوع من التوازن بين مستويات المعيشة في الريف والحضر ولتشجيع الزراع على الاستمرار في مزاولة الأنشطة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي في إطار اعتبارات إستراتيجية وتنموية.

(٥) تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك

وخاصة في أوقات الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الأولية والغذائية الضرورية، بينما يقل الناتج بسبب قلة الأيدي العاملة ونتيجة لما قد يصيب الأصول الرأسمالية من أضرار من جراء العمليات الحربية.

(٦) تحقيق أهداف التخطيط

فيعتبر التحكم السعري أداة فعالة لتحقيق أهداف التخطيط لضمان أقصى استفادة من الموارد المتاحة لرفع مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع من خلال توزيع الموارد الإنتاجية وتوجيهها توجيها يتمشى مع رغبات أفراد المجتمع من ناحية، وكذلك توزيع الدخول بين أفراد المجتمع بطريقة أقرب للعدالة من ناحية أخرى مع الحفاظ على قدر معقول من الاستقرار والنمو في المجتمع.

طرق تطبيق السياسات التسويقية الزراعية

يمكن اتخاذ ما يلزم من تنظيمات أو تشريعات أو اتفاقات تكفل أحد أو بعض الجوانب التالية وفقاً لطبيعة السلع الزراعية وطبيعة الظروف المحيطة بإنتاجها وتسويقها واستهلاكها، وكذلك الهدف النهائي من السياسة التسويقية.

(١) التحكم في الكمية المنتجة أو المعروضة من السلعة

إذ يؤدي تحديد الكمية المنتجة أو المعروضة من السلعة في كثير من الحالات إلى زيادة الإيراد الكلي للزراع نظراً لانخفاض مرونة الطلب على السلع الزراعية باعتبارها احتياجات أساسية. فعند وضع قيود على الكمية المنتجة من سلعة زراعية ما بتحديد الكمية المنتجة منها، فإنّ منحنى عرض هذه السلعة ينثني عند الكمية المحددة من خلال التحكم في الكمية المنتجة (أي المعروضة)، وبعد ذلك يصبح خطاً رأسياً كما هو موضح في شكل (٤٦) مشيراً إلى عدم إمكانية زيادة الكمية المعروضة عن المستوى المحدد بصرف النظر عن حاجة الطلب والمستوى السعري في السوق، فإذا فرض أن كمية التوازن هي الكمية (ك) وأن الكمية المحدد إنتاجها من السلعة (ك١) تقل عن كمية التوازن فإنّ منحنى العرض الجديد سوف يأخذ الشكل (ع ع١) بدلاً من (ع ع٣)، وسوف يرتفع السعر عن سعر التوازن الأصلي (س) ليصبح (س١)، ويتوقف مقدار الزيادة في السعر في الحالة الجديدة على مرونة الطلب السعرية، فكلما قلت مرونة

الطلب السعرية كلما ارتفع السعر بعد تحديد الكمية المعروضة بمقدار أعلى نسبياً. أما إذا كانت الكمية المسوقة قد تحددت بمقدار يزيد عن كمية التوازن ولتكن الكمية (ك٢) في شكل (٤٦) فإنّ منحنى العرض في هذه الحالة يأخذ الشكل (ع ع٢) ولا يكون لتحديد العرض عند المستوى (ك٢) أي أثر على السعر.

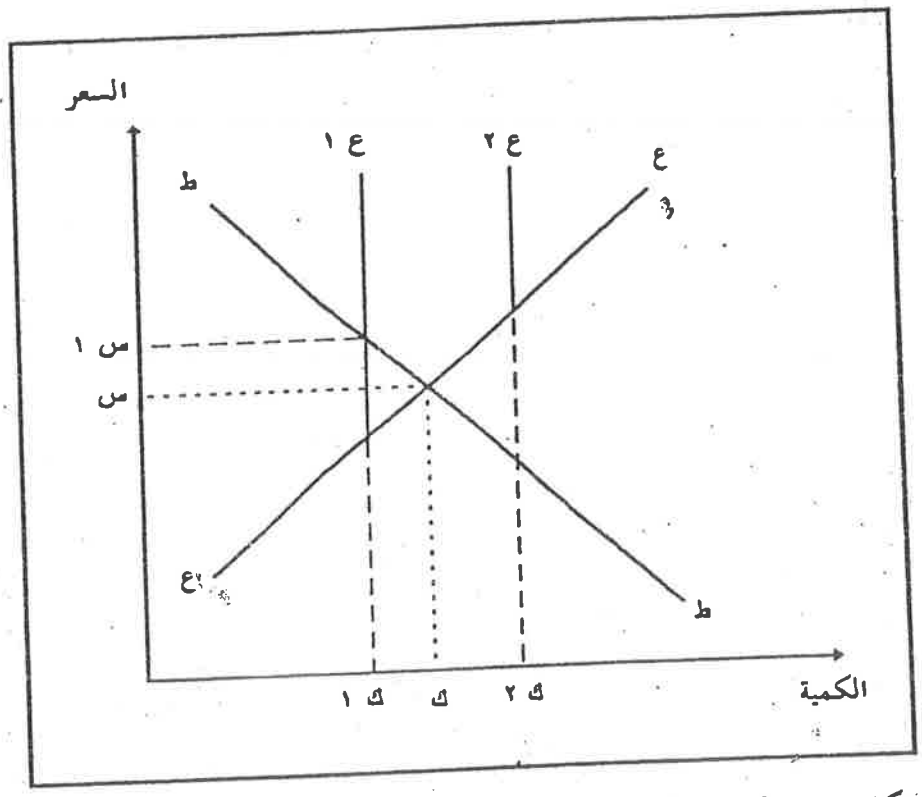

شكل (٤٦) أثر التحكم في الكمية المنتجة أو المعروضة على الكمية والسعر

وتزداد فعالية تحديد العرض كوسيلة لزيادة إيرادات المزارعين كلما اتصف الطلب على السلعة موضع التحديد بمرونة منخفضة، وقد يصعب تحديد العرض من ناتج زراعي معين بسبب الطبيعة التنافسية للقطاع الزراعي وإمكانية تداول الكثير من المنتجات الزراعية مباشرة بين المنتجين والمستهلكين. وقد لا تودي سياسة التحكم في الإنتاج لبعض السلع الزراعية الغرض المنشود منها في زيادة إيرادات الزراع نظراً لأن

تحديد الكمية المنتجة من سلعة زراعية ما قد يؤدي إلى التوسع في إنتاج سلع زراعية أخرى بدرجة كبيرة لتحويل الموارد الزراعية إلى إنتاجها، الأمر الذي ينعكس في انخفاض أسعارها بدرجة كبيرة ومن ثم فإنّ الزيادة التي تتحقق في إيرادات الزراع من سلعة زراعية معينة تحددت كميتها المنتجة قد لا تعوض الانخفاض الكبير في إيراداتهم نتيجة زيادة المعروض من المنتجات الزراعية الأخرى. وعلى ذلك فإنّ مثل هذا الإجراء لا يعتبر وسيلة فعالة لتحسين دخول كافة الزراع، ولكنه يمكن أن يستخدم لحماية مجموعة معينة من الزراع لنوع معين من السلع الزراعية.

وتوجد العديد من الطرق لتحديد الكمية المنتجة من سلعة زراعية معينة والتحكم فيها مثل تحديد المساحة المزروعة بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من الحيازة الزراعية، كما يمكن قصر إنتاج السلعة على مناطق إنتاجية زراعية معينة، ومنع إنتاجها في المناطق الأخرى وإلزام المنتجين بغرامات نقدية عند مخالفة الحصص الإنتاجية المفروضة عليهم.

ويجب الانتباه إلى أن تقليل إنتاج سلع زراعية معينة خلال فترة من السنوات يمكن أن يؤدي إلى زيادة المرونة السعرية للطلب على هذه السلع المحدد عرضها نتيجة لتطوير المنتجات البديلة وزيادتها، وبذلك يمكن أن تودي برامج التحكم في العرض في النهاية إلى فقد خطير في الأسواق وخاصة الأسواق التصديرية. ومن الواضح أن أي عائد إضافي يحصل عليه المنتجون في ظل برامج التحكم في العرض يأتي مباشرة من المستهلكين وليس من الحكومة، فإذا تم التحكم في الإنتاج أو في السوق بدرجة عالية من الكفاءة من حيث التكثيف والإحبار فإنّ الإنتاج يكون محدداً بالقدر الذي يشتريه المستهلكون عند السعر المدعم.

(٢) ضرائب الواردات Import Duties

إذا كانت الدولة تنتج من سلعة زراعية معينة أقل مما تستهلك فمن الممكن أن تعمل الحكومة على أن تبقي الأسعار الداخلية لهذه السلعة أكبر من أسعار استيرادها وذلك

ض ضريبة جمركية على الواردات، وهذه هي الطريقة التي تتبعها الكثير من
والمتقدمة التي تعاني من نقص في إنتاج الغذاء في دعم المنتج الزراعي.

هذه السياسات تؤدي إلى رفع الأسعار المحلية وتضييق السوق المحلي أمام
ستوردة وتؤدي إلى تشجيع الإنتاج المحلي. وتعتمد الدرجة التي يتأثر بها
كل من الإ اج المحلي والاستهلاك المحلي بفرض ضريبة جمركية على الواردات على
مرونات الط ب والعرض في الدولة المعنية (المستوردة)، فكلما زادت مرونة الطلب
والعرض زا الأثر على المصدرين لمستوى معين من التعرفة الجمركية، وهذا بفرض أن
عرض الوار ات مرن تماماً لسعر الاستيراد، فإذا لم يكن كذلك فإنّ فرض ضريبة سوف
يؤثر على س ر الاستيراد مثلما يؤثر على السعر الداخلي.

ويمكن توضيح الأثر المتوقع لفرض ضريبة جمركية على الواردات على كل من
الإنتاج والاستهلاك والواردات في شكل (٤٧).

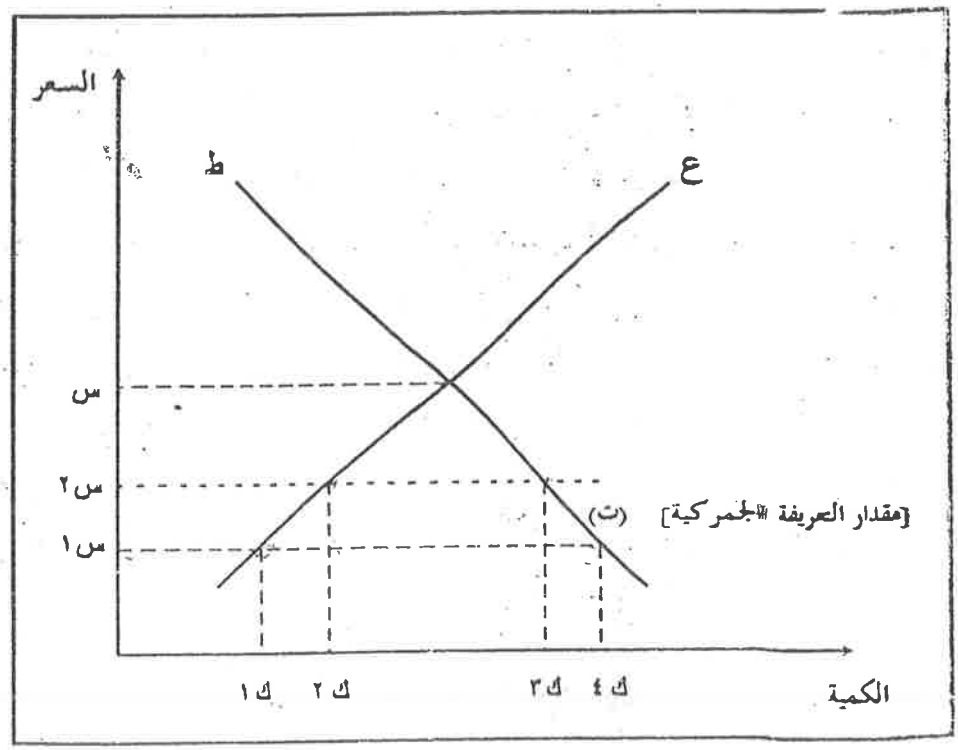

شكل (٤٧) أثر الضريبة الجمركية على الإنتاج والاستهلاك والواردات

ويوضح المنحنى (ط) الطلب المحلي على السلعة والمنحنى (ع) العرض المحلي من السلعة. فعند عدم وجود أي تعرفة جمركية على الواردات أو أي طريقة أخرى لحماية المنتجات الوطنية يكون السعر السائد في السوق المحلي (س١) [وهو أقل بالطبع من سعر التوازن الذي يسمح بالتساوي بين العرض المحلي والطلب المحلي] وهو السعر (س). وعند السعر (س١) تكون الكمية المعروضة من الإنتاج المحلي هي (ك١) وتكون الكمية المطلوبة (ك٤) وتكون كمية الواردات بالقدر الذي يغطي الفجوة بين الطلب المحلي والعرض المحلي وهو المقدار (ك٤ - ك١). فإذا تم فرض ضريبة جمركية ثابتة على الوحدة المستوردة مقدارها (ت)، فإنها تؤدي إلى رفع السعر المحلي بمقدار الضريبة (بفرض أن العرض بالنسبة للسلعة المستوردة مرن تماماً)، وبذلك يرتفع السعر المحلي بعد فرض الضريبة إلى المستوى (س٢).

ويؤدي السعر الجديد بعد فرض الضريبة (س٢) إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي إلى المقدار (ك٢) نتيجة لأن السعر الجديد يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم. ومن ناحية أخرى فإنّ هذا السعر الجديد يؤدي إلى تقليص الكمية المطلوبة من السلعة (ك٤) إلى المقدار (ك٣) نتيجة لأن المستهلكين يقللون من استهلاكهم نتيجة لزيادة السعر المحلي. ويلاحظ أيضاً أن الضريبة الجمركية تؤدي إلى تقليل كمية الواردات من السلعة من المقدار (ك٤ - ك١) إلى المقدار (ك٣ - ك٢). وكلما زاد ميل كل من منحنى الطلب المحلي والعرض المحلي كلما أدت الضريبة الجمركية إلى زيادة الكمية المنتجة بدرجة أكبر، أي أن التأثير النسبي للضريبة الجمركية على كل من الإنتاج والاستهلاك والواردات يعتمد على مرونة الطلب والعرض في الدولة المستوردة وكذلك نسبة الواردات في الاستهلاك الوطني، إضافة إلى مرونة عرض الواردات بالطبع.

(٣) القيود الكمية على الواردات Import Quantity Restrictions

ترضع قيود كمية على السلعة المستوردة بحيث لا تتجاوز وارداتها حد معين دون اللجوء إلى فرض ضرائب جمركية على الواردات، ويمكن لهذه السياسة أن تحمي

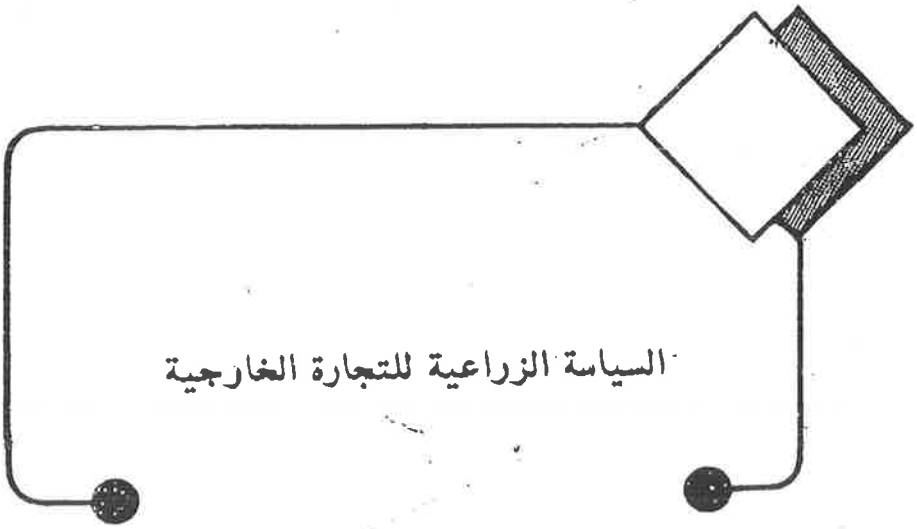

السياسة الزراعية للتجارة الخارجية

٥ ـ ٢ ـ ١ مباديء رئيسة :

لقد ادلى الاقتصاديون منذ مرحلة الراسمالية التجارية ولحد الان اهتماما كبيرا للتجارة الخارجية ومؤكدين ضرورة تدخل الدولة في هذا النشاط لتحقيق فائض في الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات وتحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في اقتصاديات الدول النامية ، وذلك من خلال النشاط الاقتصادي حيث تظهر حاجة هذه البلدان الى الاستيراد للسلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ، وذلك من خلال زيادة حصيلة الصادرات لتوفير النقد الاجنبي اللازم للاستيراد .

وتتبين اهمية التجارة الخارجية في انها احدى وسائل التي تخلق الظروف الملائمة لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد الوطني وتحقيق التغير البنياني المطلوب وذلك من خلال توفير مستلزمات النشاط الانتاجي وتصدير السلع التي تستطيع الدولة انتاجها باقل كلفة كما تؤدي التجارة الخارجية دورا كبيرا في تحقيق اضافة تراكمية لراس المال ، كما ان العديد من مشاكل القطاعات الاخرى تنعكس ونجد الحلول لها في قطاع التجارة الخارجية ، وان اختيار ستراتيجية معينة يتاثر اساسا بالموقف من هذا القطاع .[٤٦]

---

(٤٦) الفونس عزيز (دكتور) تخطيط التجاره الخارجية ، مصر التخطيط القومي مذكرة ٩١٥ ، القاهرة تموز ١٩٦٩

وتتميز التجارة الخارجية في اقتصاديات البلدان النامية بعدة سمات اهمها[١٧]

ـ **العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات** ، ويعود هذا العجز الى تبعية هذه البلدان الى البلدان الراسمالية الصناعية . والى موقعها المتخلف من التقسيم الدولي الراسمالي للعمل . ويعود كذلك بشكل ثانوي الى تخلف قوى الانتاج وطبيعة نظام وعلاقات الانتاج السائدة في معظم البلدان النامية مما يتسبب في تدهور الانتاج كما ونوعا . وينتج من ذلك تفوق الاستيرادات حجما وقيمة على الصادرات باستثناء بعض البلدان النفطية .
وقد بلغ العجز في الميزان التجاري الحاصل نتيجة التفاوت بين صادرات واستيرادات البلدان النامية عام ١٩٧٥ ماقيمته (٢٤) مليار دولار . وتساهم بتعميق العجز ارباح راس المال الاجنبي في بعض البلدان النامية[١٨] .

ـ **الاختلال في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية** ، حيث يتميز الهيكل السلعي في معظم الدول النامية بتفوق قيمة وحجم استيرادات السلع الاستهلاكية على السلع الاستثمارية من ناحية . وتفوق قيمة وحجم صادرات المواد الاولية والمواد الخام على المنتجات والسلع المصنعة محليا من ناحية اخرى . ويحصل ذلك توافقا مع تخصص هذه البلدان في انتاج وتصدير المواد الاولية والخام واستيرادها للسلع الصناعية .

ـ **التركيز الجغرافي ـ السياسي للتجارة الخارجية** ، وتعود هذه الخاصية الى تبعية الاقتصاديات النامية الى الأقتصاديات الرأسمالية المتطورة على الرغم من التحرر السياسي للعديد من هذه البلدان وتحقيق تقدم في المجالات الأقتصادية والسياسية والأجتماعية . الا ان هذه الخاصية لاتزال قائمة وترتبط بحالة التخلف الاقتصادي باطاره العام وبطبيعة النظام السياسي والاجتماعي للبلدان النامية .

ـ **محاولات للبلدان النامية السيطرة الكاملة على التجارة الخارجية** ، وذلك لمعالجة المشكلات الناجمة في هذا القطاع وربطه مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ضمن النشاط التخطيطي الشامل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(٤٧)

(١٨) امين رشيد كنونة (دكتور) . الاقتصاد الدولي . مطبعة الجامعة بغداد . ١٩٨٠

حيث بات من المؤكد ضرورة التوجيه والاشراف من قبل الدول النامية على قطاع التجارة الخارجية لتحقيق الاهداف التنموية المنشودة .

٥ ـ ٢ ـ ٢ : التجارة الخارجية للسلع الزراعية :

ان الاقتصاد العراقي كما هو معروف يتسم بعدم التنوع النسبي في نمط الانتاج السلعي . في حين يتميز الطلب بالتنوع الشديد على عدد غير محدود من السلع الاستهلاكية والانتاجية المختلفة . وبذلك تقوم التجارة الخارجية بسد الثغرة مابين العرض والطلب على السلع المحلية وتحقيق التوازن . وذلك بتصدير فائض السلع قليلة العدد واستيراد السلع المختلفة التي يحتاجها القطر .

وتتحد اهمية التجارة الخارجية للسلع الزراعية من خلال الدور الذي تؤديه في الاقتصاد العراقي . حيث توفر استيرادات السلع الزراعية الاحتياجات من السلع الغذائية وغير الغذائية لسد الفجوة في الطلب المحلي نتيجة زيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة فضلاً عن الطلب على المواد الاولية الزراعية اللازمة في عمليات التصنيع والانتاج المختلفة . بينما تؤدي صادرات السلع الزراعية على زيادة حصيلة النقد الاجنبي .

ويتولى رسم السياسة والتجارة للسلع بصفة عامة . وللمنتجات الزراعية الغذائية بصفة خاصة في فترة السبعينات والنصف الاول من الثمانينات مجلس تنظيم التجارة . حيث يترأس هذا المجلس النائب الاول لرئيس الوزراء او عضوية عدد من ممثلي الوزرات ذوي العلاقة مثل التجارة والزراعة والصناعة . كما وكانت تتولى عمليات التجارة الخارجية للقمح والارز والشعير وتحديد اسعارها . كذلك تتولى مصلحة تسويق التمور العراقية تسويق التمور من الداخل والخارج وهي التي تحدد اسعار الشراء من المنتجين وكذلك اسعار التصدير الا ان تلك المؤسسات اخذت صيغ مؤسسة اخرى بعد التغيرات الادارية والاقتصادية للاقتصاد العراقي في نهاية عقد الثمانينات .

ويمكن استعراض اهم الملامح الاساسية لسياسة التجارة الخارجية بصفة عامة . والتجارة الخارجية للسلع الزراعية بصفة خاصة من خلال المتغيرات خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ بالاتي :(١٩) :

- تحديد المبالغ المخصصة للاستيراد في بداية كل سنة عند اقرار منهاج الاستيراد السنوي من قبل مجلس تنظيم التجارة او توزيع هذه المبالغ على المجموعات السلعية الرئيسية .
- اتاحة المجال لحدوث فائض في مختلف السلع وتصديرها للاسواق الخارجية . او على هذا الاساس قامت الدولة بدعم الصادرات العراقية من المنتجات الصناعية والزراعية .
- مساهمة القطاع الاشتراكي والخاص في النشاط الاستيرادي والتصديري ، حيث يساهم القطاع الاشتراكي بحوالي ٨٠ ٪ من هذا النشاط .
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية لبعض السلع فالسكر والشاي وزيوت الطعام والسلع الهندسية والكهربائية .
- قيام الدولة بدعم اسعار بعض السلع الاستهلاكية المستوردة الاساسية كالقمح والارز والسكر .
- توفير الدولة دعما لبعض الصادرات كالتمور وذلك بواسطة الصندوق الذي تم تاسيسه عام ١٩٦٩ وباشر نشاطه عام ١٩٧٠ .

وفي عام ١٩٨٧ واثر الاجراءات التي اقترنت بالتغيرات في السياسة الاقتصادية والتطوير الاداري والاقتصادي فقد الفت لجنة تنظيم التجارة التي حلت محل مجلس تنظيم التجارة عام ١٩٨٧ وكذلك الغي الجهاز المركزي للاسعار الذي كان تابعا للجنة المذكورة والحق كقسم في تنظيمات وزارة التخطيط .

ويمكن ملاحظة التطور الكمي والتغيرات النوعية للتجارة الخارجية الزراعية في الباب الثاني من هذا الكتاب حيث اشرت اهم التطورات الحاصلة في تجارة السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي .

---

(١٩) جامعة الدول العربي . المنظمة العربية للتنمية الزراعية . السياسة الزراعية العربية ، الجزء الحادي عشر . السياسة الزراعية للجمهورية العراقية . الخرطوم ١٩٨٣ .

وبصورة عامة فأن الصادرات الزراعية تشمل الفواكه والخضراوات والحبوب ومنتجاتها والجلود الخام والمصاريف والصوف وقد اظهرت دراسة البنية المؤسسية للصادرات ان صادرات النشاط الخاص من السلع الزراعية قد احتلت اهمية نسبية عالية تراوحت بين (٧٣ ٪ ـ ٩٦ ٪) من اجمالي صادرات القطاع الخاص في حين انخفضت الاهمية النسبية لصادرات القطاع الاشتراكي من السلع الزراعية مقارنة بالقطاع الخاص حيث تراوحت الاهمية النسبية للصادرات الزراعية للقطاع الاشتراكي بين (٥ ٪ ـ ٩٠ ٪) من اجمالي صادراته خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) .

وقد تباينت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات خلال الفترة المذكورة حيث تراوحت بين (١١ ٪ ـ ٩٢ ٪) لكلا القطاعين . مما يشعر ان الصادرات لم تعتمد سياسة واضحة بقدر اعتمادها على الفوائض من المنتجات الزراعية . (جدول ٢١)

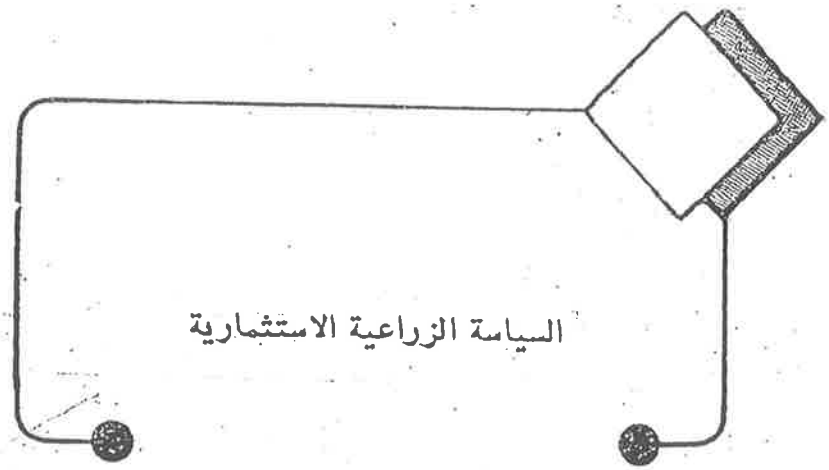

السياسة الزراعية الاستثمارية

٤ ـ ٢ ـ ١ : ـ مباديء رئيسة :

يعد الاستثمار احد المحددات الاساسية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية باعتباره وسيلة التغير البنياني للاقتصاد الوطني. ويقصد بالاستثمار تيار من الانفاق على السلع الراسمالية الجديدة (المصانع والالات والمعدات والمكائن والطرق . والمنازل) او الاضافة للخزين السلعي من المواد الاولية .

ولابد من التفريق بين الاستثمار الاحلالي والاستثمار الصافي . حيث يتضمن الاستثمار الاحلالي التخصيصات الموجهة للمحافظة على رأس المال القائم والمعرضة للاستهلاك والتقادم عبر الزمن . اما الاستثمار الصافي فيمثل التخصيصات الموجهة للاضافات الى رصيد رأس المال القائم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة . ويمثل الاستثمار الاجمالي كلاً من الاستثمار الاحلالي والاستثمار الصافي . وفي حالة اقتصار الاستثمار الاجمالي بالمحافظة على الرصيد الفعلي لراس المال القائم . فان هذا يعني ان الاستثمار الصافي يعادل الصفر . اما اذا انخفض الاستثمار الاجمالي عن قدرته بالمحافظة على رأس المال القائم فان ذلك يعني إن الاستثمار الصافي هو قيمة سالبة . اي ان الرصيد الفعلي لراس المال القائم ليتجه الى التناقص .

وتشير الكتابات الاقتصادية على ضرورة توافر حد ادنى من الموارد الاستثمارية من اجل ان يكتب للسياسة الاستثمارية النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية

المنشودة . وهذا الحد يعد القوة الدافعة لعملية التنمية الاقتصادية . ودون هذا الحد لا يمكن معه تحقيق التغير المنشود . وترجع ضرورة وجود هذا الحد الى اعتبارات مهمة[٣٥] .

لمواجهة ظاهرة عدم التجزئة الكامنة في استثمارات راس المال الاجتماعي وللاستفادة من الوفورات الخارجية التي يدرها هذا النوع من الاستثمارات .

وللتغلب على نقائص الوفورات الخارجية المتمثلة في ضيق نطاق السوق . ثم تحقيق حجم الاستثمارات اللازمة للقضاء على هذه العقبة وللاستفادة من الوفورات الخارجية التي بدورها توسع نطاق السوق نتيجة الارتباط بين الصناعات المختلفة وبين القطاعات المختلفة .
ولتحقيق الاستثمارات الضرورية في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي اللازم لنجاح التصنيع .
ولتوليد ديناميكية ذاتية في الاقتصاد القومي قادرة على مواجهة عقبات النمو الاقتصادي والمتمثلة بالانفجار السكاني . اي ضمان حد ادنى من الاستثمارات قادرة على توليد معدل لنمو الدخل القومي يفوق ويتخطى معدل النمو السكاني .

ومن اجل نجاح النشاط الاستثماري يتطلب ، العمل على خلق السلع الرأسمالية التي تؤمن التنمية الاقتصادية . والتوجه الى الفروع والانشطة الاقتصادية التي تسمح بادخال منجزات التقدم العلمي التقني ، وتركيز الاستثمارات في المشاريع المتكاملة . واعتماد الجدوى الاقتصادية في اختيار وبناء المشاريع والحد من التبذير في الموارد الاقتصادية وفرص التقدم . والتنسيق بين الاستثمارات المختلفة لكي تؤدي الى نتائج اكثر كفاءة وتحقق استفادة كاملة من الوفورات الخارجية التي تسببها بعض الاستثمارات .

ويتحدد حجم الاستثمار في ضوء العديد من المتغيرات زمنها حجم الدخل القومي ومدى توفر الموارد الاقتصادية وطبيعة مرحلة النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة . وحجم المساعدات الاجنبية التي تتلقاها الدولة . وتعتمد عددا من المعايير في تحديد معدل الاستثمار . واول هذه المعايير هو الحد الادنى من الاستثمار الذي يجسد ذلك الحجم من الاستثمارات الذي يتحقق فيه عدم انخفاض

---

(٣٥) عمرو محمد الدين (دكتور) . التنمية والتخطيط الاقتصادي . دار النهضة العربي للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٧٢

متوسط دخل الفرد عن مستواه السائد على الرغم من سيادة بعض المتغيرات كالزيادة السكانية . ويؤكد هذا المعيار ضمان تحقيق نفس متوسط الدخل سواء للجيل الحالي أو للاجيال القادمة . والمعيار الثاني هو الحد الاقصى الذي يمثل ذلك الحجم من الاستثمارات الذي يبقى الاستهلاك عند حد الكفاف . وتحقيق هذا المعدل يتوقف على استعداد السكان للحد من حاجياتهم الحالية توقعاً لاشباع اكبر في المستقبل . اما المعيار الثالث فيعرف بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ويتحدد هذا المعدل في ضوء قدرة الاقتصاد الوطني وتوافر الايدي العاملة المؤهلة الموارد الطبيعة المتاحة والقدرات الادارية والتقنية المتاحة ومستوى كفاءة القطاع العام .

ويمثل الاستثمار الزراعي جزء من الاستثمار الكلي والذي يتحدد في ضوء اعتبارات اقتصادية عديدة اهمها : طبيعة استراتيجية التنمية الاقتصادية ومعدل عائد الاستثمار في القطاعات المختلفة . فضلا عن طبيعة فرص الاستثمار المتاحة للقطاع الزراعي . وبصورة عامة فان معرفة الفرص الاستثمارية الزراعية لاتعد مشكلة في الدول النامية وذلك لوجود انشطة اقتصادية زراعية مازالت دون الاستخدام الكامل . وعليه فان المطلوب من الدول النامية هو الاختيار والمفاضلة بين فرص الاستثمار الزراعي والذي يعتمد بدوره على تحديد الاولويات، وتحديد التوليفات التي تعمل مجتمعة على تعظيم الناتج الزراعي القومي وتحقيق أهداف التنمية الزراعية .

٤ ـ ٢ ـ ٢ : ـ تخطيط السياسة الاستثمارية الزراعية :

تتعدد البدائل لاختيار اسلوب توزيع الموارد الاستثمارية في المشروعات النوعية الزراعية . وغالبا مايتحدد الاختيار في ضوء اهداف السياسة الزراعية التي تنتهجها تلك الدولة : فقد يهدف التوزيع داخل الانشطة الانتاجية للقطاع الزراعي الى تعظيم الناتج المزرعي . او قد يستهدف توظيف الموارد الاقتصادية الزراعية الاخرى وبخاصة العمل في دولة تتسم بارتفاع عرض العمل الزراعي موازنة بالطلب عليه[٣٦] وبصورة عامة فانه غالبا مايتم توزيع الموارد الراسمالية في القطاع الزراعي في ضوء واحد او اكثر من معايير الاستثمار لرسم سياسة الاستثمار الزراعي[٣٧] :

---

(٣٦) خليف فيروز مهيدي . فعالية الاستثمار الزراعي الفعلي واثره على نمو الدخل القومي في العراق (رسالة ماجستير) . كلية الادارة والاقتصاد . جامعة الموصل . ١٩٨٣

(٣٧) سالم توفيق النجفي . التنمية الاقتصادية الزراعية . مصدر سابق . ص ٢٣٥ ـ ٢٣٨

١ ـ **صافي القيمة الحاضرة :** يعبر معيار صافي القيمة الحاضرة عن القيمة الحاضرة للتدفق النقدي للمشروع . ويمكن الحصول على هذه القيمة من خلال الفرق بين القيمة الحاضرة للعائد والقيمة الحاضرة لتكاليف المشروع . وتستخدم المعادلة الرياضية التالية في ايجاد صافي القيمة الحاضرة .

$$\sum_{1}^{n} \frac{R_n - C_n}{1(1+r)^n}$$

حيث (R_n) يساوي العائد لكل سنة من (١) لغاية (n) و (C_n) يساوي التكاليف لكل سنة من (١) لغاية (n) بينما (n) تعني عمر المشروع الزمني بالسنوات ثم (r) يساوي سعر الخصم .

وباستخدام هذا المعيار للتخطيط للاستثمار في المشاريع الزراعية فان المشاريع التي تعطي قيماً موجبة للتدفق النقدي باستخدام سعر الخصم الذي يعبر عن التكلفة البديلة لراس المال تعد من المشاريع المقبولة اقتصاديا . وكلما زادت قيمة التدفق النقدي كان ذلك المشروع ذا جدوى اقتصادية كبيرة .

٢ ـ **نسبة العائد للتكاليف :** ـ غالبا ماتستخدم المشاريع الزراعية المقترح انشاؤها لمعيار نسبة العوائد الى التكاليف . وهو يعبر عن خارج قسمة القيمة الحاضرة للعائد على القيمة الحاضرة للتكاليف وذلك باستخدام سعر الخصم المعبر عن الواقع الاقتصادي للدول النامية . وفي معظم الدول المذكورة يفترض ان سعر الخصم المستخدم يتراوح بين (٨ ٪ ـ ١٥ ٪) وفي بعض الاحيان قد تستخدم نسبة الفائدة على الاموال المقترضة لانشاء المشروع الذي سيجري تحليله . كما تستخدم نسبة اخرى تعد افضل النسب استخداما للخصم وهي تكاليف الفرص البديلة لرأس المال . الا ان النسبة الاخيرة يصعب تقديرها بدقة في معظم الدول النامية . القاعده العامة في استخدام هذا المعيار في تقويم مشاريع الانتاج الحيواني . هو قبول كل المشاريع التي تزيد نسبة العائد الى التكاليف فيها عن الواحد الصحيح . وتعد مشاريع الانتاج الزراعي اكثر جدوى من الناحية الاقتصادية كلما زادت هذه النسبة على الواحد الصحيح . ويمكن التعبير رياضيا عن المعيار المذكور بالصورة الاتية :

$$\frac{\sum_{1}^{n} \frac{R_n}{1(1+r)^n}}{\sum_{1}^{n} \frac{C_n}{1(1+r)^n}}$$

حيث (R_n) القيمة الاجمالية للعائد و (C_n) القيمة الاجمالية للتكاليف المتغير الزمني ثم (r) معدل سعر الخصم .

٣ ـ معدل العائد الداخلي : تستخدم المشاريع الزراعية معيار العائد الداخلي ، وذلك بايجاد سعر الخصم الذي باستخدامه يجعل القيمة الحاضرة للتدفق النقدي تساوي صفرا . ويعني العائد قدرة رأس المال المستثمر في مشروع لتربية الاغنام مثلا على احداث التدفقات الداخلية خلال العمر الزمني للمشروع (٢٠ ـ ٢٥ سنة) . وبمعنى اخر فان معدل العائد الداخلي انما يقيس الكفاية الحدية لراس المال المستثمر في المشروع . وتبين المعادلة الرياضية الاتية اسلوب حساب معدل العائد الداخلي :

$$\sum_{1}^{n} \frac{G_n}{1(1+r)^n} = \sum_{1}^{n} \frac{R_n}{1(1+r)^n}$$

حيث (C_n) قيمة الانفاق الاستثماري في السنة (n) و (R_n) العائد الاستثماري في السنة (n) بينما (n) تساوي العمر الاقتصادي للمشروع ثم (r) سعر الخصم .

ويمثل هذا المعيار الاقتصادي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحاضرة للعائد مساوية القيمة الحاضرة للتكاليف الاستثمارية والانتاجية للمشروع خلال عمره الاقتصادي . وبمعنى اخر أن التفسير الاقتصادي لمعدل العائد الداخلي هو القدرة الكسبية للمشروع او هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يمكن للمشروع ان يحققها لرأس المال المستثمر فيه . وتعد المشاريع الزراعية التي تحقق معدل عائد داخلي يزيد عن سعر الخصم الاجتماعي السائد مشاريع جيدة من الناحية الاقتصادية .

٤ ـ فترة الاسترداد : يعبر هذا المؤشر عن المدى الزمني الذي يمكن من خلاله للعائد الصافي او التدفق النقدي ان يغطي التكاليف الاستثمارية . وفي ضوء ذلك تصبح افضلية المشاريع الزراعية في مقدرتها على استرداد الانفاق الاستثماري في أقصر فترة زمنية من عمر المشروع . وتتعدد الاساليب التي يمكن استخدامها في تقدير هذه الفترة الزمنية وتعد المعادلة الاتية من الاساليب المبسطة في حالة الرغبة في الحصول على رقم تقريبي للفترة المذكورة .

$$TL = \frac{I}{NP + D}$$

حيث (TL) فترة استرداد رأس المال و (I) حجم الاستثمار بينما (Np) صافي الربح ثم (D) الاندثار .

وتعطي المعادلة السابقة قيمة تعبر عن الفترة الزمنية مقدرة بالسنوات عن قدرة المشروع لاسترداد رأس المال المستثمر فيه . الا ان هناك اسلوبا اخر لتحديد فترة استرداد رأس المال تنطوي على طرح الايرادات التي يتم الحصول عليها في سنة ما من التكاليف الاجمالية التي يتم انفاقها في السنة السابقة لها ، ثم تجمع حواصل الطرح من بداية الفترة الزمنية للمشروع . حتى تأخذ هذه القيم اشارة موجبة ، مايعني ان رأس المال قد تم تسديده بكامله ، وفي حالة الرغبة في معرفة مقدار التراكم الراسمالي الذي يتوقع ان يحققه المشروع في نهاية عمره الانتاجي يستمر في عملية الاضافة السنوية للتدفق النقدي سنة بعد اخرى حتى نهاية عمر المشروع ، ونحصل بذلك على قيمة التراكم الراسمالي للمشروع . كما ان هناك معايير ومؤشرات اقتصادية اخرى عديدة تعد مكملة للمعايير المذكورة سابقاً ، وفيما يأتي أهم هذه المعايير .

أ ـ اجمالي القيمة المضافة : القيمة المضافة الاجمالية للمشاريع الزراعية وهي الفرق بين اجمالي عوائد المشروع وتكاليفه الوسيطة . وبمعنى اخر أن القيمة المضافة الاجمالية تعبر عن الفرق بين قيمة وسائل الانتاج خارج المشروع وقيمة الناتج النهائي للمشروع . اى ان القيمة المضافة الاجمالية تتكون من خلال استخدام الموارد الانتاجية الداخلية للمشروع .

ب ـ صافي القيمة الحاضرة : يعبر صافي القيمة المضافة عن اجمالي القيمة المضافة مطروحا منها الاندثارات ، ويشمل استهلاك رأس المال المستخدم سواء أكان منشات كالحضائر والمخازن او معدات اليه كبيوت الدواجن الالية وغيرها .

جـ ـ صافي الدخل : يعرف صافي الدخل للمشروع الزراعي بانه اجمالي العائد من المشروع مطروح منه التكاليف الجارية كقيمة العلف المركز والادوية البيطرية وقيمة المياه والكهرباء لتشغيل المشروع .

د ـ الربح الاقتصادي : يمثل الربح الأقتصادي للمشروع الزراعي صافي الدخل مطروحاً منه التكاليف الثابتة التي تتمثل في قيمة الاندثارات بصورة أساسية ، فضلاً عن الفائدة على رأس المال المستثمر . وبذلك فانه يعبر عن الجزء الذي يبقى من اجمالي دخل المشروع بعد دفع أنصبة العناصر الأنتاجية في المشروع نظير استخدامها .

ومما يلاحظ من المعايير المشار اليها في تخطيط الاستثمار الزراعي تأخذ المفاهيم الاقتصادية مؤشرات لاختيار المشاريع الزراعية . الا ان هناك بعض المؤشرات الاجتماعية تعد ذات اهمية بالغة ، اذ قد تبين من الدراسة الاقتصادية لاحد مشاريع الانتاج الحيواني (مشروع انتاج دجاج اللحم والبيض) بانه لا يحقق منافع اقتصادية مميزة موازنة بمشاريع زراعية اخرى ، الا ان ضرورات الامن الغذائي القومي وتاثيرها على ميزان المدفوعات يقتضي اقامة مشروعات لانتاج دجاج اللحم والبيض لما يعطيه من منافع اجتماعية تعتبر من ضرورات الامن الغذائي . ولذا فانه عند اختيار المشروعات الزراعية ضمن برامج التنمية لاغراض تحقيق اهداف السياسة الزراعية ، يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار المفاهيم الاقتصادية بجانب المؤشرات الاجتماعية .

٤ ـ ٢ ـ ٣ : سياسة الاستثمار في القطاع الزراعي العراقي :

ومن دراسة السياسة الزراعية الاستثمارية في خطط التنمية القومية خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٧٣ يتبين انها لم تأخذ نموا متزايداً سواء في قيمتها المطلقة أم اهميتها النسبية ، فقد تباينت بصورة كبيرة المبالغ المخصصة للاستثمارات الزراعية في اطار الخطط الاقتصادية القومية خلال هذه الفترة في حين اخذت التخصيصات الاستثمارية الزراعية بالزيادة خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٣) . فبعد ان كانت التخصيصات الاستثمارية الزراعية (٦٥) مليون دينار عام ١٩٧٣ زادت الى (١٩٠) مليون دينار عام ١٩٧٤ والى (٣٨٩) مليون دينار عام ١٩٧٧ والى (٥٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٨ والى (٧٦٨,٤) مليون دينار عام ١٩٨٢ وعلى الرغم من هذه الزيادات في

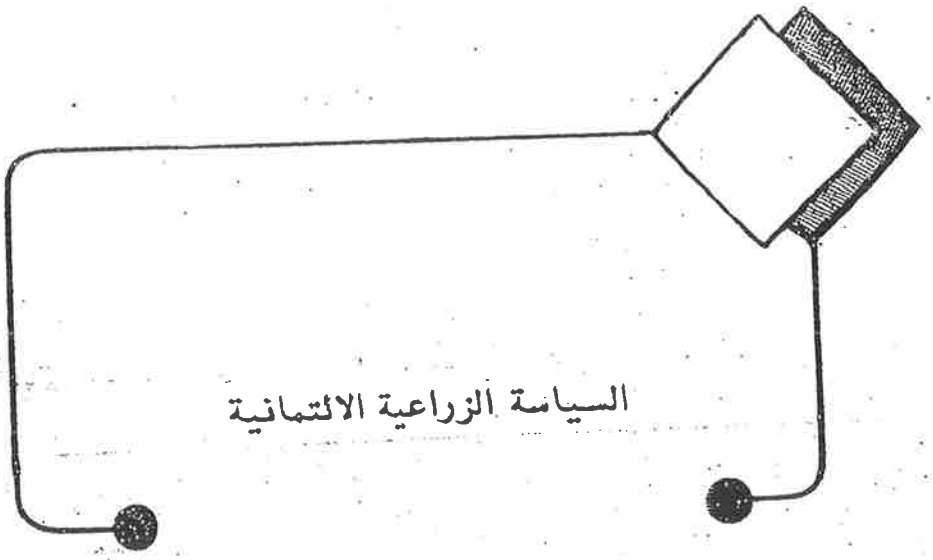

السياسة الزراعية الائتمانية

٤ - ٢ - ١ مفاهيم رئيسة :

يقصد بالائتمان الزراعي وسائل تمكين المنتجين الزراعيين من الحصول على القروض التي يحتاجونها سواء أكانت بهدف سد الاحتياجات الاستهلاكية ام الانتاجية(٢٨) وتزداد الحاجة الى الائتمان الزراعي مع تطور الفن الانتاجي الزراعي . فهو بذلك احدى الوسائل المهمة جداً في خلق عملية التنمية الزراعية التي تتطلب توازناً في الموارد الاقتصادية وتوازناً بين المورد الرأسمالي والمورد الارضي والمورد البشري . وتعد الدول النامية بحاجة كبيرة الى مثل هذا التوازن حيث انها تعاني من اختلالات موردية كبيرة .

ان ظروف الزراعة التقليدية التي يكون فيها الانتاج صغيراً غالباً ما تكون الحاجة الى الائتمان لغرض سد العجز في دخل الفلاح لمجابهة ضروراته الاستهلاكية . ونادراً ما تكون الحاجة الى الائتمان لاغراض الانتاج الزراعي ، في حين تكون الحاجة الى الائتمان الزراعي في ظروف الزراعة النامية للاهداف الانتاجية . حيث يحتاج المنتج الزراعي الى توفير مستلزمات الانتاج الحديثة من مكننة واسمدة ومعدات وسائل الري وحفر الآبار وشراء الحيوانات المنتجة وانشاء حقول الدواجن وما الى ذلك .

---

(٢٨) سالم توفيق النجفي (دكتور) ، اسماعيل عبيد حمادي (دكتور) ، مصدر سابق .

ويمكن تمييز ثلاثة انواع من القروض حسب فترة اجالها الممنوحة الى المنتج الزراعي : —

١) قروض قصيرة الاجل : يكون وزنها بين سنة واحدة الى سنتين . وهذه القروض عادة موجهة للاغراض الانتاجية الموجه لاقتناء مستلزمات الانتاج الحديثة من بذور محسنة . واسمدة ومبيدات وادوات الحقل اليدوية لمكافحة الآفات الزراعية والقيام بعمليات الحراثة والبذار والتسويق . وينتظر من هذه القروض ان تسترد مع نهاية موسم الانتاج . وتتولى هذا النوع من الاقراض مؤسسات ارشادية او صناعية او تسويقية او مصارف زراعية . فالمؤسسات الارشادية تمنح القروض بشرط التوجيه في استخدام القرض لزراعة محصول معين او استخدام مدخلات معينة . ان هذا النوع من القروض يهدف الى نشر زراعة محصول معين او نشر استخدام مدخلات معينة . او قد تكون مؤسسات صناعية معينة يمنح قروض من اجل محصول زراعي معين كالقطن او البنجر السكري . وتقوم هذه الجهة بشراء الحاصل باسعار يتفق عليها . ويمكن ان تقوم مؤسسة تسويقية كمؤسسات تسويق الفاكهة والخضراوات او تسويق المنتجات الحيوانية بمنح القروض حيث تعطي هذه المؤسسات ضمانة بشراء الحاصل باسعار معينة بعيداً عن تذبذبات الاسعار .

٢) قروض متوسط الاجل : تكون مدتها بين ثلاث الى خمس سنوات . وتقدم عادة لتمكين الفلاحين من شراء الاصول الثابتة كالمكائن والمعدات اللازمة للحراثة والحصاد والحيوانات المنتجة ومضخات الري واقامة حقول الدواجن وما الى ذلك . او تتولى الاشراف على هذا النوع من الاقراض مصارف زراعية تقوم بمنح هذه القروض وفق ضمانات وتعمل على استرداد مبالغ القروض في اوقاتها المحددة إذ ان هدف هذه المؤسسات الاقراضية هو تعظيم الانتاج الزراعي وزيادة مستوى دخول الفلاحين وليس تحقيق الارباح .

٣) قروض طويلة الاجل : تكون مدتها اكثر من خمس سنوات . وتقدم هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي يحتاجها المنتجون الزراعيون للحصول على اصول ثابتة لا تعطي عوائدها الا في الاجل الطويل . وتمتاز هذه القروض عادة بضخامة مبالغها قياسا الى القروض القصيرة الاجل ومتوسطة الاجل . وتشمل هذه القروض عمليات شراء الاراضي وانشاء البساتين استصلاح الاراضي وبناء محطات كبيرة لتربية الحيوانات . وتتولى الاشراف على هذا النوع من التمويل مصارف زراعية او

مصارف زراعية تعاونية تمنح القروض وفق اسعار فائدة تتناسب مع طبيعة الاغراض التي تستخدم من اجلها القروض وحسب سياسة الدولة الزراعية .

ان نجاح النشاط الائتماني يتطلب ان تتضمن سياسة الائتمان الاعتبارات الآتية :(٣٩)

- ارتباط القروض بالخطة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية .
- الاشراف والتوجيه والرقابة على الائتمان لضمان حسن استخدام القروض والحصول على افضل النتائج من استخدامه .
- مراعاة الظروف الخاصة بالانتاج الزراعي وبخاصة العوامل التي لا يمكن التحكم فيها مما يستلزم تنظيم مواعيد الاستحقاق واعطاء فترة سماح عند وجود مثل هذه العوامل .
- ضرورة ارتباط سعر الفائدة بنوع النشاط المراد تحويله . وان يكون سعر الفائدة متفاوتاً بين منطقة واخرى وفقاً لتكاليف الانتاج .
- دراسة المشاريع المقترح تمويلها من ناحية جدواها الفنية والاقتصادية ثم تقرير قبولها او رفضها .

كما يعد الائتمان الزراعي الموجه ذا اهمية وضرورة في تنفيذ التخطيط الزراعي او المزرعي ويعطي النتائج المستهدفة من السياسة الائتمانية الزراعية .

٤ ـ ٣ ـ ٢ : الملامح التاريخية والراهنة للسياسة التمويلية والاقراضية الزراعية :

لقد عانى العراق من مشكلة ندرة رأس المال في فترة الثلاثينات ، مما تطلب تدخل الدولة في ايجاد موسسة ائتمانية تخلص المواطنين من المرابين المستغلين . حيث اقدمت الدولة على تاسيس المصرف الزراعي الصناعي عام ١٩٣٥ براسمال قدره (١٥٠) الف دينار كان المدفوع منه فعلاً (١٠٠) الف دينار . وفي عام ١٩٣٦ باشر المصرف بنشاطه في خدمة القطاعين الزراعي والصناعي مع خدمة بعض الانشطة

(٣٩) جامع مصطفى جامع (دكتور) . التعاونيات والائتمان ودورهما في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية . مجلة الاقتصاد والادارة العدد (١٨) ، ١٩٧٨ .

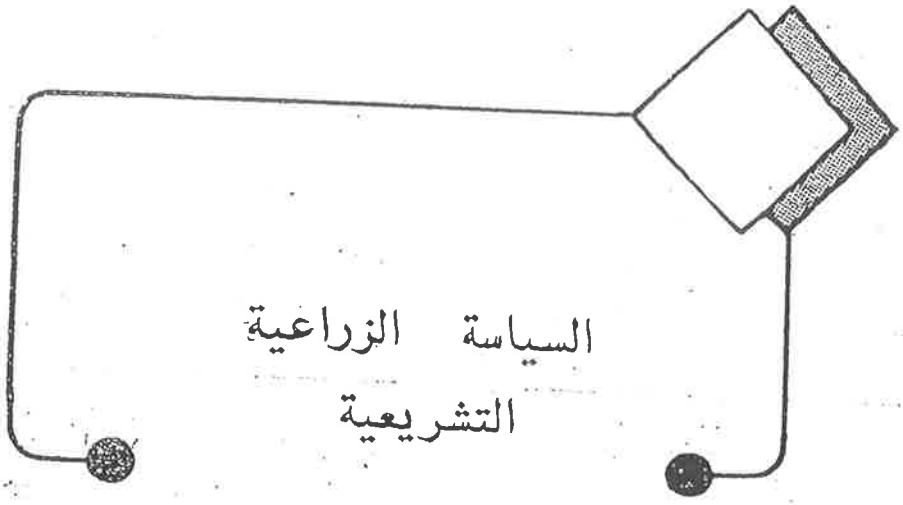

السياسة الزراعية التشريعية

تعد القوانين والتشريعات من الادوات الاساسية في السياسة الزراعية . حيث ان طبيعة هذه التشريعات ومدى الجدية في تنفيذها لها دور كبير في تحقيق معدلات متزايدة في النمو الاقتصادي .

وقد اتسم القطاع الزراعي العراقي بعمق العلاقات الاقطاعية في فترة الخمسينات وتشابك العلاقات الحيازية وعدم وضوحها . وقد جاء ذلك نتيجة تعقيد وعدم استقرار نظم استخدام الاراضي الزراعية خلال فترة الحكم العثماني . وزاد ذلك التعقيد تلك الاجراءات التي اتخذت خلال فترة الانتداب البريطاني وارضاء العشائر ذات التاثير في اتجاهات الرأي العام باعطائهم اقطاعات تستخدم باللازمة ولم توضع بالعديد من الاراضي الزراعية في صورتها التشريعية التي تمكن من تصنيف الاراضي الزراعية واتخاذ قرارات في طبيعة استخدامها انذاك . وفي فترة الحكم الوطني في فترة الخمسينات حاول بعض الخبراء تصنيف الاراضي الزراعية . وعلى الرغم من الجهود التي بذلوها الى ان حدود التصنيف كان يصعب الوصول اليها تحت الظروف القائمة انذاك .

~~وقد جاء قانون الاصلاح الزراعي المرقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨(١) لمعالجة تلك~~ العلاقات الاقطاعية والقضاء عليها . الا ان المتناقضات والمعوقات التي رافقته حالت

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر الملحق .

دون تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للقانون . مما ترتب عليه العديد من الاختناقات لتحقيق برامج تنموية زراعية فاعلة ، وقد ادى ذلك كله الى احداث تغييرات جدية في القطاع الزراعي [illegible] ١٩٦٨ . وذلك بتشريع قانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ . كما اولت الدولة اهتماما متزايداً لتطبيق القانون المذكور . فتم تشكيل « المجلس الزراعي الاعلى » بموجب القانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٧٠ لتوجيه والاشراف على السياسة الزراعية العراقية . وقد كان للمجلس دور قيادي في ارساء الاسس والقواعد التشريعية في المسيرة التنموية للقطاع الزراعي والتي اثرت تلك التشريعات في تسهيل تنفيذ احكام قانون الاصلاح الزراعي المذكور . كما [illegible] بعد الغاء المجلس الزراعي الاعلى اهتماما متزايدا بتنمية القطاع الزراعي سواء من خلال التوجيهات او اقامة مشاريع البنى الاساسية والمشاريع الزراعية الرئيسة .

وقد تضمن قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ حدوداً عليا للاستخدام المزرعي لا يتجاوز ١٠٠٠ دونم في الاراضي الاروائية و ٢٠٠٠ دونم في الاراضي الديمية . وحددت فترة زمنية لاتتجاوز الخمس سنوات على اصدار قانون للاستيلاء على ما يزيد على الحد الاعلى المشار اليه . كما تضمن القانون حق التعويض عن الاراضي المستولى عليها ببدل المثل وفق تعليمات خاصة بذلك . ويؤدي التعويض بسندات توزيع الاراضي المستولى عليها على الفلاحين بمساحات تتراوح بين (٣٠ ــ ٦٠) دونما في الاراضي الاروائية وبين (٢٠ ــ ١٢٠) دونما في الاراضي الديمية وذلك تبع لجودة الارض الزراعية . وان يتم التوزيع في السنوات الخمس التالية لصدور القانون . وقد تضمن قانون (٣٠) لسنة ١٩٥٨(١) ثلاثين مادة تنظم هذه المسالة سواء من حيث الاستيلاء او التعويض او التوزيع .

ويلاحظ من القانون المذكور انه لم يأخذ بالمعايير الاقتصادية في توزيع الاراضي الزراعية . وبخاصة في ذلك الجانب المتعلق بالاراضي الاروائية والديمية . وانه اقر مبدأ التعويض عن الاراضي الزراعية ، مما يعني ذلك انه ابقى على التأثير العادي للاقطاع . كما اتسمت عمليات الاستيلاء والتوزيع بالبطء بحيث انتهت السنوات الخمس التي حددها القانون للانتهاء من تلك العمليات . الا ان جزءا كبيرا من الاراضي بقيت تحت سيطرة الاقطاع او الرأسمالية الزراعية التي ظهرت مع الاختناقات التي رافقت تطبيق القانون . وعلى الرغم من ان القانون جاء لتنظيم عمليات التنمية الزراعية ، فانه لم يكن موفقا على صعيد التشريع او التنفيذ لتحقيق

---

(١) انظر الملحق

اهداف محسوسة في النمو الاقتصادي الزراعي او تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف العراقي .

وقد شرع قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠(١) ، وجاء لتصحيح الانحراف الذي احدثه قانون رقم (٣٠) في القطاع الزراعي . ويعد قانون رقم (١١٧) من القوانين التي وضعت الاسس التشريعية للتنمية الاقتصادية الزراعية وارساء اسس العدالة الاجتماعية بالريف . وبعد ذلك تطبيقا للتوجه الاشتراكي في القطر العراقي ، وقد اشتمل على اثنتين وخمسين مادة . ابرزها المادة الثانية التي تحدد بموجبها حدود الملكية الزراعية والتي تضمنت اربعة حدود في الزراعة الديمية واحد عشر حدا في الزراعة الاروائية وذلك في ضوء طبيعة الارواء والمحصول المزروع وجودة الارض . وان يستولي على مايزيد على ذلك ، وتضمن الباب الثاني مواد عملية التوزيع التي تراوحت بين (١٠٠ ــ ٢٠٠) دونما في الاراضي الديمية وفقا لخصوبتها ، في حين تراحت الاراضي الموزعة في المساحات المروية بين (٦٠ ــ ٤) دونمات وفقا لطبيعة المحصول الموزع واسلوب الارواء . كما حدد القانون الشروط التي يجب ان تتوفر بالمزارع الذي توزع عليه الارض المستولى عليها ، والزم المزارع الموزعة عليه الارض باستخدامها وعدم نقل ملكيتها وعدم الاخلال بأي التزام جوهري يحدده القانون ، وقد تضمن الباب الثالث العلاقات الزراعية وتنظيمها وتحديد حقوق المزارع وواجباته في الانماط المزرعية المختلفة ، اما الباب الرابع فقد اختص بالجمعيات التعاونية الزراعية ، متضمنا اسلوب تشكيلها واداراتها واختصاصاتها . بينما تضمن الباب الخامس مواد متفرقة تنظم العمل بقانون الاصلاح الزراعي المذكور وقد استهدف قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ تحقيق العدالة الاجتماعية بين جموع الفلاحين باعادة توزيع الاراضي الزراعية وفقا للمعايير الاقتصادية ، في مقدمتها خصوبة الارض ونوع المحصول الذي يزرع فيها ومقدار الدخل الذي شغله . كما ان تنفيذ القانون كان اكثر كفاءة من مثيله رقم (٣٠) . وحقق نتائج باهرة في هذا المضمار ، وادى الى تغير التركيب الحيازي لصالح الحيازات الصغيرة ، والغى تلك الكبيرة التي اتسمت بالاقطاع الزراعي ، وعالج التفتت الحيازي من خلال اقراراه للتعاونيات الزراعية التي استهدفت التجميع الحيازي للافادة من مميزات الانتاج الكبير في الزراعة العراقية .

---

(١) انظر الملحق .

وقد استكملت الدولة القانون المذكور بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥ لتنظيم الملكية الزراعية في منطقة الحكم الذاتي ، حددت بموجبه حجم الحيازات الزراعية المملوكة والموزعة ، وتراوحت بين (٣٠٠ ـ ٥٠٠) دونم في الاراضي الديمية وبين (٤٠ ـ ١٢٠) دونماً في الاراضي المروية وفقا لطبيعة المحصول المزروع وطريقة الارواء ، وقد تضمن القانون المذكور اربع عشرة مادة لتنظيم العمل الزراعي بموجبها ، وقد استهدفت تنظيم استخدام الاراضي الزراعية في منطقة الحكم الذاتي من حيث التركيب الحيازي كما انه يعد امتدادا لقانون (١١٧) لعام ١٩٧٠ .

وفي اطار الاهتمام المتزيد للدولة في تنمية القطاع الزراعي ، فقد صدر العديد من التشريعات والتعليمات اللاحقة لتطبيق السياسة الزراعية التي استهدفتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعظيم الناتج الزراعي القومي ، وفي مقدمة تلك التشريعات القانون المرقم (١١٢) لسنة ١٩٨٣ حول صيانة شبكات الري والبزل وحماية الاراضي المستحصلة ، والذي تضمن تحديد مسؤوليات والتزامات المنتفعين منها ، من المزارعين والفلاحين وذلك لتأمين تشغيلها وفقا لتصاميمها وادارة الاراضي المستحصلة بانتاجيتها ، وقد تضمن القانون ستة فصول واثنتين وعشرون مادة لهذا الغرض ، وقد اعقبه تعديل تحت رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٦ مستهدفا تشجيع المزارعين على متابعة المحافظة على شبكات الري والبزل والاراضي المستصلحة والمحافظة على مياه الري واستخدامها استخداما رشيدا .

كما شرع القانون المرقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ لايجار الاراضي الخاصة بالاصلاح الزراعي الى الشركات الزراعية والافراد ، وقد استهدف هذا القانون اسلوبا متطورا في الادارة المزرعية من خلال الشركات الزراعية التي تمتلك ممكنات استثمارية في المجال الزراعي ، بخاصة وان هنالك ازاضي زراعية غير مستغلة وتزيد عن حاجة المزارعين وبعد ترك زراعتها ضياعا في استخدام الموارد الاقتصادية ، وفقا للاسلوب القانوني بأن استخدام تلك الاراضي من قبل الشركات او الافراد وفقا للاسلوب العلمي في مجال الانتاج الزراعي مستهدفا تعظيم الناتج الزراعي من تلك الانماط المزرعية .

ومن القوانين الرئيسة المشار اليها سابقا والتعليمات الصادرة في تنظيم استخدام الموارد الاقتصادية بصورة عامة يتضح ان السياسة التشريعية للدولة في القطاع الزراعي ، قد استهدفت بصورة اساسية هدفين رئيسين ، اولهما اعادة التركيب الحيازي بحيث يحقق العدالة الاجتماعية ، وثانيهما تنظيم استخدام الموارد

الاقتصادية الزراعية بحيث يتحقق من خلالها تعظيم الناتج الزراعي القومي ثم تحقيق الرخاء الاقتصادي للافراد ، وقد سعت السياسة التشريعية بصورة او بأخرى الى تحقيق الهدفين في القطاع الزراعي العراقي . كما يلاحظ ان التشريعات في اتجاهاتها الاساسية تسعى الى تنظيم العلاقات الانتاجية في القطاع الزراعي وتؤدي الى خلق الظروف الموضوعية للانتقال من مجتمع متخلف ورث تركة ثقيلة من العلاقات الاقطاعية ، الى مجتمع تتحقق فيه علاقات انتاجية جديدة لاتعوق تقدم الفرد الحضاري والانساني ، وتحفزه للارتقاء بالكفاءة الانتاجية في الاداء ، بخاصة وان الاستثمارات العامة استهدفت مشاريع البنى الارتكازية كمشاريع تنظيم الري واستصلاح الاراضي وكهربة الريف واقامة المشاريع الانتاجية الكبيرة ، التي تتسم غالبا بكثافة رأس المال التي يعرف عنها الافراد نشاطاتهم الانتاجية ، وبذلك فأن التجربة العراقية في مجال السياسة الزراعية استهدفت اسلوبا خاصا معتمدا الشروط الموضوعية للانتقال الى البناء الاشتراكي في الريف ، ويسعى ذلك الاسلوب الى تعظيم الناتج الزراعي على المستوى الكلي وتحقيق رفاهية الافراد على المستوى الجزئي ، ويعد هذا النموذج اسلوبا لتوسيع قاعدة القطاع الزراعي وتطوره بالشكل الذي يصبح فيه قطاعا اقتصاديا رائدا ، يسعى الى تحقيق قدر كبير من الامن الغذائي لتأمين الاحتياجات الآنية والمستقبلية من ناحية ، وتكوين الفائض الزراعي المطلوب من اجل تحقيق رفاهية افراد المجتمع من ناحية اخرى .

وقد ادى تطبيق التشريعات الزراعية الى تغييرات جذرية في مجال الانتاج والعلاقات الانتاجية ، واعطت الاولوية لتطوير الانتاج الزراعي والخدمات الزراعية ، وترتب عليه سيادة انماط من العلاقات الاقتصادية الاشتراكية على مستوى المساحة المزروعة وعلى مستوى تنظيم حجم الحيازة الزراعية واستغلالها . واكدت تلك السياسة ان لاتكون حجم الحيازة والانماط المزرعية قيدا على تطور الانتاج الزراعي ، بقدر ما يفد بناء التشريعي الزراعي حافزا لنمو الانتاج وتطوير العلاقات الانتاجية كأسلوب في بناء المجتمع الريفي المتقدم .

وقد تضمن الكتاب ملحقاً بالتشريعات الزراعية الرئيسة التي حددت المسارات الاساسية للقطاع الزراعي خلال العشرون سنة الماضية (١٩٦٩ ـ ١٩٨٩) ويمكن اعتبارها الادوات الرئيسة لتخطيط السياسة الزراعية كما ان هناك بعض التعديلات اجريت عليها كما ان هناك اضافات لها .

مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد
الضاد 2

للطباعة والاستنساخ

استنساخ عادي- ملون * طباعة * تنضيد بحوث
طباعة وتجليد رسائل الدراسات العليا
ترجمة * سبايرول
صور فورية * هدايا *
اكسسريز * فضة

محاضرات: سماسة زراعية

القسم: الاقتصاد

المرحلة: الثالثة / كورس ثاني

المصادر:
1.
2.
3.

- نتعهد بتقديم المناهج الدراسية المعتمدة من قبل الاساتذة وبالوقت المناسب.
- المكتب غير مسؤول عن أي ملزمة لا تحمل ختم المكتب.

2018 - 2017

مكتبة الضاد

نظرية السعر ومشاكل المزارعين

يتعرض انتاج الكثير من السلع الزراعية في انحاء العالم لتغيرات كبيرة جدا في بعض السنوات وذلك نتيجة لعوامل خارجة عن ارادة المزارعين وتخطيطهم ، ومن هذه العوامل ما يؤدي الى زيادة كميات المحاصيل بشكل غير متوقع (مثل الظروف المناخية الجيدة والملائمة). وهناك عوامل تؤدي الى عجز كبير وغير متوقع في كميات المحاصيل (نقص الامطار والامراض والفيضانات)، وعليه نجد ان المزارعين لديهم في بعض السنوات كميات كبيرة وجيدة من المحاصيل تفوق توقعاتهم او تخطيطهم ، وفي سنوات اخرى كميات ضئيلة من المحاصيل على عكس ارادتهم. وفيما يأتي توضيح لهذه التغيرات غير المتوقعة على اسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين باستخدام نظرية السعر.

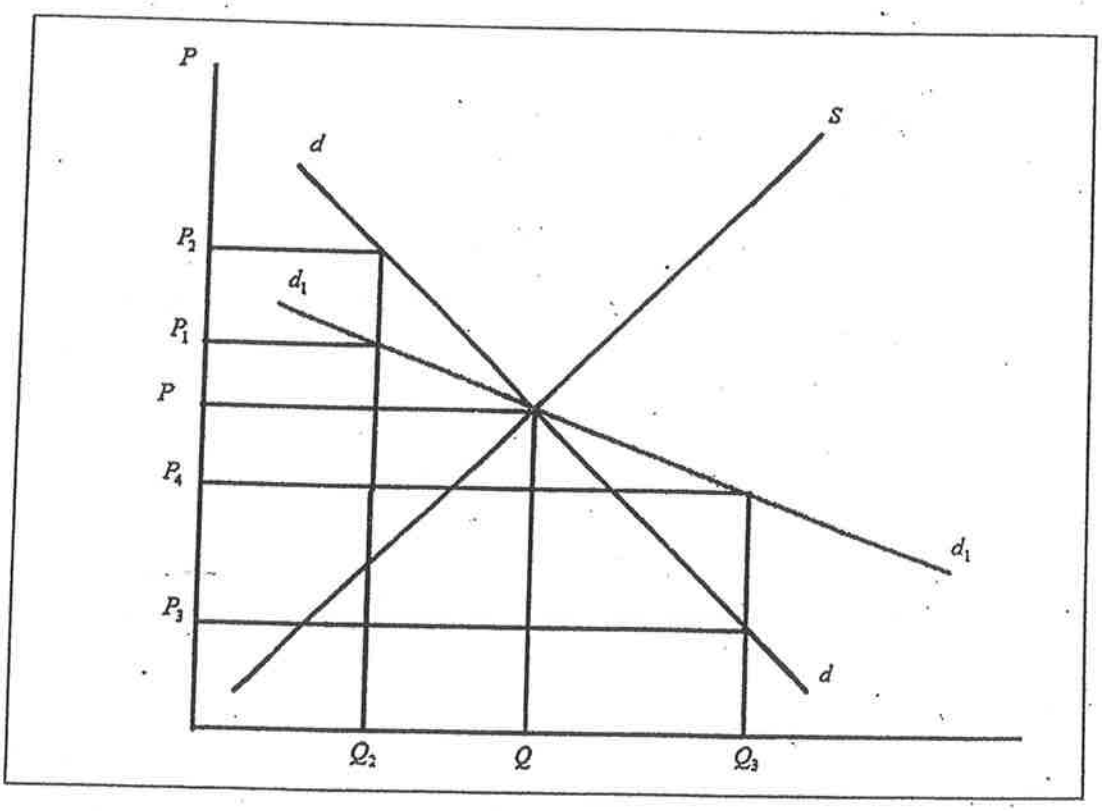

في الشكل البياني اعلاه يبين العلاقة بين الكميات المنتجة والمعروضة للبيع عند الاسعار المختلفة وذلك تبعا لرغبة المزارعين ، فاذا حدثت تغيرات غير مقصودة في المحاصيل الزراعية فان الكميات المعروضة للبيع عند الاسعار المختلفة ستختلف عن الكميات التي يرغب فيها المزارعون والتي يوضحها منحنى العرض.

فاذا كان السعر السائد في السوق هو p فان الكمية التي يعرضها المزارعون هي Q وهي مساوية للكمية المطلوبة (سعر وكمية التوازن)، فاذا حدثت تغيرات

عشوائية فان الكمية الفعلية التي ستعرض للبيع عند السعر P يمكن ان تكون اكبر او اقل من Q. تم رسم منحنيين للطلب هما d و d_1 ويلاحظ من الرسم ان d قليل المرونة نسبيا وان d_1 كبير المرونة نسبيا وذلك خلال المدى Q_2و Q_3، وان الغرض من رسم المنحنيين d و d_1 هو اختبار تأثير التغيرات غير المقصودة في كمية العرض في الحالتين.

لنبدأ الان من السعر التوازني P والكمية التوازنية Q ، ثم نفترض نقص المنتجة والمعروضة للبيع الى Q_2 ، وتبعا لمنحنى الطلب القليل المرونة d فان السعر سيرتفع الى P_2 عندما يصبح العرض Q_2. اما اذا كان الطلب السائد كبير المرونة نسبيا مثل d_1 فان السعر سوف يرتفع الى P_1 (اقل من P_2) عند الكمية Q_2. ويلاحظ في كلتا الحالين ان الكمية المطلوبة تنكمش الى النقطة التي تصبح فيها مساوية للكمية المعروضة. ومن الناحية الاخرى اذا كانت الظروف ملائمة بصفة استثنائية فان كمية المحاصيل المنتجة سوف تصبح اكبر من الكميات التي خطط لها المزارعون. فاذا فرضنا ان الكمية المعروضة زادت الى Q_3 فان السعر سوف ينخفض الى P_3 في حالة المنحنى d ولكن ينخفض الى P_4 (وهو اكبر من P_3) في حالة d_1. وفي كلتا الحالين يلاحظ ان انخفاض السعر يؤدي الى تمدد الكمية المطلوبة الى النقطة التي يتم فيها استيعاب الكمية المعروضة التي زادت ، ومما سبق نصل الى الاتي:-

1- ان التقلبات غير المقيدة في الكميات المنتجة لدى المزارعين تتسبب في تغيرات سعرية في اتجاه مضاد لتغير الكميات ، فكلما تحسنت احوال المحاصيل كلما انخفضت اسعارها في السوق.
2- بافتراض قدر معين من النقص او الزيادة في الناتج فان الارتفاع او الانخفاض التابع في السعر سوف يكون اكبر كلما كانت مرونة الطلب اقل.

اثر هذه التغيرات على الايرادات المتحققة للمزارعين من بيع محاصيلهم

- اذا كانت مرونة الطلب على السلعة الزراعية اكبر من الواحد فان انخفاض السعر (بسبب زيادة كمية المحصول) سوف يؤدي الى زيادة ايراداتهم.
- والعكس صحيح بمعنى ان سوء الاحوال الجوية الذي يؤدي الى نقص كميات المحاصيل وارتفاع الاسعار سوف يؤدي الى نقص ايرادات المزارعين اذا كانت مرونة الطلب على السلعة اكبر من الواحد.
- اما في حالة السلع الزراعية التي يتميز الطلب عليها بانه منخفض المرونة (المرونة اقل من واحد) فان تحسن الاحوال الزراعية وزيادة كمية المحاصيل يؤدي الى انخفاض ايرادات المزارعين وذلك لان زيادة كمية المحاصيل (مع ثبات العوامل الاخرى) يؤدي الى انخفاض السعر وتتحدد الكمية المطلوبة بنسبة اقل من نسبة انخفاض السعر فتصبح الايرادات اقل مما كانت عليه قبل حدوث هذه التغيرات.
- والعكس صحيح بمعنى ان ايرادات المزارعين سوف ترتفع مع ارتفاع السعر بسبب سوء الاحوال الزراعية ونقص كميات المحاصيل طالما ان درجة مرونة الطلب اقل من الواحد.

الخلاصة: ان ايرادات المزارعين سوف تتغير طرديا مع كمية المحاصيل اذا كانت مرونة الطلب اكبر من الواحد ، وان الايرادات سوف تتغير عكسيا مع كمية المحاصيل اذا كانت مرونة الطلب اقل من الواحد.

في حالة المرونة اكبر من واحد (طلب مرن)

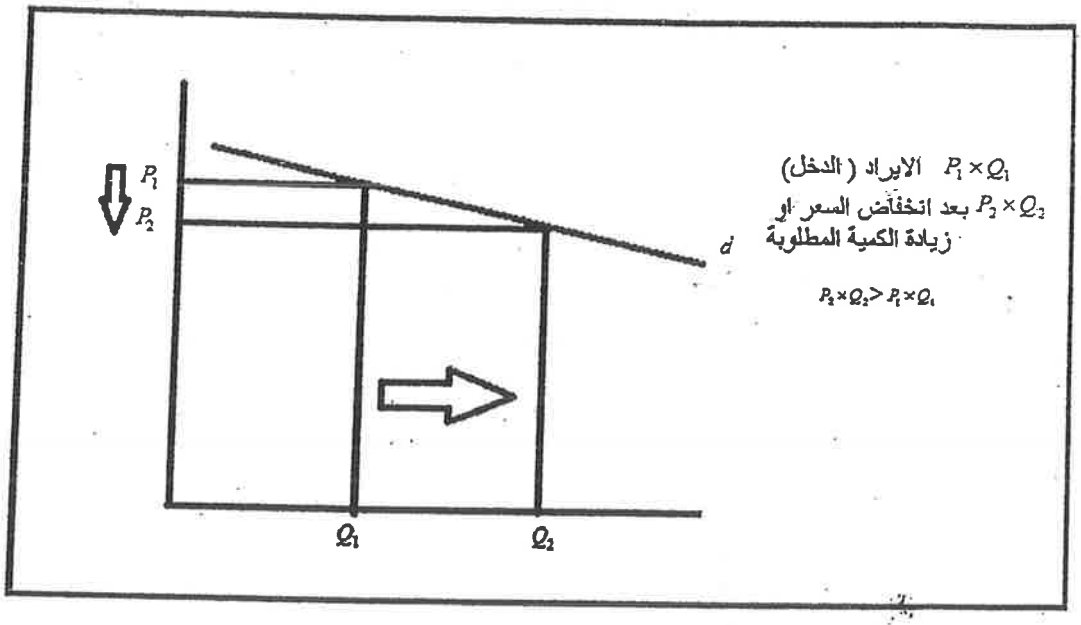

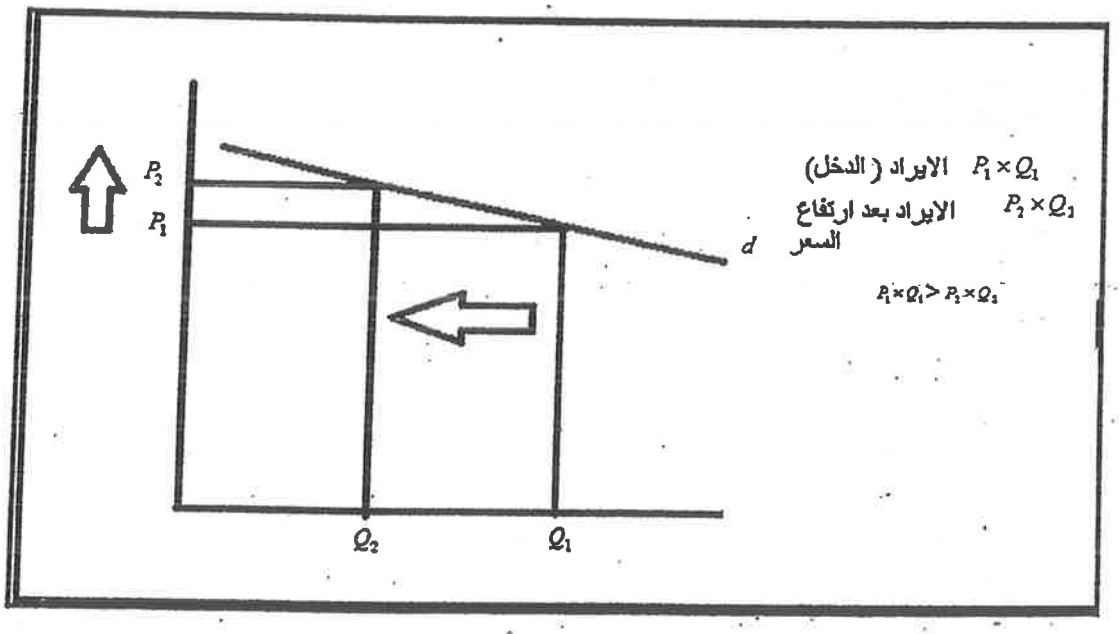

في حالة المرونة اقل من واحد (طلب غير مرن)

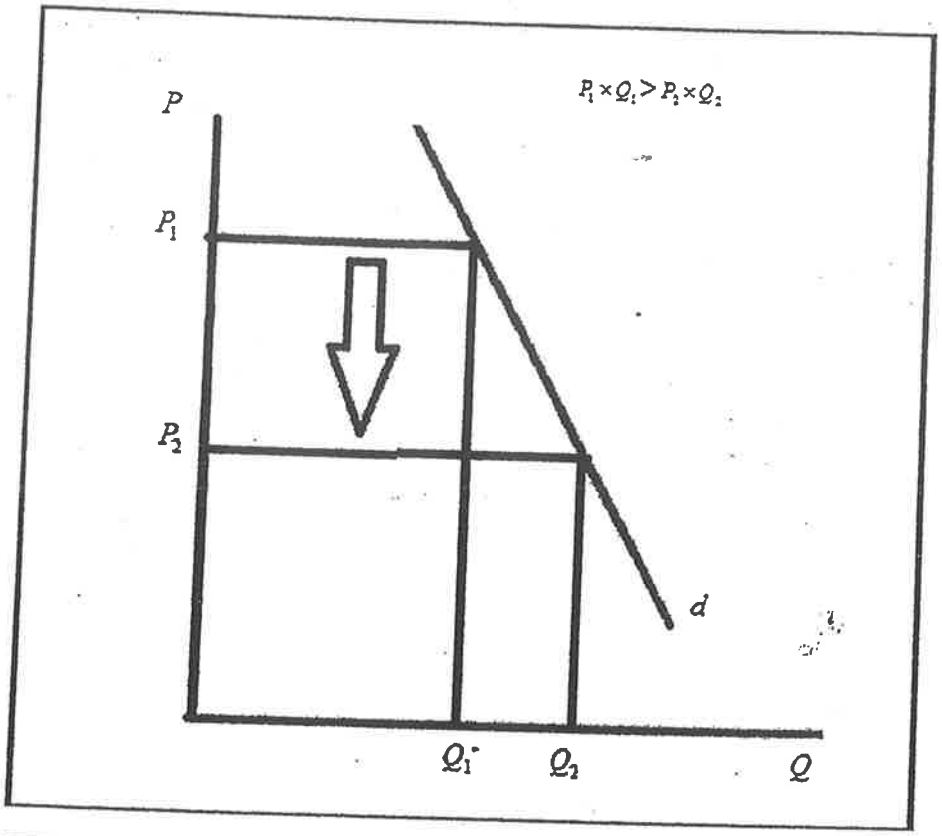

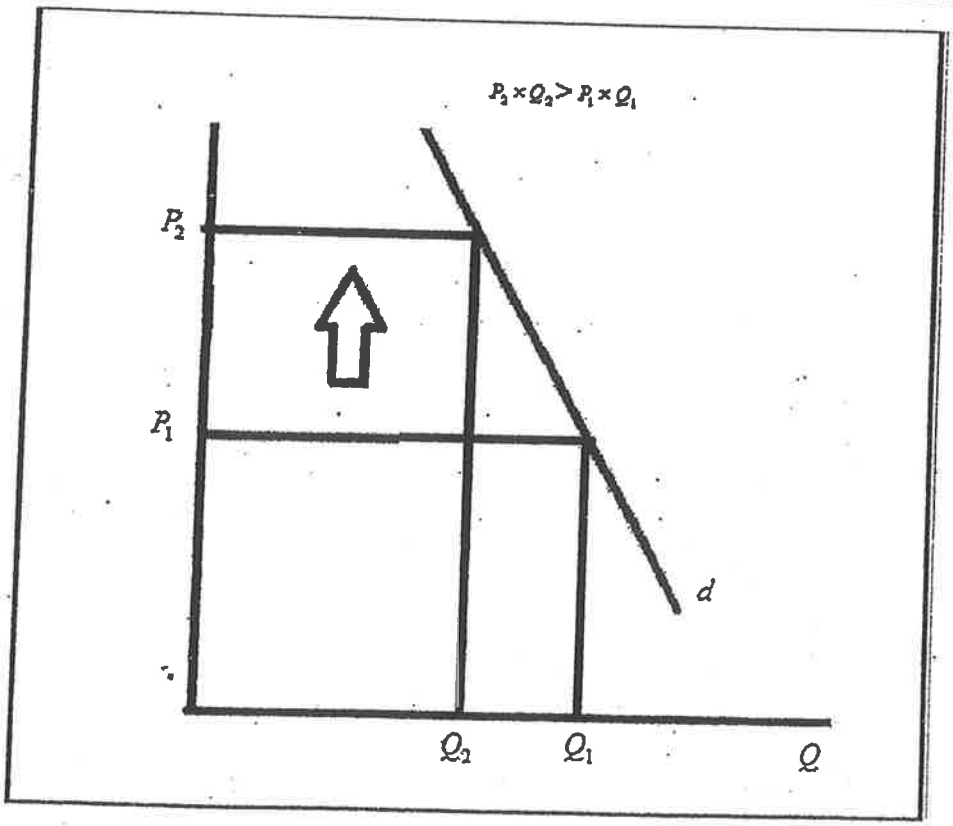

وسائل تحقيق الاستقرار للمزارعين

اولا: اتحاد المنتجين الزراعيين

احدى الوسائل لمنع التقلبات في اسعار السلع الزراعية تتمثل في تنظيم تدفقات الكميات المعروضة من هذه السلع الى السوق بغض النظر عن الكميات المنتجة منها ويتم ذلك عن طريق تكوين ما يعرف باتحاد المنتجين الزراعيين وفكرة الاتحاد تقوم على اساس ان الكل يستطيع ان يحقق ما لا يستطيع الفرد الواحد او المجموعة الصغيرة من الافراد تحقيقه ، فلو فرضنا ان واحدا من المزارعين في ظروف تحقيق محاصيل جيدة استطاع ان يخزن جزءا من انتاجه ولا يعرضه في السوق ابتغاء التأثير على السعر فانه لن يتمكن من تحقيق هدفه ذلك لان انتاج المزارع الواحد يعد جزءا صغيرا من مجموع الناتج الكلي للمزارعين الذي يدخل الى السوق ، ونفس هذه النتيجة تظل صحيحة اذا فرضنا تجمع عدد صغير من المزارعين لنفس الغرض ولكن بإمكان جميع المزارعين او معظمهم ان يتكتلوا ليتحكموا في العرض الكلي ومن ثم في اسعار سلعهم. الان ما الذي يمكن ان يفعله المزارعون من خلال اتحادهم؟

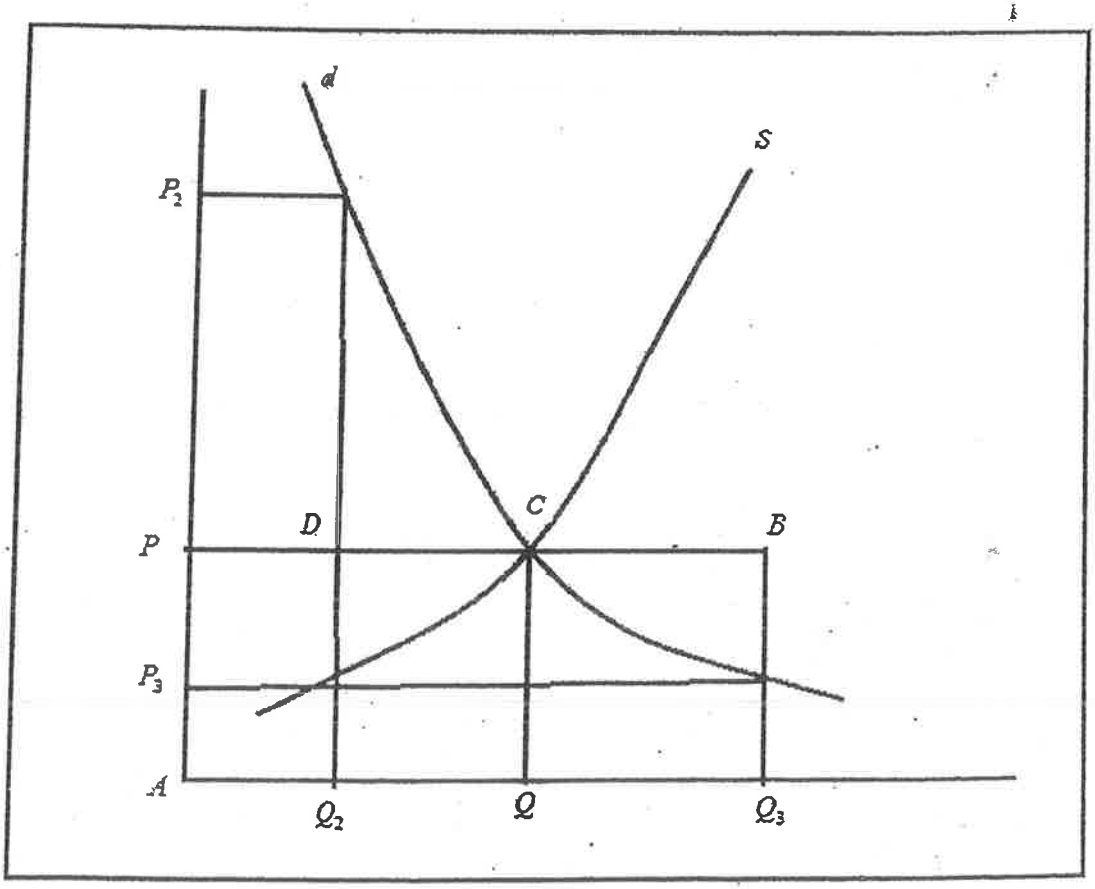

1- لو فرضنا عنصر التأكد في النشاط الزراعي لوجدنا الناتج الفعلي دائما متساويا مع الناتج المقدر او المخطط من قبل المزارعين وبالتالي يحصل استقرار في السعر والكمية في السوق، ومن الرسم البياني السابق يتبين لنا اننا اذا اتخذنا فرضا مبسطا مؤداه ان الناتج المقدر من قبل المزارعين هو Q وانه هو نفسه الناتج الفعلي ، فان السعر سوف يستقر عند P ، ولكننا عرفنا ان للعوامل العشوائية دورا هاما في اشاعة عنصر عدم التأكد داخل النشاط الزراعي . ولذلك بينما الناتج المقدر من المزارعين هو (Q) فان الناتج الفعلي قد يتقلب مثلا بين Q_2 نقصا و Q_3 زيادة ، فاذا قلنا ان سعر السوق الحر انما يتقلب لكي يحقق تساوي الطلب مع الناتج الفعلي ، فان السعر في الشكل السابق سوف يتقلب بين P_2 و P_3 تبعا لتقلبات الناتج بين Q_2 و Q_3، ولنرى الان كيف يمكن ان ينجح اتحاد المنتجين الزراعيين في السيطرة على السعر مستقرا عند P والكمية عند Q وبذلك يحافظ على استقرار دخل المزارعين عند المستوى المحدد بالمستطيل $(PCQA)$.

ان الاتحاد سيقرر عدم السماح ببيع اي كمية منتجة تزيد عن Q ، ولكن ماذا سيفعل بالزيادة؟ فانه يقوم بخزنها. فمثلا اذا وجد ان كمية الناتج الفعلي قد زادت الى Q_3 في احدى السنوات فان الكمية (Q_3-Q) سوف تخزن لدى الاتحاد ولن تباع في السوق ، ومعنى هذا تبقى الكمية المعروضة في السوق عند Q والسعر مستقر عند P والدخل الاجمالي مستقر عند مستوى $(PCQA)$. ومن الناحية الاخرى فانه اذا نقصت الكمية للناتج الفعلي في احدى السنوات الى Q_2 فان الاتحاد سوف يعمل على اخراج كمية مقدارها (Q,Q_2) من المخازن للبيع في السوق ومرة اخرى تصبح الكمية المعروضة هي Q ويستقر السعر عند P والدخل الاجمالي عند $(PCQA)$.

ومثل هذه السياسة التي تؤدي الى استقرار السعر والدخل يمكن ان يستقر دائما بنجاح تام طالما ان Q يمثل متوسط معتدل للناتج الزراعي بمعنى ان التقلبات حول زيادة او نقص تتساوى على مدى السنوات المتتالية ، فاذا فرضنا مثلا ان اتحاد المنتجين الزراعيين قد حدد كمية الناتج التي تحافظ عليها معروضة في السوق عند مستوى اقل من Q فان السعر سيكون بالطبع اعلى من P والدخل ايضا اكبر من $(PCQA)$(لان الطلب غير مرن)، ولكن في هذه الحالة سنجد ان الاضافة إلى المخزون ستستمر على مدى السنين المتتالية ، بينما نجد ان السحب من المخزون لن يحدث الا اذا هبط الناتج هبوطا حادا ، ومعنى هذا ان يتراكم المخزون السلعي لدى اتحاد المنتجين

وبالتالي تزداد تكاليف التخزين وتزداد احتمالات الخسارة للمجتمع لاسيما حينما تتخذ الخطوات العملية للتخلص من المخزون الفائض. ومن الناحية الاخرى اذا قام الاتحاد بتحديد متوسط الناتج الذي ينبغي المحافظة عليه عند مستوى اكبر من Q بينما Q متوسط معتدل للناتج الزراعي فان السعر طبعا سيكون اقل من P والدخل سيقل عن $(PCQA)$ (الطلب غير مرن) وهذا في غير صالح المزارعين ، وعمليا فان الوضع لا يمكن ان يستمر لان الاتحاد لن يستطيع ان يعرض دائما كمية اكبر من المتوسط حيث لن يبقى في المخازن ما يفي بالغرض بذلك على مدى السنوات المتتالية او بعبارة اخرى أن السحب من المخزون سيكون اكبر من الاضافة اليه وذلك على مدى عدد من السنوات المتتالية.

2- **البرامج الحكومية للمزارعين : لنفرض الان ان المنتجين الزراعيين لم يكونوا اتحادا**

أ- لنفرض ان الحكومة قد استهدفت تثبيت السعر عند P كما في الرسم البياني السابق وهذا السعر هو المقابل للكمية Q الذي فرضنا انها تمثل متوسط معتدل للناتج الزراعي. الان اذا زاد الناتج الى Q_3 فان هذا يمكن ان يخفض سعر البيع الى P_3 ، ولكن الحكومة لن تسمح بحدوث مثل هذا الانخفاض في السعر وسوف نعمل على تثبيت السعر عند P فتقوم بشراء الكمية $(Q_3\text{-}Q)$ وخزنها لديها. لقد تم تثبيت السعر ولكن الدخل لن يكون ثابتا عما كان في حالة تكوين اتحاد المنتجين. ففي الحالة السابقة كان الاتحاد يخزن الكمية الفائضة لحسابه فيبقى دخل المزارعين ممثلا بالمستطيل $(PCQA)$ ، اما الان فان السعر قد تم تثبيته عند P ولكن حيث اشترت الحكومة الكمية الاضافية $(Q_3\text{-}Q)$ فان دخل المزارعين قد ازداد الى (PBQ_3A) وهو يزيد على $(PCQA)$ بالمستطيل CBQ_3Q والعكس صحيح ، بمعنى اذا هبط الناتج مثلا الى Q_2 فان الحكومة في سياستها لتثبيت السعر عند P سوف تسحب كمية مساوية الى $(Q_2\text{-}Q)$ من مخزونها وتطرحها للبيع عند هذا السعر وهو P ، والملاحظ ان دخل المزارعين في هذه الحالة هو (PDQ_2A) وهو يقل عن $(PCQA)$ بالمقدار $(DCQQ_2)$ وهكذا فان الحكومة تنجح في تثبيت السعر عند P، ولكن دخول المزارعين متقلبة وغير ثابتة ، والحقيقة انه في ظل هذه السياسات الحكومية التي استهدفت تثبيت السعر عند P نجد ان المزارعين يواجهون منحنى طلب لا نهائي المرونة حيث انهم يقومون عمليا ببيع كمية صغيرة او كبيرة عند سعر معين لا يتغير ، ويلاحظ ان الدخول في هذه الظروف تتغير طرديا مع كمية المحصول ، فحينما تكون الظروف جيدة والمحصول وفير يبيع المزارعون كمية كبيرة عند P والعكس صحيح.

كيف دخل من الاستاذ

ب- لنفرض ان الحكومة قد استهدفت تثبيت الدخول وليس السعر. فلقد راينا فيما سبق ان تثبيت السعر فقط لا يحفظ دخول المزارعين ثابتة. كل ما في الأمر هو ان المزارعين في ظل ظروف طلب منخفض المرونة على سلعتهم وبدون اتحاد او تدخل من جانب الحكومة يواجهون تقلبات في دخولهم مضادة للتقلبات في كمية محاصيلهم، اما في ظل سياسة الحكومة لتثبيت السعر فان دخولهم تتغير طرديا مع كمية محاصيلهم.

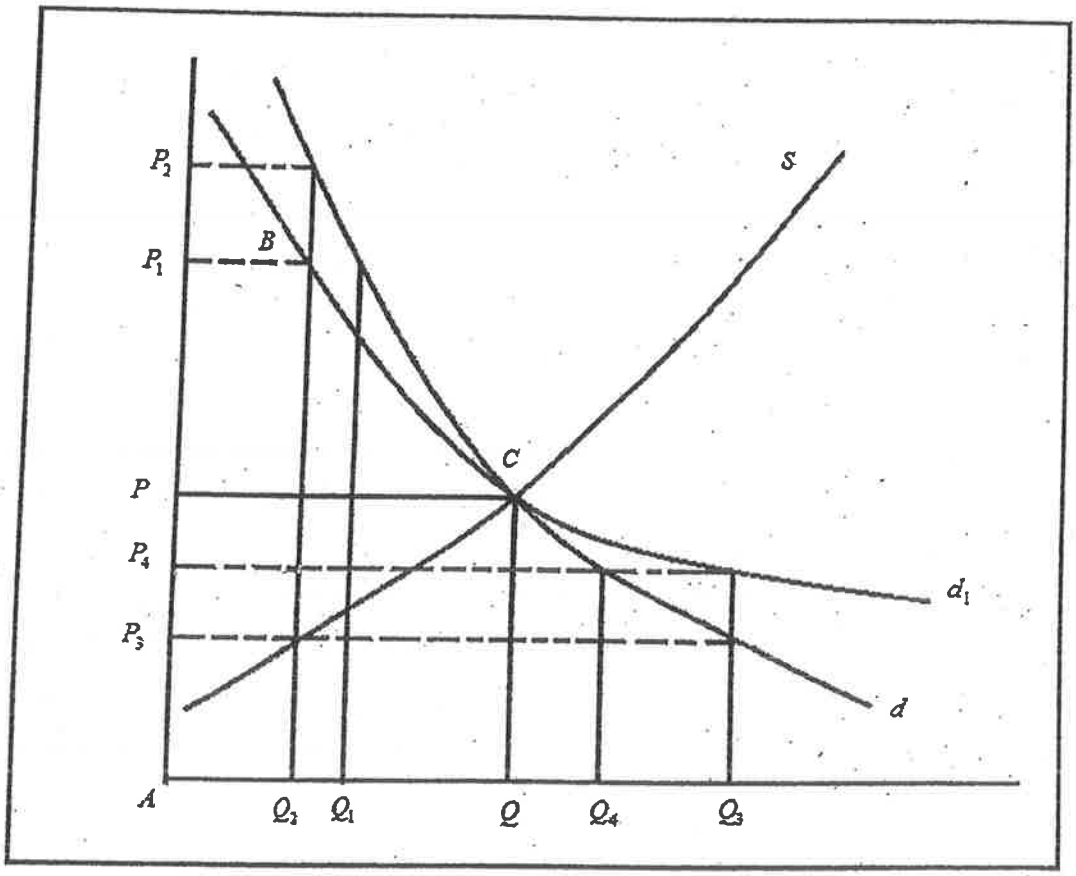

شكل يمثل الحالة ـ ب ـ

والوقع ان الحكومة اذا ارادت تثبيت دخول المزارعين فإنها لا بد ان تسمح بتغيير السعر بنسبة متساوية لنسبة تغير الكمية المنتجة ، فمثلا اذا زاد الناتج الفعلي عن المتوسط المعتدل المقدر بنسبة 15% مثلا فان الحكومة سوف تعمل على خفض السعر بنسبة 15% ، او اذا انخفض الناتج بنسبة 10% فان الحكومة سوف تعمل علي رفع السعر بنسبة 10% (واذا راجعنا موضوع مرونة الطلب نستطيع ان نقول ان السياسة الحكومية في هذه الحالة تتمثل في ايجاد منحنى طلب متكافئ المرونة في السوق ذي المرونة الواحدة من اجل تثبيت ايرادات المزارعين.

ولشرح هذه السياسة وكما هو موضح بالرسم البياني اعلاه (الشكل البياني للحالة

ب-) حيث ان (d ، S) يمثلان الطلب والعرض على سلعة زراعية هي مثلا X ، ولنفرض ان الناتج المخطط من قبل المزارعين هو Q وهو يساوي الناتج الفعلي عند السعر P ، وحسب ما تم فرضه سابقا فالناتج الفعلي يمكن ان يتقلب حول Q بين Q_2 و Q_3 ، ومنحنى الطلب d يتميز بمرونة منخفضة جدا حتى اذا انخفض الناتج الى Q_2 ارتفع السعر الى P_2 ، واذا زاد الناتج الى Q_3 انخفض السعر الى P_3 (لاحظ مدى التقلب في السعر بين P_2 - P_3.

الان نرسم منحنى طلب جديد وهو d_1 ويمر بنقطة التوازن C ، وهذا المنحنى هو اساس السياسة الحكومية الهادفة لتحقيق الاستقرار في دخول المزارعين مع السماح بتغير السعر في مدى متوسط يتناسب مع التغير في الكمية. وكما ذكرنا سابقا فان هذا المنحنى بأكمله لابد ان يكون متكافئ المرونة. ومعنى ان d_1 لابد ان يتخذ شكل القطع الزائد القائم ، والان نرى كيف تعمل السياسة الحكومية حيث يمر المنحنى d_1 بنقطة التوازن C فإننا نقول:

1- انه اذا كان الناتج هو Q فان السعر هو P وايرادات المزارعين تتمثل في المستطيل ($PCQA$).

2- اذا زادت الكمية الى Q_3 تبعا لملائمة الاحوال الزراعية الجيدة ، فان السعر لابد ان يهبط الى P_3 تبعا لمنحنى الطلب الاصلي d ، ولكن السياسة الحكومية الهادفة لتحقيق الاستقرار في ايرادات المزارعين لن تسمح بهبوط السعر هكذا وان تعمل على ان يكون السعر السائد في السوق هو P_4 كما هو محدد بالمنحنى d_1 وحيث ان d_1 متكافئ بمرونته فان $[Q\times P=Q_3\times P_4]$ ، ولكن المشتري عند السعر الحكومي P_4 سوف يطلب فقط Q_4 ، ولذلك الحكومة سوف تشتري الكمية (Q_3 - Q_4) بالسعر P_4 وتقوم بخزنها.

3- اذا انخفضت الكمية الى Q_2 بسبب سوء الاحوال الزراعية فان السعر لابد ان يرتفع الى P_2 تبعا الى المنحنى الاصلي d ، ولكن السياسة الحكومية الهادفة الى تثبيت ايرادات المزارعين لن تسمح بهذا وانما ستعمل على ايجاد سعر آخر هو P_1 المحدد بالمنحنى d_1 مقابل الكمية Q_2. وعند هذا السعر سنجد ان الكمية ($P_1\times Q_2$) تعطينا المستطيل (P_1BQ_2A) و يمثل ايرادات المزارعين في هذه الحالة ويساوي تماما المستطيل ($PCQA$). ولكن يلاحظ ان المشترين عند السعر P_1 الذي اوجدته الحكومة يطلبون (Q_1A)، ولذلك فان الحكومة سوف

تقوم بالسحب من مخزون (Q_1,Q_2) وتبيعه بالسعر P_1 ، فاذا نجحت هذه السياسة الحكومية المذكورة فإنها سوف تؤدي الى :-

أ- تقلبات محدودة في سعر السلعة الزراعية بالمقارنة عما كان يحدث اذا ترك السوق حرا تماما.

ب-ثبات دخول المزارعين (ايراداتهم من بيع المحاصيل الزراعية).

ت-امكانية تحويل البرنامج الحكومي ذاتيا.

وفي الواقع اذا فرضنا مؤقتا عدم وجود نفقات تخزين سنجد ان البرنامج الحكومي يدر ارباحا وذلك لان الحكومة تقوم بالشراء من السوق في حالة انخفاض السعر (مثلا حينما يكون العرض مساويا الى Q_3 وسوف تبيع في حالة ارتفاع السعر (مثلا حينما يكون السعر مساويا الى Q_2).

ويلاحظ انه كلما انخفض السعر كلما زادت مشتريات الحكومة والعكس صحيح ، اي كلما ارتفع السعر كلما زادت مبيعاتها في السوق ، ولكن لابد من اسقاط الفرض الخاص بعدم وجود نقصان تخزين وسنجد ان الاجابة على السؤال : **هل تدخل الحكومة في سوق السلع الزراعية بالشراء تارة وبالبيع تارة اخرى سوف يدر لها ارباحا ام لا؟** ..... ولكن على اية حال سنجد ان البرنامج الحكومي لتبيث دخول المزارعين افضل من البرامج الحكومية لتثبيت الاسعار. ففي برنامج تثبيت السعر سنجد ان الخسائر بالنسبة للحكومة متوقعة بل قد تكون حتمية، حيث ان كل المشتريات والمبيعات تم عند السعر P لذلك لن تكون هناك ابدا اية ارباح تغطي نفقة التخزين.